

سلسلة مقدمات موجزة
الهجرة الدولية
خالد كوسر
ترجمة
محمد فتحي خضر

سلسلة مقدمات موجزة

الهجرة الدولية

خالد كوسر

ترجمة: محمد فتحي خضر

مراجعة: د. محمد زياد كبة

JV6201 .K67125 2021

Koser, Khalid

الهجرة الدولية / تأليف خالد كوسر ؛ ترجمة محمد فتحي خضر ؛ مراجعة محمد زياد كبة. - ط. 1. - أبوظبي : دائرة الثقافة والسياحة، كلمة، 2021.

ترجمة كتاب: International Migration: A Very Short Introduction

تدمك: 978-9948-33-089-9

1ـ الهجرة. 2- المهاجرون. 3- اللاجئون. أ- خضر، محمد فتحي. ب- كبة، محمد زياد. ج- العنوان. د- السلسلة.

يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الإنجليزي:

International Migration : A Very Short Introduction by Khalid Koser

صدر بموافقة مكتب تنظيم الإعلام- وزارة الثقافة والشباب تحت رقم الطلب MC-03-01-1474158.

طبع في المتحدة للطباعة والنشر- أبوظبي- 80022220


مركز أبوظبي
للغــة العربيــة
Abu Dhabi Arabic
Language Centre
كلـمـة
KALIMA

الهجرة الدولية

المحتويات

قائمة الأشكال التوضيحيَّة

4 بيليندا لولي / بانوس بيكتشرز

59

لاجئون رواندِيُّون

8 مُرتحِلون
حقوق النشر: زود دويتشه تسايتونغ فوتو / آلامي ستوك فوتو

113 الصفحة الأولى لصحيفة ديلي إكسبريس **9** 2014 إكسبريس نيوزبيبرز / إن آند إس سينديكيشن

133

يعتذر الناشر والمؤلف عن أي خطأ أو إغفال في القائمة المذكورة أعلاه، ويُعرِبان عن استعدادهما لتصحيحِ هذه الأخطاء في أقربِ فرصةٍ عند الاتصال بهما.

الفصل الأول
الهجرة وأسباب أهميتها

منذ أن نُشِرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب تعاظَمتْ أهميةُ الهجرة الدولية؛ إذ زاد عددُ المهاجرين الدوليّين بنسبة 20 في المئة، وارتفع على الأرجح عددُ المهاجرين غير النظاميّين بنسبةٍ أكبر، في حين تضاعَفَ عددُ اللاجئين حول العالَم. يُرسِل المهاجرون إلى أوطانهم الأصلية أموالاً أكثرَ من أي وقتٍ مضى، وتعترف جهاتٌ كالأمم المتحدة بتحويلاتهم المالية باعتبارها أحدَ أهمِّ الإسهامات في دفْع عجلةِ التنمية والحد من الفقر. وفي حينِ يُواصِل المهاجرون الابتكارَ، وجمع الثروة في البلدان التي يستقِرُّون بها، تفاقَمتْ أيضاً التحدِّياتُ التي تحول دون اندماجهم في المجتمعات الجديدة. وقد شغل موضوعُ الهجرة مكاناً متقدِّماً على الأجندةِ السياسية، وذلك استجابةً إلى الأزمات والكوارث الإنسانية المتزايدة، وكذلك نتيجةً لتنامي كراهيةِ الأجانب والمشاعر المُعادِية للمهاجرين في كثيرٍ من البلدان. وفي الأعوام الأخيرة استرعَتِ الهجرةُ اهتماماً خاصاً في أستراليا وأوروبا، وظلت في الوقت ذاته تشكِّلُ ظاهرةً عالمية.

حُدِّثَت هذه الطبعةُ الثانية بعددٍ من الطرائق؛ إذ تتضمَّنُ أحدثَ البيانات عن الهجرة، وتقدِّم بعضَ أهم الأبحاث الجديدة وأكثرها إثارةً للاهتمام حول هذه القضية، وتركِّز على دراساتِ حالةٍ جديدة ووثيقةِ الصلة بالواقع. علاوةً على ذلك، تغطِّي هذه الطبعةُ أحداثاً عالمية، مثل: الأزمة المالية العالمية، والربيع العربي، والصراع في سوريا، وأزمة فيروس إيبولا، وظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وكلُّها أحداثٌ أثَّرَت في أنماط الهجرة وعملياتها.

ومع ذلك، تظل المبادئُ الأساسية الثلاثة للكِتاب ثابتة، وقد أدَّتِ التغيُّرات التي شهِدَها العَقْدُ الماضي إلى تعاظُمِ أهميتها. بادئ ذي بدء، من المهم محاوَلةُ إثراءِ النقاش الدائر حول الهجرة، عن طريقِ استجلاءِ التعريفات والمفاهيم وتقديم

المعطيات الحالية. مَن هو المهاجِر؟ وما الفرقُ بين طالب اللجوء واللاجئ؟ وكيف نُحصِي أعدادَ المهاجرين؟ وهل هناك أعدادٌ أكثرُ مما ينبغي من المهاجرين؟

ثانياً، من الضروري اكتسابُ منظورٍ عالمي. يعيش جُلُّ اللاجئين حول العالَم في البلدان الفقيرة. وتعادل أعدادُ المهاجرين المنتقلين بين بلدان الجنوب أعدادَ المهاجرين المنتقلين من الجنوب إلى الشمال. ومن السهل على أولئك الذين يعيشون في أوروبا أو أستراليا أن ينسوا أن أجزاءً أخرى من العالَم تُواجِه حالياً تدفُّقاتٍ من الهجرة وتحدِّياتٍ أعظمَ بكثير. وتتجاهل وسائل الإعلام العالمية غالبيةَ صورِ الهجرة إلى حدٍّ كبير.

ثالثاً، ثَمة حاجةٌ إلى اكتسابِ منظورٍ متوازن نحو الهجرة؛ فقد أضحت وجهاتُ النظرِ التي تتناول الهجرةَ أكثر استقطاباً، وتشدُّداً، وقطعيةً. كما تكثُر التعميمات. وبدلاً من ذلك، يسعى هذا الكِتاب إلى تبنِّي منظورٍ موضوعي، كما في طبعته الأولى. إن الهجرة إيجابيةٌ إجمالاً، لكن قد يكون لها عواقبُ سلبية أحياناً. ويرغب معظمُ المهاجرين في العمل، في حين يريد بعضُهم استغلالَ الفرص. وفي ظروفٍ معينة، قد يشكِّل المهاجرون خطراً، لكنهم في أغلب الأحيان يمتلكون إمكاناتٍ واعدة، وعادةً ما تكون حياتهم وحقوقهم معرَّضةً للخطر أكثر من أمن الدول، لكن ليس دائماً.

تاريخٌ مُوجَز للهجرة الدولية

بدأ تاريخُ الهجرة مع أصول البشرية في الوادي المتصدِّع في أفريقيا؛ حيث انتقل في الفترة الممتدة بين مليون ونصف المليون عام قبل الميلاد وخمسةِ آلاف عام قبل الميلاد نوعا الإنسان: منتصب القامة (Homo erectus) والعاقل (Homo sapiens) إلى أوروبا في البداية، ثم إلى القارات الأخرى. وفي العالَم القديم اعتمد الاستعمارُ اليوناني والتوسُّعُ الروماني على الهجرة، كما ارتبطت حركاتٌ مهمة خارجَ أوروبا بإمبراطورياتِ بلادِ ما بين النهرين، والإنكا، وحضارة وادي السند، وسلالة زو الحاكمة. وتتضمَّن الهجرات المهمة الأخرى في التاريخ المبكر هجرةَ الفايكنج، وهجرةَ الصليبيين إلى الأرض المقدَّسة.

وفي التاريخ الحديث، من الممكن تمييزُ سلسلةٍ من فترات الهجرة الكبرى أو أحداثها، وذلك وفقاً لروبن كوهين، مؤرِّخ الهجرات البشرية. ربما كان حدَثُ الهجرةِ في القرنَيْن الثامن عشر والتاسع عشر هو النقل القَسْري للعبيد؛ فحسب التقديرات، نُقِل زُهاء 12 مليونَ شخصٍ قسْراً من غرب أفريقيا بالأساس إلى العالَم الجديد، كما نُقِلت أعدادٌ أقلُّ عبر المحيط الهندي والبحر المتوسط. وأحدُ أسباب أهمية هذه الهجرة، إلى جانب حجمها، أنها لا تزال تَلْقى صدى لدى

أحفاد العبيد والأمريكيين ذوي الأصول الأفريقية تحديداً. وبعد انهيار العبودية، تدفَّقَ عمَّالُ السُّخْرة من الصين والهند واليابان بأعدادٍ كبيرة - حيث بلغ عددُهم نحوَ مليون ونصفِ المليونِ شخص من الهند وحدها - لمواصَلة العمل في مَزارِع القوى الأوروبية.

ارتبط التوسُّع الأوروبي أيضاً بإعادة التوطين الطوعي على نطاقٍ واسع من أوروبا، لا سيما من أوروبا إلى المستعمرات الاستيطانية، والدول التابعة للكومنولث البريطاني، والأمريكيتين. وشجَّعت كل القُوى التجارية الكبرى - بريطانيا وهولندا وإسبانيا وفرنسا - على توطين مُواطِنِيها في الخارج، ولم ينطبق هذا على العمَّال فقط، بل شمل أيضاً الفلَّاحين والجنودَ المنشقِّين والمُدَانين والأيتام. وانتهت الهجرة المرتبطة بالتوسُّع الاستيطاني إلى حد كبير مع صعود الحركات المناهِضة للاستعمار في نهاية القرن التاسع عشر. وفي الواقع، شهدت الأعوامُ الخمسون التالية أو نحو ذلك بعضَ التدفُّقات العكسية المهمة إلى أوروبا، منها على سبيل المثال تدفُّقات المهاجرين الذين يُطلَق عليهم اسم «الأقدام السوداء» (pieds noirs)، إلى فرنسا.

تميَّزت الفترة التالية من الهجرة ببزوغ نَجْم الولايات المتحدة الأمريكية كقوةٍ صناعية؛ إذ هاجَرَ ملايين العمَّال من المناطق الاقتصادية الراكدة والأنظمة السياسية القمعية في شمال أوروبا وجنوبها وشرقها، فضلاً عن أولئك الفارِّين من المجاعة الأيرلندية، إلى الولايات المتحدة في الفترة الممتدة من خمسينيات القرن التاسع عشر حتى الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين. ووصل نحو 12 مليوناً من هؤلاء المهاجرين إلى جزيرة إليس في ميناء نيويورك للخضوع لعمليا التفتيش المتعلِّقة بالهجرة.

جاءت الفترة الرئيسة التالية من فترات الهجرة بعد الحرب العالمية الثانية، حين مَسَّت الحاجة إلى العِمَالة من أجل دعم اقتصاداتِ ما بعد الحرب المزدهرة في أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا. كانت هذه هي الفترة التي وصل فيها العديدُ من المهاجرين الأتراك للعمل في ألمانيا، والمهاجرين من شمال أفريقيا للعمل في فرنسا وبلجيكا على سبيل المثال. وكانت هذه أيضاً هي الفترة التي هاجَرَ فيها حوالي مليونِ بريطاني، يُطلَق عليهم «مهاجِرو الجنيهات العشرة» (Ten Pound Poms)، إلى أستراليا. وخلال الحِقْبة نفسها، كان إنهاءُ الاستعمار يَتركُ أثَرَه على الهجرة في أجزاء أخرى من العالم، وتجلَّى هذا على الأخص في حركة ملايين الهندوس والمسلمين نتيجةً لتقسيم الهند عام 1947، وحركة اليهود والفلسطينيين بعد قيام دولة إسرائيل.

وبحلول سبعينيات القرن العشرين، انتهى ازدهارُ العِمَالة المهاجِرة الدولية في أوروبا، لكنه استمر حتى أوائل التسعينيات في الولايات المتحدة. بدأت القوة المحرِّكة للاقتصاد العالمي في التحوُّل تحولاً حاسماً إلى آسيا؛ حيث تُواصِل

معدلاتُ هجرة العِمَالة نموَّها. وكما سنرى لاحقاً، فقد اكتسبت حركةُ طالِبِي اللجوء واللاجئين والمهاجرين غير النظاميين في السنوات العشرين الماضية أهمية متزايدة في جميعِ أنحاءِ العالَم الصناعي.

لا يهدف هذا الاستعراضُ الشامل للهجرة الدولية في التاريخ الحديث - وهو استعراضٌ انتقائيٌّ بحُكْمِ الضرورة - إلى إثباتِ أن الهجرةَ ليست ظاهرةً جديدة وحسب، لكنه يهدف أيضاً إلى إبراز الموضوعات الرئيسة التي ستتكرَّر في مختلِف أجزاءِ هذا الكتاب؛ وهي أن الهجرة مرتبطةٌ بأحداثٍ عالميةٍ مهمة، مثل اندلاعِ الثورات وشَنِّ الحروب وبزوغ الإمبراطوريات وأُفُولها، وارتباطها بالتغيُّرات المؤثِّرَة الكبرى، مثل التوسُّع الاقتصادي وبناء الدُّول والتحوُّلات السياسية، وبمشكلاتٍ جسيمة، مثل النِّزاعات والاضطهاد ونَزْع المِلْكية. فلطالما كانت الهجرة مهمةً على مر التاريخ، ولا تزال مهمة حتى يومنا هذا.

أبعاد الهجرة الدولية ودينامياتها

تُعرِّف الأممُ المتحدة المهاجِرَ الدولي بأنه الشخص الذي يَمكُث خارجَ بلدِ إقامته المعتاد لمدة عامٍ على الأقل. ووفقاً لهذا التعريف قدَّرت الأممُ المتحدة أنه في عام 2013 كان هناك زُهاء 232 مليونَ مهاجِرٍ دولي في جميع أنحاء العالم. ويقارب هذا العددُ سكانَ دولةِ إندونيسيا؛ رابعِ أكبرِ دولةٍ من حيث عدد السكان على وجه الأرض، وهذا ويعني أن واحداً من كل خمسة وثلاثين شخصاً في العالَم اليومَ هو مهاجرٌ دولي.

وثَمةَ طريقةٌ أخرى للتعبير عن هذا، وهي القول إن 3 في المئة فقط من سكان العالَم اليومَ هم مهاجرون دوليون. بَيْدَ أن الهجرة تؤثِّر على أشخاصٍ أكثرَ عدداً بكثير من المهاجرين أنفسهم. وللهجرة تأثيراتٌ اجتماعيةٌ واقتصاديةٌ وسياسية مهمة في الداخل والخارج. ووفقاً لـ (ستيفن كاسلز، وهاين دي هاس، ومارك ميلر) مؤلِّفي الكتاب المؤثِّر «عصر الهجرة» (The Age of Migration) فإن:

قلةً قليلةً للغاية من الأشخاص في البلدان الصناعية أو البلدان الأقل تقدُّماً اليومَ لم يمروا شخصياً بتجرِبةٍ الهجرة وآثارها، وأصبحت هذه التجرِبةُ العالمية السمةَ المميزة لعصر الهجرة.

بين عامَيْ 1990 و2013 ارتفع عددُ المهاجِرين الدوليين حول العالَم بمقدارِ 77 مليوناً؛ أيْ بنسبة 50 في المئة. وبحلولِ عام 2013 كان حوالي 135 مليونَ مهاجِرٍ يعيشون في العالَم المتقدم، و95 مليوناً يعيشون في العالَم النامي. وبلغ عدد

المهاجرين زُهاء 72 مليونَ مهاجرٍ في آوروبا، و70 مليوناً في آسيا، و53 مليوناً في أمريكا الشمالية، و18 مليوناً في أفريقيا، ونحو 8 ملايين في كلٍّ من أمريكا اللاتينية وأستراليا. وفي عام 2000، كان قرابة 20



1. تُعَد الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك من الحدود الدولية التي تشهد

أكثفَ حركاتِ العبور في العالم؛ إذ يَعبُرها زُهاء 350 ألف شخص سنوياً

في المئة من المهاجرين حول العالم - وعددهم نحو 46 مليونَ مهاجِرٍ - يعيشون في الولايات المتحدة (الشكل 1). وكان الاتحاد الروسي ثانيَ أهمِّ دولةٍ مُضيفة للمهاجِرين؛ إذ بلغ عددُهم نحو 11 مليونَ مهاجِر، ثم جاءت في المراتب التالية ألمانيا، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة، التي تضم كلُّ دولة منها ما بين 8 و10 ملايين مهاجِر.

من الصعب جداً تحديدُ البلدان التي يأتي منها معظمُ المهاجرين، ويرجع ذلك بالأساس إلى أن بلدان المنشأ لا تسجِّل أعدادَ مواطنيها الذين يعيشون في الخارجِ. ومع ذلك، تشير التقديراتُ إلى أن ما لا يقلُّ عن 35 مليونَ صيني، و20 مليونَ هندي، و8 ملايين فلبيني، يعيشون حالياً خارج بلادهم.

هذه الحقائق والأرقام تنقل رسالةً مدهشة، وهي أن الهجرة الدولية تؤثِّر اليومَ في كل جزءٍ من أجزاء العالَم. وقد زادت الحركةُ من «الجنوب» إلى «الشمال» بالتناسُب مع الهجرة العالمية الإجمالية، وفي الواقع، كما سنوضح في الفصل الثالث، فإن ثمةَ أسباباً قوية تدفع الناسَ إلى مُغادَرة البلدان الفقيرة والتوجُّه صوْبَ البلدان الثرية (الشكل 2). في الوقت نفسه، من المهم ألَّا نتجاهلَ الحركاتِ المهمةَ التي لا تزال تحدث داخل المناطق. وفي عام 2013، حدثت غالبيةُ الهجرة داخل المناطق الرئيسة، وليس بينها. كما أن جُلَّ المهاجرين الدوليين الذين يعيشون في أفريقيا (82 في المئة) وآسيا (76 في المئة) وُلِدوا هناك أيضاً. وكما سنوضح في الفصل السادس، فإن عدد اللاجئين الموجودين في العالَم النامي يَفُوق نظيرَه في العالَم المتقدم كثيراً. وبالمثل، فإن أعداد الأوروبيين الذين يأتون إلى المملكة المتحدة كلَّ عام، على سبيل المثال، تَفُوق أعدادَ الأشخاص الآتين من خارج أوروبا، والعديدُ من



2. قارِبٌ يحملُ مهاجرين عبر البحر المتوسط

هؤلاء الأوروبيين مواطنون بريطانيون عائدون من فتراتِ عملٍ قصيرة في الخارج.

وإلى جانبِ الأبعاد والجغرافيا المتغيِّرة للهجرة الدولية، هناك ثلاثةُ اتجاهاتٍ على الأقل تشير إلى انحرافٍ مهم عن الأنماط والعمليات السابقة: أولاً، زادتْ نسبةُ النساء ضمن المهاجِرين بسرعة؛ ففي عام 2013 كان ما يقرب من نصف المهاجرين في العالَم من النساء، علاوةً على ذلك، في حين كانت النساءُ يهاجِرْنَ في المعتاد للانضمام إلى شُرَكائهن في الخارج، فإن نسبةً متزايدة من النساء المهاجرات اليومَ يَفْعَلْنَ ذلك بشكلٍ مستقل، وغالباً ما يكُنَّ المُعِيلات

الرئيسات للأسَر التي ترَكْنَها وراءَهن.

وهناك عددٌ من الأسباب التي تفسِّر لماذا تشكِّل النساء نسبةً متزايدة من المهاجرين على مستوى العالَم. أحدها هو أن الطلب على العمالة الأجنبية، خاصةً في البلدان المتقدمة، أضحى انتقائياً على أساس الجنس بشكلٍ متزايد، وتميلُ الكفَّةُ إلى الوظائف التي تشغلها النساءُ عادةً، كما في قطاعات الخَدَمات والرعاية الصحية والترفيه. ثانياً، وسَّعَ عددٌ متزايد من البلدان نطاقَ الحق في لَمِّ شَمْل الأسرة ليشمل المهاجرين، بمعنى السماح لهم بضَمِّ الأزواج أو الزوجات والأطفال. وينطبق هذا على الزوجات بالدرجة الأولى، فضلاً عن ذلك، فإن تغييرَ العلاقات بين الجنسَيْن في بعض بلدان المنشأ يعني أيضاً أن النساء صِرْنَ يتمتَّعْنَ باستقلاليةٍ أكبرَ للهجرة مُقارَنةً بذي قبل. وأخيراً، وفي آسيا خصوصاً، زادت معدلاتُ هجرةِ النساءِ من أجل العمل المنزلي (تُسمَّى أحياناً «تجارة الخادمات»)، والهجرة المنظَّمة بغرض الزواج (يُشار إليها أحياناً باسم «عرائس مطلوبات بالبريد»)، وتهريب النساء لأغراض البِغَاء.

ثَمةَ اتجاهٌ آخَر يتمثَّل في تلاشي التمييز التقليدي بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد. واليومَ، تقوم كلُّ دولةٍ في العالَم تقريباً بجميع الأدوار الثلاثة؛ إذ يغادرها المهاجرون، أو يعبرونها، أو يقصدونها. وربما تتجلَّى هذه الدينامية في أوضح صورها في منطقة البحر المتوسط. فمنذ حوالي خمسين عاماً كانت جميع بلدان شمال أفريقيا وجنوب أوروبا بلدانَ منشأٍ للمهاجرين الذين قصدوا شمالَ أوروبا بالأساس طلباً للعمل. ومنذ حوالي عشرين عاماً، تحوَّل جنوبُ أوروبا من منطقةٍ طاردة للهجرة إلى منطقةٍ جاذبة لها، في ضوءِ وصولِ أعدادٍ متزايدة من أبناء شمال أفريقيا للعمل في اقتصاداتها المتنامية، وفي الوقت نفسه قلة أعدادِ أبناءِ جنوب أوروبا الراغبين في الهجرة شمالاً للعمل. وحتى «الربيع العربي» على الأقل، بدأ شمال أفريقيا أيضاً في التحوُّل من منطقةِ منشأٍ إلى منطقةِ عبورٍ ومقصد، مع وصولِ أعدادٍ متزايدة من المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. يعتزم جُلُّ هؤلاءِ المهاجرين عبورَ البحر المتوسط، ومع ذلك تظلُّ أعدادٌ كبيرة منهم باقيةً في انتظار العبور لفترات طويلة من الزمن. وأولئك الذين يدخلون أوروبا يفعلون ذلك بشكلٍ عام دون تصريح. والآن يفرُّ أبناءُ شمال أفريقيا أنفسهم من المنطقة، مما يجعلها منطقةَ منشأٍ وعبورٍ ومقصدٍ للهجرة في الوقت ذاته.

وأخيراً، في حين كانت غالبيةُ الحركات الرئيسة، التي وقعت خلال القرون القليلة الماضية دائمةً، أصبحت الهجرةُ المؤقتة اليومَ أكثرَ أهمية. وحتى الأشخاصُ الذين عاشوا في الخارج معظمَ حياتهم، كثيراً ما يحلمون بالعودة إلى مكانِ مَوْلدهم، وأصبح من النادر نسبياً الآن أن يهاجر الناسُ من بلدٍ إلى آخَر ويظلُّون هناك بقيةَ حياتهم. علاوةً على ذلك، يبدو أن النمطَ التقليدي المتمثِّل في الهجرة مرةً واحدة، ثم العودة إلى الوطن، آخِذٌ في التلاشي تدريجياً. ويهاجر عددٌ

متزايد مِن الأشخاص عدةَ مرات خلال حياتهم، غالباً إلى بلدانٍ أو أجزاءٍ مختلفة من العالَم، ويعودون إلى ديارهم في الفترات الفاصلة. وحتى أولئك الذين يغادرون لفتراتٍ طويلة يعودون إلى ديارهم بوتيرة أكبر؛ إذ أصبح السفرُ الدولي أرخصَ كثيراً وفي المتناوَل بدرجةٍ أكبر.

فُرَص الهجرة الدولية

لطالما كانت الهجرة سمةً ثابتة ومؤثِّرة في تاريخ البشرية. وقد دعمَتْ نموَّ الاقتصاد العالَمي، وأسهمت في تطوُّر الدول والمجتمعات، وأثَّرَتْ في العديد من الثقافات والحضارات. وكان المهاجرون من بين أعضاءِ المجتمعِ الأكثرِ ديناميةً وريادةً للأعمال؛ إذ إنهم أشخاصٌ مستعِدُّون للمُخاطَرة بمغادَرة منازلهم من أجل خلْقِ فُرصٍ جديدة لأنفسهم وأطفالهم. وعلى سبيل المثال، يُعَد تاريخُ النمو الاقتصاديِّ للولايات المتحدة تاريخاً للمهاجِرين من نَواحٍ كثيرة؛ فكان أندرو كارنيغي (الصلب)، وأدولفوس بوش (الجعة)، وصمويل غولدوين (السينما)، وهيلينا روبنشتاين (مستحضرات التجميل) جميعهم من المهاجرين. كما أن شركاتٍ مثل كوداك، وأتلانتيك ريكوردز، وآر سي إيه، وإن بي سي، وجوجل، وإنتل، وهوتميل، وصَن ميكروسوفت، وياهو، وإيباي، أسَّسَها مهاجِرون أو شارَكوا في تأسيسها.

وفي العالَم المعاصر، ما برحت الهجرة الدولية تلعب دوراً مهماً - بالرغم من عدم الإقرار به كثيراً - في الشؤون الوطنية والإقليمية والعالمية. وفي العديد من البلدان النامية تُعَد الأموال التي يُرسِلها المهاجرون إلى أوطانهم مصدرَ دخلٍ أهمَّ من المساعَدة الرسمية التي تقدِّمها البلدان الغنية. وفي بعض البلدان المتقدِّمة أصبحتْ قطاعاتُ الاقتصاد بأكملها، والعديدُ من الخدمات العامة، تعتمد بدرجةٍ كبيرة على العمَّال المهاجرين. وحسب تقديرات البنك الدولي فإن العِمالةَ المهاجِرةَ في جميع أنحاء العالَم تكسب 20 تريليون دولار أمريكي، يُستثمَر جُلُّها في البلدان التي يعملون فيها. وأشارت دراسةٌ حديثة إلى أن المهاجرين الأوروبيين في المملكة المتحدة بين عامَيْ 2000 و2011 أضافوا أكثرَ من 20 مليار جنيه إسترليني إلى الموارد المالية العامة.

لكن المهاجرين لا يسهمون في النمو الاقتصادي وحسب؛ ففي الواقع، من المرجَّح أن يكون لهم تأثيرٌ أقوى في نطاقات الحياة الاجتماعية والثقافية. وفي جميع أنحاء العالم يتواصل أشخاصٌ ذوو أصولٍ قومية مختلفة، ويتحدَّثون لغاتٍ مختلفة، ويحافظون على عادات وديانات وأساليب عيشٍ مختلفة، بعضهم مع بعضٍ على نحوٍ غير مسبوق. وتتَّسِم غالبيةُ المجتمعات اليومَ بدرجةٍ ما من التنوُّع، سواء أكانت مستعِدَّةً للإقرار بهذه الحقيقة أم لا. وفي الساعات الأربع

والعشرين الماضية، من شبه المؤكّد أنك تناولتَ طعاماً أو استمعتَ إلى موسيقى نشأتْ في أماكنَ أخرى من العالَم، أو شاهدتَ فريقاً رياضياً على أعلى مستوى يضمُّ لاعبين مولودين في الخارج. وليس من قبيل المصادَفة أن توجد بعضُ أكبرِ تجمُّعات المهاجرين في «المدن العالمية»، مثل هونغ كونغ أو لندن أو نيويورك؛ إذ إنها مراكزُ حضريةٌ ديناميكية ومبتكرة وشديدةُ العالمية تمكِّن البشرَ والأماكنَ والثقافاتِ، في أجزاءٍ مختلفةٍ من العالَم، من الاتصال على نحوٍ متزايد.

تحدِّيات الهجرة الدولية

في الوقت ذاته، من السذاجة إنكارُ أن الهجرةَ الدولية اليومَ تَطرح أيضاً تحدِّياتٍ مهمة. ولعلَّ أكثرَ ما يجري الحديثُ عنه هو الارتباط بين الهجرة والأمن. وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر تحديداً ظهر تصوُّرٌ بوجودِ علاقةٍ وثيقة بين الهجرة الدولية والإرهاب. وتفاقَمَ هذا مؤخراً بسببِ تطرُّفِ بعض المهاجرين، وظاهرة «المقاتلين الإرهابيين الأجانب» الجديدة. وأحياناً، يرى السياسيون والجمهورُ على حدٍّ سواء أن الهجرةَ غيرَ النظامية، والمتزايدة، تمثِّلُ تهديداً للسيادة الوطنية والأمن العام. وفي عددٍ من بلدان المقصد تزداد خشية المجتمعات المُضِيفة من وجود مجتمعات المهاجرين، خاصةً أولئك الذين ينتمون إلى ثقافاتٍ غيرِ مألوفة ويأتون من أجزاءٍ من العالم مرتبطةٍ بالتطرُّف والعنف.

هذه مَخاوفُ مشروعةٌ ينبغي عدمُ الاستهانة بها، وسنتدبَّرها بعمقٍ أكبرَ من الفصل الثاني إلى الثامن. وفي الوقت نفسه، ربما حظِيَتِ التحدِّياتُ التي تشكِّلها الهجرةُ لبلدانِ ومجتمعاتِ المقصد التي يستقر فيها المهاجرون باهتمامٍ أكثرَ مما ينبغي، في حين لم تَحْظَ التحدِّياتُ التي تواجِه المهاجرين أنفسَهم وعائلاتهم، وكذلك الأشخاص والمجتمعات التي يتركونها وراءهم، باهتمام كافٍ.

وجديرٌ بالذكر، بداية، أن العديد من المهاجرين يغادرون أوطانَهم نظراً لعدم وجودِ خيارٍ آخَر. ويوجد اليومَ زُهاء 20 مليونَ لاجئٍ في جميع أنحاء العالم، وهؤلاء هم أشخاصٌ أُجبِروا على الفرار من ديارهم خوفاً من الاضطهاد أو الموت. وبمجرد أن تبدأ رحلةُ الهجرة يموت العديدُ من المهاجرين (وليس اللاجئين فقط) في الطريق. وفي عام 2015 قضى الآلافُ نَحْبَهم وهم يحاولون عبورَ البحر المتوسط. علاوةً على ذلك، يتعرَّض بعض المهاجرين إلى الاستغلال وتُنتهَك حقوقُهم الإنسانية بمجرد وصولهم إلى وجهتهم. وينطبق هذا بشكلٍ خاص على ضحايا الاتِّجار بالبشر الذين يخضعون إلى الاستعباد فعلياً، غالباً في صناعة الجنس. ومن الممكن لعاملات المنازل أيضاً أن يتعرَّضْنَ للانتهاكات ويُعانِينَ من العنف على أيدي أرباب أعمالهن. وبشكل عام، يعاني العديدُ من المهاجرين وأطفالهم من

التمييز والتحيُّز، حتى بعد سنواتٍ من استقرارهم في الخارج. وتنبع أهميةُ الهجرة من تَبِعاتها السلبية على المهاجرين أنفسهم، مثلما تنبع من التحدِّيات التي تفرضها على مجتمعات المقصد.

ومن الممكن أن يكون للهجرة أيضاً تَبِعاتٌ مهمة على المجتمعات التي يغادرها المهاجرون. وكما سأوضِّح في الفصل الرابع، هذه هي الحال تحديداً عندما يمتلك المهاجرون مهاراتٍ غيرَ موجودةٍ بوفرة في بلدانهم الأصلية. وفي حين كان تأثيرُ ما يُسمَّى بـ «هجرة الأدمغة» محسوساً بقوةٍ في القطاع الصحي، فقد كان مهماً في قطاع التعليم أيضاً. وهذه الهجرة لا تقلِّل من قُدْرة البلدان الفقيرة على تقديم الخدمات الأساسية وحسب، ولكنها تَعْني أيضاً أن الاستثمار العام في تعليمِ هؤلاء الأشخاص وتدريبهم يضيع فعلياً على الدولة.

مقدِّمة مُوجَزة إلى الهجرة الدولية

للأسباب المتنوِّعة الموضَّحة في هذا الفصل تتبوَّأُ الهجرةُ الدولية صَدارةَ الأجندات السياسية في العديد من البلدان، وتجتذب تغطيةً إعلامية كبيرة، وصارت موضوعاً يهمُّ الجماهيرَ بشكل عام. ومع ذلك، غالباً ما يكون النقاشُ حول الهجرة ناقصاً؛ فالمفاهيمُ غير واضحة، وفي بعض الأحيان تُقتَبَس الإحصاءات بهدفِ إثارةِ الذعر وليس التعريف. وعادةً ما تُقَدَّم صورةٌ جزئية جداً للهجرة. وإجمالاً، كثيراً ما يجري تجاهُلُ التنوُّع والتعقيد الحقيقيَّيْن للهجرة.

انطلاقاً من هذا، تهدف هذه المقدِّمة الموجَزة إلى محاوَلةِ تزويدِ القارئ بالتفسيرات والتحليلات والبيانات المطلوبة لفَهْم قضايا الهجرة الرئيسة اليوم، وتطمح إلى إثارةِ قدرٍ من النقاش العقلاني حولها. وبصفتي رجلاً اضطلعَ بمهامِّ التدريس والبحث في موضوع الهجرة والقضايا ذات الصلة لأكثر من عشرين عاماً، لديَّ بطبيعة الحال وجهاتُ نظري وآرائي الخاصة. بَيْدَ أنني حاولتُ إبقاءَها في الخلفية، من أجل تقديمِ صورةٍ كاملة للمناقَشات التي تدور حول الهجرة اليوم. وبالمثل، فإن هذا الكتاب ليس متمحوراً بالأساس حول سياسات الهجرة، ولكن يجري تضمينُ بعض التعليقات حول الآثار السياسية للهجرة عندما تقتضي الضرورة ذلك.

إن محاوَلةَ تكثيفِ أي مجالٍ واسع من البحث والكتابة والحجج السياسية، في كتابٍ قصير كهذا، تتطلَّب حتماً بعضَ الانتقائية، ومن شأن المؤلِّفين المختلفين أن يتَّخِذوا خياراتٍ مختلفةً في مواجَهةِ هذا التحدي. ويَجدُر التأكيدُ في البداية على أن هذا الكتاب، كما يشير عنوانه، يركِّز أساساً على الهجرة عبر الحدود.
والأسبابُ الرئيسة لذلك هي أن الهجرة الدولية شكَّلتْ موضوعاً للبحث والكتابة

أكثرَ بكثيرٍ من الهجرة الداخلية، كما أنها جذبَت اهتماماً سياسياً وإعلامياً ونقاشاً عاماً بدرجةٍ أكبر. في الوقت نفسه، يجب الاعترافُ بأن عددَ المهاجرين الداخليين أكبرُ بكثيرٍ من عدد المهاجرين الدوليين.

حاولتُ الاستفادةَ من أمثلةٍ «واقعية» مأخوذة من أبحاثي الخاصة، وهذه طريقةٌ لمحاوَلةِ اكتسابِ منظورٍ حول خبرات المهاجرين أنفسهم. ومن أجل استكمال معرفتي المحدودة أشرتُ أيضاً إلى النتائج المنشورة لأبحاثٍ أجراها باحثون آخَرون في هذا المجال. وقد قمتُ بتنظيم هيكل الكتاب بحيث يركِّز على القضايا الأكثر إلحاحاً وأهميةً في الهجرة الدولية اليومَ في نظري، وذلك بدلاً من كتابةِ فصلٍ عن الهجرة في كل منطقةٍ من مناطق العالَم الرئيسة مثلاً. إن التغطية التي حظِيتْ بها كلُّ قضيةٍ من هذه القضايا مُوجَزةٌ بحكم الضرورة، ولذلك أُحِيلُ القارئَ، في نهاية الكتاب، إلى مصادرَ أخرى يمكن أن يلجأ إليها للحصول على معلوماتٍ وتحليلاتٍ مفصلة.

الفصل الثاني
مَن هو المهاجِر؟

تبدو الإجابة عن سؤال «مَن هو المهاجِر؟» واضحةً ومباشِرة في الظاهر؛ إذ تبنَّتْ غالبيةُ الدول تعريفَ الأممِ المتحدة الذي يقضي بأن المهاجِرَ هو الشخص الذي يعيش خارجَها لمدة عامٍ أو أكثر. وفي الواقع الإجابة أكثر تعقيداً. أولاً، يغطي مفهومُ «المهاجر» طيفاً واسعاً من الأشخاص في مجموعةٍ متنوعة من المواقف. ثانياً، من الصعب جداً إحصاءُ المهاجرين وتحديدُ المدَّةِ التي قضَوْها في الخارج. ثالثاً، إن تحديدَ متى يتوقَّف الشخص عن كونه مهاجراً لا يقلُّ في الأهمية عن تحديدِ متى يصبح الشخصُ مهاجراً. وإحدى سُبلِ حدوثِ ذلك هي العودةُ إلى الوطن، أو أن يصير الشخصُ مُواطِناً في بلدٍ جديد، وتتبايَنُ الإجراءاتُ التي تَحكُم هذا التحوُّل تبايُناً كبيراً. وأخيراً، اقترِح، نتيجةً للعولمة، أن هناك الآن «أنواعاً» جديدة من المهاجرين ذات خصائص جديدة، تشمل على سبيل المثال المجتمعاتِ عبرَ الوطنية أو الشتات.

فئات المهاجرين

هناك ثلاث طرائق رئيسة لتصنيف المهاجرين الدوليين عادةً. بادئ ذي بدء ثَمةَ تمييزٌ عام بين المهاجرين «الطوعيين» و«القَسْريين»، وهؤلاء هم الأشخاص الذين أُجبِروا على مغادَرة بلادهم بسبب النِّزاعات أو الاضطهاد أو لأسبابٍ بيئية مثل الجفاف أو المجاعة. وعادةً ما يُوصَف هؤلاء الأشخاصُ بأنهم لاجئون، على الرغم من أن مصطلح اللاجئ، كما هو موضَّحٌ في الفصل السادس، له معنى محدَّد للغاية، ولا يشمل جميعَ المهاجرين قَسْراً.

ثَمةَ تمييزٌ ثانٍ ذو صلة، غالباً ما يكون بين الأشخاص الذين يرتحلون لأسبابٍ

سياسية وأولئك الذين يرتحلون لأسباب اقتصادية. وعادةً ما يكون النوع الأول من اللاجئين الأشخاص الذين أُجبِروا على مغادَرةِ بلدانهم بسبب الاضطهاد السياسي أو النزاعات. وعادةً ما يُوصَف النوع الثاني بالعمَّال المهاجرين، أي الأشخاص الذين يرتحلون بحثاً عن عملٍ أو فُرَصٍ وظروفِ عملٍ أفضل. وغالباً ما يُصنَّف هؤلاء بدورهم إلى عُمَّالٍ ذوي مهارات منخفضة أو ذوي مهارات عالية (انظر المربع 1). وفي موضعٍ ما بين المهاجرين الاقتصاديين والسياسيين، هناك أيضاً أشخاصٌ يرتحلون في المقام الأول لأسبابٍ يمكن اعتبارها اجتماعية. وفي المعتاد تضمُّ هذه الفئةُ النساءَ وأطفالهن، الذين يرتَحِلون للانضمام إلى الأزواج الذين وجدوا عملاً في الخارج، من خلال عمليةِ لَمِّ شَمْلِ الأسرة. وهناك أمثلةٌ أخرى للهجرة الاجتماعية، كما يحدث عندما يرتحل الناس بسبب الحب أو الزواج. الفرقُ الرئيس الأخير هو بين المهاجرين الشرعيين و«غير الشرعيين»، على الرغم من أن مصطلح «غير النظاميين» ربما يكون أدقَّ وأقلَّ ازدراءً من «غير الشرعيين» عند الحديث عن المهاجرين (انظر الفصل 5). يغطي مفهومُ المهاجرين «غير النظاميين» طَيْفاً عريضاً من الأشخاص، يشمل بالأساس المهاجرين الذين يدخلون بلداً إما من دون وثائق وإما بوثائق مزوَّرة، أو المهاجرين الذين يدخلون بشكلٍ قانوني ولكنهم بعد ذلك يَبقَوْن بعد انتهاءِ صلاحيةِ التأشيرة أو تصريح العمل. ومن المستحيل تقريباً إحصاءُ أعدادِ المهاجرين غير النظاميين بدقةٍ حول العالم، ولكن الأمر المؤكَّد هو أن عدد المهاجرين الشرعيين أكبرُ بكثيرٍ من عدد المهاجرين غير النظاميين.

مربع 1: المهاجرون ذوو المهارات العالية

تُصَنَّف نسبةٌ متزايدة من الأشخاص الذين يرتحلون لأسبابٍ اقتصادية بالأساس مهاجرين ذوي مهارات عالية. وغالباً ما تُسَهَّل حركتهم بفضلِ أنظمةِ التأشيرات الانتقائية التي تَمنح نقاطاً وَفْقاً لتعليمِ مقدِّمِ الطلب ومؤهلاته. وثَمةَ نوعٌ معين من المهاجرين ذوي المهارات العالية يضم الموظفين المنقولين داخل الشركات، وهم الأشخاص الذين ينتقلون على المستوى الدولي ولكن داخل الشركة نفسها. وتوجد في جميع أنحاء العالم حركةٌ دولية كبيرة للطلاب أيضاً، وغالباً ما يجري تضمينهم أيضاً في فئة المهاجرين ذوي المهارات العالية. وهناك منافسةٌ متزايدة بين الدول على المعروض المحدود من المهاجرين ذوي المهارات العالية في جميع أنحاء العالم، ويرجع ذلك أساساً إلى التأثير القوي لهم على النمو الاقتصادي من خلال الابتكار والخبرة.

دائماً ما تبسِّط التصنيفاتُ الواقع، وينطبق هذا على فئات الهجرة هذه بثلاث طرائق على الأقل: أولاً، هناك بعض التداخل بين التصنيفات المختلفة، ومن ثَمَّ فإن جُلَّ المهاجرين الطوعيين هم أيضاً مهاجرون لأسباب اقتصادية، والعديد من المهاجرين قَسْرياً هم مهاجرون سياسيون أو لاجئون.

ثانياً، غالباً ما تكون الحدودُ الفاصلة بين المهاجرين في كل تصنيفٍ غيرَ واضحةٍ في الواقع، فعددٌ قليل جداً من الهجرات، على سبيل المثال، تكون طوعيةً أو غيرَ طوعيةٍ بصورة خالصة. والعديد من الشركات الكبيرة، مثلاً، تنظر إلى نقل الموظفين بين المكاتب الدولية على أنه جزءٌ من تدريبهم؛ لذلك، في حين ينتقل الموظفون طواعيةً ظاهرياً، فقد لا يكون لديهم خيارٌ إذا أرادوا الاحتفاظَ بوظائفهم في تلك الشركة. وعلى الجانب الآخَر من الطيف، حتى اللاجئون تكون لديهم خياراتٌ أخرى بخلافِ مُغادَرة بلدانهم؛ إذ يُمكِنهم البقاءُ والمجازَفة، أو الانتقال إلى قريةٍ أو بلدة مجاوِرة، أو الانحياز إلى أحد أطراف النزاع.

تنطبق الضبابية نفسها على الحدود بين الهجرة الاقتصادية والسياسية. تدبَّرْ مثلاً حالةَ الشخص الذي يترك وطنَه لأنه فقَدَ وظيفتَه. في ظاهر الأمر يرتحل هذا الشخصُ لأسبابٍ اقتصادية، لكن ماذا لو أنه فقَدَ وظيفته بسبب عِرْقه أو دِينه أو جِنسه؟ في هذه الحالة يمكن القول بأنه يفرُّ لأسبابٍ سياسية. ويتمثَّل التحدِّي التحليلي هنا في التمييز بين الأسباب الكامنة وراء الهجرة وبواعثها المباشِرة.

الطريقة الثالثة، ذات الصلة، هي أنَّ بمقدور الفرد «التحوُّلَ» فعلياً من أحد أنواع المهاجرين إلى نوعٍ آخَر ضمن التصنيفات المختلفة. فالمهاجرُ الشرعي ربما يتجاوز مدةَ تصريحِ عمله؛ وبذا يُصنَّف على أنه مهاجرٌ غير نظامي. أو قد يغادر شخصٌ ما بلدَه طواعيةً ولكنه يعجز عن العودة، نتيجةَ اندلاعِ حربٍ أو تغيير الحكومة، ومن ثَمَّ يصبح فعلياً مهاجراً غير طوعي، ويُجبَر على البقاء خارج بلده.

ماذا تعني الإحصائيات؟

ثمة سببٌ آخَر وراء صعوبة الإجابة عن سؤال «مَن هو المهاجِر؟» وهو أنَّ من الصعب إحصاءَ المهاجرين. دَعُونا نركِّز على مدار بضع فقراتٍ تالية على حالة المملكة المتحدة لتوضيح ذلك، مع الإقرار أيضاً بأن الدول المختلفة لديها طرائق مختلفة للغاية لحساب أعداد المهاجرين.

هناك ثلاثُ ملاحظاتٍ مهمة للغاية نخرج بها من إحصاءات الهجرة في المملكة

المتحدة: أولاً، حتى إحصاءاتُ الهجرة الرسمية تعجز عن تقديمِ صورةٍ كاملة عن الهجرة الدولية في المملكة المتحدة. وللتعبير عن هذا بوضوحٍ أكثرَ نقول إنه حتى الحكومةُ نفسها لا تستطيع أن تحدِّدَ في ثقةٍ عددَ الأشخاص الذين يدخلون البلاد أو يغادرونها كلَّ عام. والسببُ الأوضح لذلك هو أن إحصاءات الهجرة الرسمية لا تشمل المهاجرين غير النظاميين، ولا تتجاوز إحصائياتُ المهاجرين غير النظاميين في المملكة المتحدة كونها محْضَ تخمينات. وسيتناول الفصل الخامس إحصاءاتِ الهجرة غير النظامية بمزيدٍ من التفصيل.

ثانياً، هناك تحفُّظاتٌ مهمة حول إحصاءات الهجرة التي تسجِّلها الحكومة. تستند معظمُ الإحصائيات المنشورة حول الهجرة من المملكة المتحدة وإليها، على «المسح الدولي للركَّاب»، وهذا مسْحٌ قائمٌ على عينةٍ صغيرة يُجرَى في الموانئ والمطارات. تُجرى مُقابَلاتٌ مع الركَّاب حول اعتزامهم البقاءَ في المملكة المتحدة (أو البقاء في الخارج، في حالة المغادَرة). وأولئك الذين يعتزمون البقاءَ في المملكة المتحدة أو خارجها، لمدة عام أو أكثر، يتم احتسابهم مهاجرين. وتتمثَّل إحدى المشكلات في حجم التغطية؛ إذ لا يخضع للمسح إلا جزءٌ ضئيل فقط من السكان وتُعَمَّم النتائج. وثمة سببٌ آخَر، وهو أن نوايا الناس غالباً ما تتغيَّر؛ فقد لا يبقون بالداخل أو الخارج لنفس المدة كما كانوا يعتزمونها. وتُعَدَّل أرقامُ المسح الدولي للركَّاب لمحاوَلة أخْذِ مثل هذه المشكلات في الاعتبار.

ثالثاً، هناك مصدران رئيسان آخَران للبيانات عن تدفُّقات الهجرة في المملكة المتحدة. تقيس تصاريحُ العمل الصادرة معدلاتِ دخولِ العمَّال، ولكن فقط من خارج المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ لأن تصاريح العمل ليست مطلوبةً من قِبَل مواطني الدول الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية. وتُظهِر إحصاءاتُ اللجوء عددَ الأشخاص الذين يتقدَّمون للحصول على الحماية في المملكة المتحدة، ولكن يجب توخِّي الحذر الشديد في تفسيرها؛ إذ تشمل أحياناً المُعَالين (الزوجات والأطفال) وأحياناً لا. ومن ضمن المؤشرات البديلة لأعداد المهاجرين الذين يدخلون المملكة المتحدة «مسْحُ القُوى العاملة»، الذي يسجِّل الجنسيةَ والعنوان قبل عام واحد، ولكنه يعتمد بالمثل على عينةٍ من الأُسَر فقط. كما يسجِّل التعدادُ الوطني العناوينَ قبل عام، لكنه لا يسجِّل الجنسية، ويُجرى مرةً واحدة فقط كلَّ عَقْد.

إذا كانت هذه الأنواعُ من المشكلات موجودةً في المملكة المتحدة، وهي جزيرةٌ صغيرة وأحد أكثر الاقتصادات تقدُّماً في العالم، فتخيَّلْ مدى صعوبةِ إحصاء المهاجرين في الأماكن الأخرى؛ في البلدان الفقيرة التي لا تمتلك المهاراتِ أو الخبرةَ أو القدرةَ اللازمة لمراقبة حدودها، أو في البلدان ذات الحدود البرية الطويلة، أو في الأماكن التي تحدث فيها تحرُّكاتٌ مفاجئةٌ واسعةُ النطاق عبر الحدود.

الهجرة العائدة

العودةُ إلى الوطن هي أحد السبل التي يتوقَّف بها الناس عن كونهم مهاجرين، على الرغم من أن الناس يحتفظون في كثيرٍ من الأحيان بعناصرَ من الممارَسات والهُوِيَّات الجديدة التي اكتسبوها في الخارج حتى بعد عودتهم إلى الوطن. ولا توجد تقديراتٌ عالمية لحجْمِ الهجرة العائدة، وإن كان معظم الخبراء يعتقدون أنه كبير.

تواجه بياناتُ الهجرة العائدة العديدَ من المشكلات التي تكتنف بياناتِ الهجرة الدولية بشكلٍ عام. وتتمثَّل إحدى هذه المشكلات خاصةً في أن قياس الهجرة العائدة لم يكن في المعتاد ذا أولويةٍ في أيٍّ من بلدان المنشأ أو البلدان المُضِيفة؛ إذ لم تَرَ أيٌّ من مجموعتَي الدول هاتين في الهجرة العائدة مشكلةً بنفس الطريقة التي اعتبرت بها هجرةَ مواطنيها إلى الخارج أو هجرةَ مواطني الدول الأخرى إليها. وحتى حين تزعم البلدانُ المُضِيفة وبلدانُ المنشأ أنها سجَّلت تدفُّقات الهجرة العائدة فمن الممكن أن تكون هناك تفاوُتاتٌ كبيرة في تقديراتها. من الأمثلة الجيدة التي استشهد بها راسل كينغ، في مقالٍ رائد عن الهجرة العائدة، أنه خلال سبعينيات القرن الماضي تجاوزت البياناتُ الألمانية حول عودة الإيطاليين إلى الوطن الإحصائياتِ الإيطاليةَ حول المهاجرين العائدين من ألمانيا بمعدل الضِّعْف على الأقل. ومن الممكن معرفةُ جزءٍ من السبب وراء هذا النوع من التناقُض من مثالٍ حديث من بولندا؛ حيث كانت الهجرة العائدة خلال عَقْد التسعينيات كبيرةً ولكنها ظلت غيرَ محسوبةٍ في الإحصاءات الرسمية، وذلك ببساطةٍ لأن معظم المهاجرين البولنديين خلال الثمانينيات غادروا دون أن يُسَجَّلوا كمهاجرين. وبالمثل، لا توجد في تركيا مؤسساتٌ تسجِّل البياناتِ المتعلِّقةَ بهجرة العمَّال أو عودتهم؛ إذ تعتمد تقديرات العودة فقط على البيانات التي جُمِعت في البلدان المُضِيفة.

من مهاجرين إلى مواطنين

من الطرائق الأخرى التي تنتهي بها الهجرة أن يصبح المهاجرون مواطنين في بلدٍ جديد. في بعض البلدان تكون هذه العمليةُ سهلةً وسريعة نسبياً، لكنْ في بلدانٍ أخرى يكاد يكون من المستحيل حدوثُ ذلك إلا لقِلَّةٍ مختارة. ولا يتعلَّق تفسيرُ هذا الاختلاف بخصائص المهاجرين أنفسهم بقدرِ ما يتعلَّق بتاريخِ دولٍ

معينة وأيديولوجياتها وهياكلها.

إن قوانين المواطَنة والجنسية مُستمدةٌ من أحد مبدأَيْن أساسيَّيْن: الأول هو مبدأ «حق الدم»، أو ius sanguinis، والذي بموجبه يصبح المرء مواطناً إذا كان ينحدر من أحد مُواطِني البلد المَعْني. والمبدأ البديل هو مبدأ «مسقط الرأس»، أو ius soli، والذي يقوم على أساس الولادة في أراضي الدولة.

ومن الناحية العملية، تمتلك جميع الدول الحديثة قواعدَ مُواطَنةٍ تستند إلى مزيجٍ من هذين المبدأيْن (تُعَد إسرائيل استثناءً)، على الرغم من هيمنةِ أحدِ المبدأين أو الآخَر عادةً (الجدول 1). على سبيل المثال اتَّبعَتْ ألمانيا على نطاقٍ واسعٍ مبدأ «حق الدم» إلى أن تغيَّرت السياسةُ في عام 2000. وهذا يفسِّر سببَ استبعادِ أبناءِ وأحفادِ المهاجرين من تركيا بعد الحرب، الذين وُلِدوا ونشؤوا في ألمانيا، من الحصول على الجنسية الألمانية. وهو يفسِّر أيضاً لماذا، أثناء إعادة توحيد ألمانيا، مُنِح الأشخاصُ الذين عاشت عائلاتُهم خارجَ ألمانيا لعددٍ من الأجيال، وخاصةً في أوروبا الشرقية أو الاتحاد السوفييتي السابق، الجنسيةَ الألمانية تلقائياً. في المقابل تتبع أستراليا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، مثلاً، بوجهٍ عام مبدأ «مسقط الرأس»، بحيث يحقُّ لأي طفلٍ يُولَد لمهاجِرٍ قانوني في ذلك البلد الحصولُ تلقائياً على الجنسية هناك.

جدول 1: قواعد الجنسية في عدد من البلدان

البلد	المبدأ الذي تقوم عليه المُواطَنة	فترة الإقامة اللازمة للحصول على الجنسية	مسموح حمل جنسية مزدوجة أم لا
أستراليا	مزيج	3 سنوات	نعم
النمسا	حق الدم	10 سنوات	لا
بلجيكا	مزيج	5 سنوات	نعم

كندا	مسقط الرأس	3 سنوات	نعم
فرنسا	حق الدم	5 سنوات	نعم
ألمانيا	حق الدم (حتى عام 2000)	0	لا
إسرائيل	متاح لأي مقيم يهودي	0	نعم
هولندا	حق الدم	5 سنوات	نعم
السويد	حق الدم	5 سنوات	لا
المملكة المتحدة	مزيج	5 سنوات	نعم
الولايات المتحدة	مسقط الرأس	5 سنوات	نعم

وبصرف النظر عن المبدأ الذي يقوم عليه الحصول على الجنسية، تسمح معظمُ البلدان أيضاً للمهاجرين بالتجنُّس بعد الإقامة بها بصورةٍ قانونية لعددٍ معين من السنوات؛ وهذا هو مبدأ «محل الإقامة». ويتباين عددُ السنوات تبايُناً كبيراً، من ثلاث سنوات فقط في أستراليا وكندا، إلى عشر سنوات في النمسا وألمانيا.

لا تختلف القواعد التي تحكم اكتساب الجنسية بين البلدان فحسب، بل تختلف أيضاً معاييرُ الجنسية. وبعض البلدان، على سبيل المثال، تسمح بالجنسية المزدوجة، ومن ثَمَّ لا تُصِرُّ على أن يتخلَّى المهاجر عن جنسيته الأصلية كي

يصبح مواطناً في البلد الجديد، وفي حالاتٍ أخرى ليس الحال كذلك. وكما نرى في القسم المعنون «المهاجرون والشتات والمجتمعات عبر الوطنية»، فإن نمو الجنسية المزدوجة، بل الثلاثية أيضاً، هو أحد أسباب ظهور النزعة العابرة للحدود لدى بعض مجتمعات المهاجرين.

علاوةً على ذلك، لا يمكن في بعض البلدان اكتسابُ المواطَنةِ الكاملة إلا بعد تحقيق الاستيعاب الثقافي، في حين تُمَكِّن بلدانٌ أخرى المواطنين الجُددَ من الحفاظ على هُوِيَّاتهم الثقافية المميزة. تنشأ هذه النتائج من نموذجَيْن متنافِسَيْن للدَّمْج. الاستيعابُ أحد هذين النموذجين، وهو عمليةٌ أحاديةُ الجانب يُتوقَّع من خلالها أن يتخلَّى المهاجرون عن سِماتهم اللغوية والثقافية والاجتماعية المميزة، وأن يصبحوا غيرَ قابلين للتمييز عن غالبية السكان. وتتبع فرنسا هذا النموذجَ بوجهٍ عام. والبديلُ الرئيس هو التعدديةُ الثقافية، التي تشير إلى تطوُّر السكان المهاجرين إلى مجتمعاتٍ عِرْقية تظل قابلة للتمييز عن غالبية السكان فيما يتعلَّق باللغة والثقافة والسلوك الاجتماعي. تتبع كلٌّ من أستراليا وكندا وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة صوراً متنوعة من هذا النموذج.

هناك بالطبع فَرْقٌ بين قوانين الدَّمْج وسياساته، والتجارب الفعلية للأشخاص المَعْنيّين. يمكن تعريفُ الدمْج ببساطةٍ على أنه العملية التي يُقبَل من خلالها المهاجرون في المجتمع، كأفراد وجماعات. واعتبرت اللجنةُ العالمية للهجرة الدولية الدمْجَ «عمليةً طويلةَ الأجل ومتعددة الأبعاد، تتطلَّب التزاماً من جانبِ كلٍّ من المهاجرين وغير المهاجرين في المجتمع باحترامِ بعضهم بعضاً والتكيُّف معاً، ومن ثَم تمكينهم من التفاعل بطريقةٍ إيجابية وسِلْمية».

المهاجرون والشَّتَات والمجتمعات عبر الوطنية

يمكن القول إن شعور المهاجرين أنفُسِهم بهُوِيَّتهم لا يقلُّ أهميةً عن كيفيةِ تحديدِ الهياكل الرسمية أو المجتمعات المُضِيفة لمَن هو المهاجِر ومَن ليس كذلك. كُتِب الكثيرُ حول هذا الموضوع في السنوات القليلة الماضية، مع التركيز بشكلٍ خاص على مفهومَيْن: عبر الوطنية والشَّتَات. كلا المفهومَيْن معقَّدان ومحلُّ خلاف، وسيجري تعريفهما هنا بعباراتٍ بسيطة قَدْر الإمكان.

لمصطلحِ الشَّتَات دلالاتٌ كلاسيكية، ويُستخدَم عادةً للإشارة إلى هجرةِ اليهود بعد تدمير الهيكل الثاني في عام 70 ميلادية. وحتى الإحياءُ الحديث للمفهوم، كان يُطبَّق أيضاً في بعض الأحيان على العبيد الأفارقة والأرمن الذين فرُّوا من المَذْبحة التي ارتكبَتْها الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها

مباشَرةً. وما تشترك فيه هذه التجاربُ هو عملياتُ النزوحِ غيرِ الطوعي الواسعةُ النطاق، وعدمُ القدرة على العودة إلى الوطن، إلى جانبِ التَّوْق الكبير لذلك.

حُدِّدَت هذه الخصائصُ بدرجاتٍ متفاوتة في الحركات الحديثة، وظهر من جديدٍ استخدامُ مفهومِ الشَّتَات (انظر المربع 2). ووفقاً للمُنظِّر غابرييل شيفر في كتاب «الشَّتَات الحديث في السياسة الدولية»، Modern Diasporas in International Politics، فإن: «الشَّتَات الحديث عبارةٌ عن مجموعاتِ أقليَّاتٍ عِرْقيةِ من أصولٍ مهاجِرة تُقِيم وتعمل في البلدان المُضِيفة، ولكنها تحافظ على روابطَ عاطفيةٍ ومادية قوية مع أوطانها الأصلية؛ أراضيها الأصلية».

المربع 2: الشَّتَات الأفريقي «الجديد»

مع الوضعِ في الاعتبارِ أن العبيدَ الأفارقة شكلوا واحدةً من المجموعات القليلة التي طُبِّقَ مفهومُ الشَّتَات عليها بصورة تقليدية، من المثير للاهتمامِ أن المفهوم بات يُعتَمَد الآن من قِبَل المهاجرين الأفارقة الأحدث لوصْفِ أنفُسِهم ومنظَّماتهم. وخلال بحث شاركت فيه، وتناوَلَ مختلِفَ المجتمعات الأفريقية في لندن، كان أحد الأسئلة التي طرحتُها متعلقاً بسبب استخدامهم للمصطلح. ظهرت ثلاثة أسباب: أحدها هو تصوُّر هذه المجتمعات أن هناك دلالاتٍ سلبيةً أقلَّ مرتبطةً حالياً بمصطلح الشَّتَات مُقارَنةً بمصطلحاتٍ مثل «مهاجر» أو «لاجئ» أو «طالب لجوء». وربما نتيجة لارتباطه الطويل الأمد بتشتُّت اليهود والعبيد الأفارقة، لم يُعتمَد المصطلح بطريقةٍ مهينة. ثانياً، بالنسبة لبعض المجتمعات على الأقل، يبدو أن المصطلح يلعب دوراً «تحفيزياً ذاتياً»؛ فقد أصبح الشَّتَات «كلمةً طنَّانة» مثل العولمة، ويبدو أن بعض المجتمعات ترى أن له دلالاتٍ يحرصون على الارتباط بها. وأخيراً، بالنسبة لبعض المجتمعات على الأقل، هناك شعورٌ بأن تجاربَهم مشابِهةٌ بطريقةٍ ما لتجارب الشَّتَات الأصلي، وأنهم أيضاً ضحايا، تماماً مثل اليهود المشتَّتين والعبيد الأفارقة.

ثمة مفهومٌ ذو صلة هو «المجتمعات عبر الوطنية». وتتلخَّص الفكرة، بعبارات بسيطة للغاية، في أن بعض المهاجرين بدؤوا يعيشون «بين» الدول. وهم يحافظون على صِلاتٍ اجتماعية واقتصادية وسياسية مستدامة مع أشخاصٍ وأماكنَ في بلدانهم الأصلية، وهذه الصلات تتجاوز الحدودَ الوطنية. وفقاً للباحث الرائد في شؤون الهجرة، أليخاندرو بورتس، الذي كتب في دورية International Migration Review، فإن المجتمعات عبر الوطنية تتكوَّن من:

شبكات كثيفة عبر الحدود السياسية أنشأها المهاجِرون في سَعْيِهم لتحقيقِ التقدُّم الاقتصادي والاعتراف الاجتماعي. ومن خلال هذه الشبكات يستطيع عددٌ متزايد من الأشخاص أن يعيشوا حياةً مزدوجة. غالباً ما يكون المشاركون ثنائيِّي اللغة، ويتنقَّلون بسهولةٍ بين الثقافات، ويمتلكون منازِلَ في كثيرٍ من الأحيان في بلدَيْن، ويسعَوْن إلى تحقيقِ مَصالِحَ اقتصاديةٍ وسياسية وثقافيةٍ تتطلَّب وجودَهم في كلَيْهما.

وضمنياً، يخرج هؤلاء الأشخاص عن حدودِ التعريفات السياسية مثل المهاجر أو المواطن. وفي كتاب «الهجرة في آسيا والمحيط الهادئ»، Migration in Asia-Pacific، (من تحرير آر إيردال وآخرين)، يتدبَّر ستيفن كاسلز الآثارَ المترتبة على المواطنة عبر الوطنية على النحو التالي:

ستؤدي النزعةُ عبر الوطنية حتماً إلى ارتفاعٍ سريعٍ في تعدُّد المواطَنة، وهو ما يَخلقُ الظاهرةَ التي يَخْشاها القوميُّون أكثرَ من غيرها، وهي الولاء المنقسم المحتمَل للأشخاص الذين لديهم توجُّهٌ نفعي، وليس عاطفياً، نحو عضوية الدولة. وقد يؤدِّي نمو النزعة عبر الوطنية على المدى الطويل إلى إعادة التفكير في محتويات المواطَنة ذاتها.

الفصل الثالث
الهجرة والعولمة

مفهوم العولمة معقَّدٌ ومحلُّ خلاف. وقدَّم ديفيد هيلد، أحد المنظِّرين الرائدين للعولمة، في كتابه «التحوُّلات العالمية»، Global Transformations، التعريف التالي: «يمكن التفكير في العولمة باعتبارها عمليةً (أو مجموعة من العمليات) تجسِّد تحوُّلاً في التنظيم المكاني للعلاقات والمعامَلات الاجتماعية - التي يجري تقييمها من منظورِ اتساعها وشدَّتها وسُرعتها وتأثيرها - مما يؤدِّي إلى توليدِ تدفُّقات عبر القارات أو بين الأقاليم، وشبكاتٍ من النشاط والتفاعل وممارسة السُّلْطة». وقد أدَّت هذه العمليات بالفعل إلى زيادةٍ في تدفُّق السِّلَع والأفكار والمعلومات ورؤوس الأموال عبر الحدود، ويرى كثيرٌ من المعلِّقين أن العولمة تزيد أيضاً من تدفُّق الناس عبر الحدود.

تُعَد الهجرة الدولية بُعْداً مهماً من أبعاد العولمة، وأضحت، على نحو متزايد، جزءاً لا يتجزَّأ من التغيُّرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية العالمية. وتقدِّم الفوارقُ التنموية والديموغرافية والديمقراطية المتزايدة حوافزَ قويةً للارتحال، كما هي الحال مع أزمة الوظائف العالمية التي تؤثِّر على أجزاءٍ كبيرة من العالَم النامي. ويؤدي تجزُّؤ أسواقِ العمل في الدول الغنية إلى زيادة الطلب على العمَّال المهاجرين هناك. وسهَّلتْ ثورةُ الاتصالات الوعْيَ المتزايد بالتفاوتات والفرص المتاحة للمهاجِرين المحتملين، أما التقدُّمُ المتحقِّق في وسائل النقل فقد جعل الارتحالَ أرخصَ وفي المتناول بدرجةٍ أكبر. واتسعت شبكاتُ الهجرة بسرعة وسهلت الهجرة بدرجةٍ أكبر. وتسمح الحقوقُ والاستحقاقات الفردية الجديدة لأشخاصٍ مُعيَّنين بعبور الحدود والبقاء في الخارج بسهولةٍ أكبر. ويضيف نموُّ صناعة الهجرة مزيداً من الزَّخم إلى الهجرة الدولية، حتى لو لم يكن مسموحاً بها رسمياً. باختصار، يبيِّن هذا الفصل سببَ وجودِ بواعث ووسائل إضافية للهجرة أكثر من أي وقتٍ مضى.

فوارق متزايدة

حسب بياناتِ بَرْنامجِ الأمم المتحدة الإنمائي، ففي عام 2013 كان هناك 2.2 مليار شخص - أو 15 في المئة من سكان العالَم - يعيشون تحت خط الفقر. ويعاني 842 مليوناً - 12 في المئة - من الجوع المزمِن. ويفتقر أكثر من مليار شخص إلى المياه الصالحة للشرب، ويعيش 2.6 مليار شخص من دون صرفٍ صحي مناسب. وفي جميع أنحاء العالَم، حُرِم زُهاء 115 مليون طفل من التعليم الابتدائي الأساسي، معظمهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا. وفي المتوسط تحصل الفتيات على سنةٍ أقل من التعليم مُقارَنةً بالفتيان في الدول الأفريقية والعربية، وسنتين أقل في جنوب آسيا. وفي العالَم النامي ككل تبلغ نسبة النساء المتعلِّمات 58 في المئة فقط من إجمالي النساء، في مقابل 68 في المئة للرجال.

يتفاقم نقْصُ التنمية بسبب الضغط السكاني المتزايد. وفي الوقت الحالي يعيش زُهاء 5 مليارات شخص، أو 80 في المئة من سكان العالم، في بلدانٍ فقيرة أو بلدانٍ متوسطةِ الدَّخْل على أفضل حال. وفي حين أن العديد من البلدان الأكثر ازدهاراً في العالم تتناقص أعدادُ سكانها، فإن هذه الأعداد تتزايد بقوةٍ في العديد من البلدان الأفقر، وحالياً يحدث كلُّ النمو السكاني في العالَم تقريباً في الدول النامية. تُنجِب النساء في أفريقيا اليومَ 5.2 من الأطفال في المتوسط، في حين يبلغ المتوسط الإنجابي للمرأة الأوروبية 1.4 من الأطفال فقط. وتعني هذه الاتجاهات أن نسبةَ سكان العالَم في البلدان النامية سترتفع أكثر. ونتيجةً لمعدلات المواليد المرتفعة هذه، في العالم النامي، تكون نسبة الشباب أعلى كثيراً مما هي عليه في العالَم المتقدِّم.

وليس من قبيل المصادَفة أن يتَّسِمَ عددٌ كبير من الدول الفقيرة أيضاً بهشاشة العملية الديمقراطية، وضَعْف سيادة القانون، وانتشار الفساد. ويحاول الناس، من خلال الهجرة، حمايةَ أنفُسِهم وأُسَرهم من آثار الاقتصاد الضعيف والأسواق المتقلِّبة، ومن الأزمات السياسية والنزاعات المسلَّحة والمَخاطِر الأخرى. وفي بعض الحالات يُجبَر الناس على الفرار، لاجئين، عندما تصير الدولة عاجزةً عن حمايتهم من آثار النزاع أو الاضطهاد. وفي أسوأ الحالات تكون الدول نفسها هي المسؤولةُ عن هذه الجرائم.

ومع ذلك فمن المهم التأكيد على أنه ليس حتمياً أن تسبب عوامل مثل التخلُّف أو الزيادة السكانية أو سُوء الإدارة في حد ذاتها الهجرة، بل العاملُ الأهم هو الفوارقُ بين أجزاء العالَم المختلفة. إن نصيبَ الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو المؤشِّرُ الاقتصادي الأكثر استخداماً لما يكسبه الناس، أعلى بستٍّ وستين مرة في العالم المتقدِّم منه في العالَم النامي، والعُمرُ المتوقَّع للطفل المولود في بوركينا فاسو اليومَ أقلُّ بخمسة وثلاثين عاماً من العمر المتوقَّع للطفل المولود في اليابان، والعُمرُ المتوقَّع للطفل المولود في الهند أقلُّ بأربعة عشر

عاماً من العُمر المتوقّع للطفل المولود في الولايات المتحدة. وثَمةَ تناقَضٌ صارخٌ بين الالتحاقِ المحدود بالمدارس وانخفاض مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة في البلدان الأفقر، والتعليمِ شبه الشامل ومحو الأمية الكامل في البلدان الغنية. وتوجد الحكومات الأكثر فساداً وافتقاراً إلى الديمقراطية في الدول الفقيرة، ولا يُستثنَى من ذلك إلا قلةٌ قليلة من هذه الدول.

أزمة الوظائف العالمية

من أقوى بواعث الهجرة البحثُ عن عمل. وعلى الرغم من ارتفاع معدل البطالة خلال الأزمة المالية العالمية، بين عامَيْ 2008 و2010، فقد انخفض معدلُ البطالة الإجمالي في العالَم المتقدم في العقود الأخيرة. وعلى النقيض من ذلك فقد زاد المعدل أو ظلَّ عند مستوى مستقرٍ لكِنْ مرتفع في غالبية دول العالَم النامي. وتستأثر المناطق الرئيسة في العالم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأعلى معدل للبطالة بنسبةٍ تزيد على 12 في المئة، مُقارَنةً بنحو 6 في المئة في الاقتصادات الصناعية.

لكن البطالة ليست البُعْد الوحيد لأزمة الوظائف العالمية؛ إذ يُعانِي الكثيرون من البطالة المُقنَّعة. وعادةً ما يعمل هؤلاء في القطاع غير الرسمي؛ حيث لا يمكن التنبُّؤ بفُرَص العمل، وتظهر الفرصُ وتختفي من موسم إلى آخَر، وفي بعض الحالات من أسبوعٍ أو حتى يومٍ إلى آخَر، وقد تكون ظروفُ العمل مروِّعة. وحتى بالنسبة لأولئك الذين يعملون، غالباً ما تكفي الأجورُ للإعاشة بالكاد. وحسب تقديرات بَرْنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فعلى الرغم من احتمالية انخفاض الفقر ستظل معدلاتُه مرتفعةً في المستقبل المنظور، وفي عام 2015، كان زُهاء 380 مليون شخص يحاولون العيش على أقلَّ من دولارٍ أمريكي واحد في اليوم. ويتمثَّل جانبٌ آخَر من أزمة الوظائف العالمية في الـ 12 مليون شخص الذين يعملون حالياً بالسُّخْرة حسب تقديرات منظمة العمل الدولية.

يعتمد السكان المعرَّضون إلى ضغوطٍ، خاصة في العالم النامي، على الزراعة للحصول على دَخْلهم. وهم يشكِّلون قرابةَ نصف القوة العاملة بأكملها، حوالي 1.3 مليار شخص. ويمتلك العديد منهم مزارعَ صغيرةً مهدَّدةً بالتوسُّع التجاري والتدهور البيئي. وغالباً ما تُفرَض عليهم ضرائبُ جائرة بسبب موقفهم السياسي الضعيف. وقد تعاظمتْ فجوةُ الدَّخْل بين الأنشطة الزراعية وغير الزراعية في البلدان النامية بشكلٍ كبير في السنوات الأخيرة. ومن نتائج ذلك زيادةُ الهجرة من الريف إلى الحَضَر؛ إذ يتوجَّه المزارعون وأُسَرُهم إلى البلدات والمُدن في محاوَلةٍ للعثور على مصدرٍ أفضلَ لكسب الرزق. وبالنسبة إلى العديد من هؤلاء الأشخاص، فإن الهجرة الداخلية إلى المدينة هي الخطوة الأولى نحو

الهجرة الدولية خارج بلادهم.

تجزئة أسواق العمل

تتَّسم الاقتصاداتُ مرتفعةُ الدَّخْل بتجزئةِ أسواق العمل تجزئة متزايدة. ويحدث هذا عندما يرفض العمَّال المحليون قطاعاتٍ من سوق العمل لأنها منخفضةُ الأجر، وغير آمنة، وذات مكانة متدنِّية، ومن ثَم أصبحت تحت سيطرة العمَّال المهاجرين. غالباً ما تُوصَف هذه الوظائف بأنها متدنِّية أو خطيرة أو صعبة، وغالباً ما تكون مزيجاً من كل هذه الأشياء معاً. وهي تتركز في قطاعاتٍ مثل الزراعة وقَطْع الأخشاب والمزارع والصناعات الثقيلة والبناء والخدمة المنزلية (الشكل 3). وحتى خلال الأزمة المالية العالمية كان العمَّال المحليون يُحجِمون عن العمل في هذه الوظائف، وهكذا استمرَّ الطلبُ على العمَّال المهاجرين إلى حدٍّ ما بصرف النظر عن الاتجاهات الاقتصادية.

غالباً ما يكون المهاجرون العاملون في هذه القِطاعات غيرَ مسجَّلين أو يكون وضْعُهم غيرَ قانوني؛ وذلك لأن هذه الفئات تكون أكثر استعداداً من غيرها للعمل بأجورٍ منخفضة للغاية وفي ظروفٍ غيرِ آمِنة. في الولايات المتحدة الأمريكية، غالباً ما يكون هؤلاء هم المهاجرون المكسيكيُّون غير النظاميين الذين يعملون في المزارع، وفي روسيا يعمل المهاجرون غير النظاميين في الصناعات الثقيلة، وفي المملكة



3. عمَّل مزرعة غير مسجَّلين في ولاية نورث كارولينا، الولايات المتحدة

المتحدة والعديد من الدول الأوروبية الأخرى يعتمد البناء وصناعة الأغذية والعديد من الخدمات على المهاجرين غير النظاميين. وإذا كانت البيتزا التي تناولتَها ليلةَ أمسِ رخيصة فقد يكون السبب هو أن الأشخاص الذين يعملون في المطبخ وَضْعُهم غيرُ قانوني، ومن ثَم يتقاضَوْن أقلَّ من الحد الأدنى للأجور. والميزةُ التي يحصل عليها أصحابُ العمل هي أن المهاجرين غير النظاميين مَرِنُون وغير مُكلِّفين. ومع ذلك فكثيراً ما يتعرَّض المهاجرون أنفُسُهم إلى الاستغلال والإساءة.

ثورة النقل والاتصالات

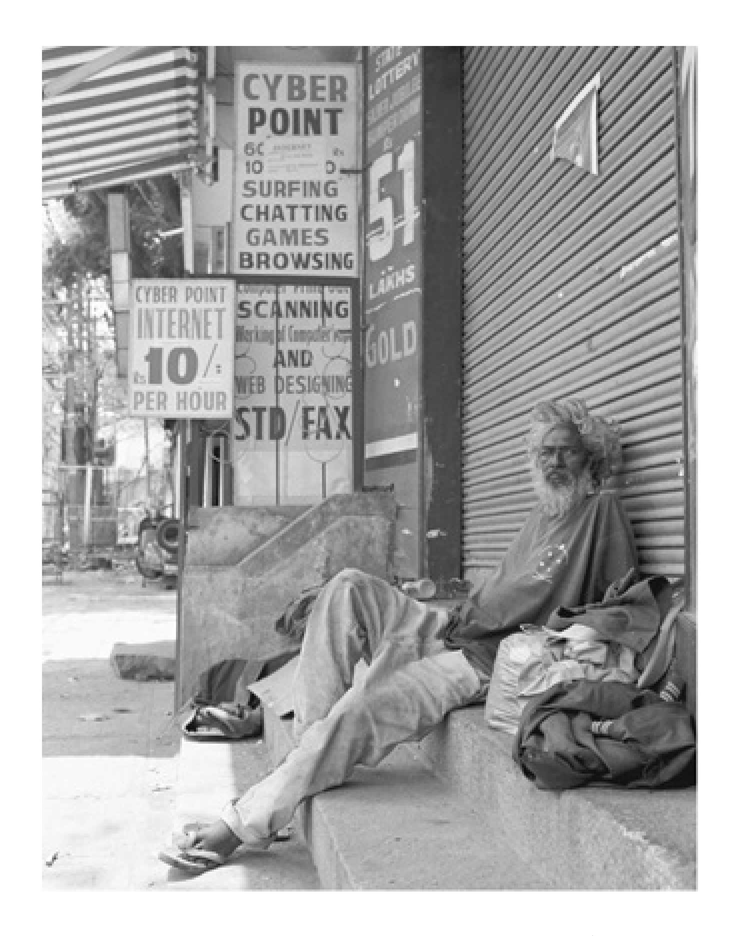
تُعَد ثورةُ الاتصالات عنصراً مركزياً في عملية العولمة. وقد ركَّزَ الكثيرُ من المؤلَّفات الأكاديمية التي تناولت العولمة على الانفجار الأخير في تطوُّرات التقنية العالية، مثل البريد الإلكتروني والإنترنت ولوحات الإعلانات الإلكترونية ومحطات التلفاز الفضائية، علاوةً على الهواتف المحمولة والمكالمات الهاتفية الدولية الرخيصة (انظر المربع 3). وتذهب التقديرات، مثلاً، إلى أنه بين عامَيْ 1990 و2015 زاد عددُ مستخدمي الإنترنت من مليون شخص إلى أكثر من ثلاثة مليارات شخص. يسَّرت هذه الثورةُ زيادةَ الارتباط بين أجزاء العالم، وقلَّصت، بالتبعية، المسافةَ بين أجزاء العالَم المختلفة. وتتصل هذه الثورة بالهجرة لسببَيْن: أولهما أنها تجعل الناسَ على درايةٍ بالفوارق، وكيف تبدو الحياةُ في أجزاءِ العالَم الأخرى. والثاني

هو توعيةُ الناس بفُرَص الانتقال والعمل في الخارج. وكما سنبيِّن في الفصل الثامن، فإن التكنولوجيا تُعَد على الأرجح أحدَ أهم المؤثِّرات على مستقبل الهجرة.

المربع 3: ثورة الهاتف المحمول في أفريقيا

تشير التقديرات إلى أن ما يزيد قليلاً عن نصف سكان العالَم يستخدمون الهواتفَ المحمولة الآن. وتوجد غالبيةُ المستخدمين في البلدان النامية، مما يجعل الهواتفَ المحمولة أولَ تقنيةِ اتصالاتٍ سلكية ولا سلكية في التاريخ يزيد عددُ مستخدميها في البلدان النامية عن عددهم في العالَم المتقدم. ويتزايد استخدام الهواتف المحمولة في أفريقيا على نحوٍ أسرع من أي منطقة أخرى؛ حيث تذهب التقديراتُ إلى أن استخدام الهاتف المحمول سيزداد بمقدار 20 ضِعْفاً في السنوات العشر القادمة، وهو ضِعْف معدل النمو في بقية أجزاء العالم.

في الوقت نفسه، من الممكن المبالَغة في التشديد على أهمية ثورة الاتصالات (الشكل 4). فما زالت هناك «فجوةٌ رقمية» عالمية كبيرة، وهو المصطلح الذي يُطلَق على الفجوة الموجودة بين البلدان الفقيرة والغنية في الوصول إلى مصادر المعلومات. وتجلَّى ذلك على نحوٍ لافت للنظر في خطابِ الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في عام 2000، حين قال: إن «نصف سكان العالَم لم يُجْرُوا أو يتلقَّوْا مكالمةً هاتفية قط»، على الرغم من أن هذه الإحصائية كانت محلَّ جدلٍ واسع منذ ذلك الحين.



4. مشرَّد يجلس بجوار مقهى إنترنت في بنجالور، الهند

ومع ذلك، يُعَد سدُّ الفجوة الرقمية أمراً مهماً لتحقيق المساواة العالمية، وزيادة الحَرَاك الاجتماعي، وتشجيع الديمقراطية، وتعزيز النمو الاقتصادي.

هناك «ثورة» أخرى كثيراً ما يُشار إليها في أدب العولمة، هي ثورة النقل. وهي تشير، من ناحية، إلى النطاق المتزايد لخيارات السفر الدولي، ومن ناحيةٍ أخرى، إلى انخفاض التكاليف. ونتجَتْ هذه الثورةُ تحديداً بسبب انتشار المنافَسة بين شركات الطيران. ومجدداً سيكون من الخطأ افتراضُ أن هذه الثورة وصلت إلى كل جزء من العالَم، ومع ذلك تشير التقديراتُ إلى أن السفر بصورةٍ قانونية اليومَ بين أي مكانَيْن في العالَم لا يكلِّف أكثرَ من 2500 دولار أمريكي. وكما سنبيِّن في الفصل الخامس، فمن الممكن أن يكون السفر بشكلٍ غير قانوني أكثرَ تكلفةً بكثير، ولكنه لا يزال ممكناً. وإذا جعلتْ ثورةُ الاتصالاتِ العديدَ من المهاجرين المحتملين أكثر وعْياً بأسباب الهجرة فإن ثورة النقل جعلَتِ الهجرةَ أكثرَ جدوى. ومع ذلك فمن المهم، مجدَّداً، عدمُ المبالَغة في تقدير تأثيراتها؛ فلا يزال السَّفَرُ دولياً باهظَ التكلفة بالنسبة لغالبية سكان العالَم، ويواجه الكثيرون عقباتٍ إداريةً مثل الحصول على جوازات السفر والتأشيرات.

شبكات الهجرة

ينتقل معظمُ المهاجرين إلى بلدانٍ لديهم فيها أصدقاء أو أقارب، بحيث يشكِّلون ما يُشار إليه غالباً باسم شبكات الهجرة عبر الوطنية. ويقال إن أحد الأسباب الرئيسة وراء زيادة معدلات الهجرة اليومَ هو شبكات الهجرة هذه، التي تُنشِئ دورةً ذاتيةَ الاستدامة. ويعني توسُّعُ الهجرة أن عدداً أكبرَ من الأشخاص لديهم أصدقاء أو أفراد من العائلة يعيشون في الخارج بالفعل أكثرَ من أي وقتٍ مضى، ويعني تغيُّرُ جغرافيةِ الهجرةِ أن هذه الشبكات تربط، أكثرَ مما سبق، المهاجرين المحتملين في البلدان الفقيرة بوجهاتٍ محتملة في البلدان الغنية.

وقد تبيَّنَ أن شبكات الهجرة تشجِّع الهجرةَ بثلاث طرائق رئيسة: أولاً، أنها توفِّر المعلومات، وغالباً ما تستفيد من تكنولوجيا الاتصالات الجديدة. ثانياً، أنها تموِّل الرحلات عن طريقِ إقراض المال للمهاجرين المحتملين. وثالثاً، ثبت أيضاً أنها تلعب دوراً حاسماً في مساعَدة المهاجرين الجُدد على الاستقرار، من خلال توفير مكان مبدئي للإقامة، ومساعدتهم في العثور على وظيفة، وتقديم مساعدات اقتصادية واجتماعية أخرى.

وأظهرت الأبحاث أن طبيعة شبكات الهجرة تتباين تبايُناً كبيراً اعتماداً على التاريخ المحلي للهجرة والظروف الوطنية والسمات الاجتماعية والثقافية للمهاجرين المَعْنيِّين. لكن من الملاحظات العامة المهمة حول شبكات الهجرة أنها تواصِلُ العملَ إلى حدٍّ كبير بصرفِ النظر عن مستوى الازدهار الاقتصادي في بلدان المقصد. وتشير الأبحاث أيضاً إلى أنه من الصعب على السياسات تعطيل الزَّخم المرتبط بشبكات الهجرة.

حقوق واستحقاقات جديدة

حدث توسُّعٌ كبير في الحقوق والاستحقاقات التي تسمح لأشخاصٍ بعينهم بعبور الحدود والبقاء في الخارج بسهولةٍ أكبرَ من أي وقتٍ مضى. وعلى سبيل المثال، يتيح تفكيكُ الحدود الداخلية في الاتحاد الأوروبي حريةَ التنقُّل لمُواطِني الاتحاد الأوروبي داخل المنطقة، بينما تحتوي اتفاقيةُ التجارة الحُرَّة لأمريكا الشمالية (نافتا) والاتفاقياتُ الاقتصادية الإقليمية في أجزاء أخرى من العالَم، من بينها أفريقيا وأمريكا الجنوبية، أيضاً على بعض البنود الخاصة بحرية حركة العمَّال. علاوةً على ذلك، لا يُطلَب غالباً من فئاتٍ معينة من الأشخاص - مثل رجال الأعمال والأكاديميين والطلاب والعاملين في مجال الرياضة والترفيه - تأشيرات،

أو يُمكِنهم التقدَّمُ للحصول عليها عبر إجراءات المسار السريع. ويسمح عددٌ من البلدان، أكثر من أي وقتٍ مضى، للعمَّال المهاجرين لفتراتٍ طويلة بضمِّ أفراد أُسَرِهم المباشِرين. وعلى الطرف الآخر من طيف الهجرة وقَّعتْ معظم دول العالم على اتفاقية الأمم المتحدة لِلَّاجئين لعام 1951 التي تضمن حمايةَ اللاجئين ومساعدتهم خارج بلادهم (انظر الفصل السادس).

ومع ذلك، من الممكن المبالَغة في مدى هذه الحقوق والاستحقاقات الجديدة؛ فلم تتحقَّق حريةُ حركةِ العِمالة في غالبيةِ الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية خارج الاتحاد الأوروبي. وفي الولايات المتحدة، أثَّرت المخاوفُ الأمنية على سياسات الهجرة لدرجةِ أن عددَ تأشيرات العمل المؤقَّتة (H1-B) الصادرة للمهاجرين المتخصِّصين والخبراء انخفض إلى أكثرَ من النصف منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر. ويواجه مقدِّمو طَلَباتِ لَمِّ شَمْل الأسرة عملياتٍ إداريةً صارمة بشكلٍ متزايد. وهناك أيضاً قيودٌ متزايدة على حركة العديد من الأشخاص الآخرين، مثل طالِبِي اللجوء والمهاجرين ذوي المهارات المتدنِّية.

المربع 4: صناعة الهجرة من منظورٍ تاريخي

ليستِ صناعةُ الهجرة جديدة، على الرغم من أن حجْمَها وأرباحَها غير مسبوقَيْن. وفي عام 1977 كتب المؤرخ روبرت هارني عن الهجرة من إيطاليا إلى الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن التاسع عشر، وصاغ مصطلح «تجارة الهجرة» عندما كتب: «من الواضح أن البيروقراطي، والموثِّق، والمحامي، وصاحب الحانة، والمُرابِي، والتاجر، ومَن يُدِيرون المدينةَ التي يقع بها الميناء، والوكلاء، وحتى سائقي القطارات، اعتمدوا على تجارة الهجرة». ووصف خورخي دوراند أيضاً الدورَ البارز الذي لعِبَه المُستقدِمون في تشجيع الهجرة من وسط غرب المكسيك إلى الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن التاسع عشر، من خلال ربط القُوى العاملة في تلك المنطقة بالصناعات التي تحتاج إلى عِمالةٍ في الجنوب الغربي الأمريكي.

صناعة الهجرة

لَطالما ولَّدَتِ الهجرةُ الأعمالَ (انظر المربع 4). وتُسهَّل الهجرةُ اليومَ من قِبَل

مجموعةٍ واسعة من الأفراد والوكلاء، من بينهم مُستقدِمو العمَّال، ومحامو الهجرة، ووكلاءُ السفر، والوُسَطاء، ومُقدِّمو الإسكان، ووكالات التحويلات، ومسؤولو الهجرة والجمارك، وكذلك من قِبَل مؤسساتٍ بأكملها مثل المنظمة الدولية للهجرة، والتي غالباً ما تكون مسؤولةً عن نقل المهاجرين واللاجئين من أجل برامج إعادة التوطين أو العودة الرسمية، والمنظمات غير الحكومية التي تقدِّم المساعَدةَ والمأوى للمهاجرين واللاجئين. وقد وصفها بعضُ المحلِّلين بأنها «صناعة» هجرة جديدة أو «شركة» للهجرة، والتي مَثَلُها كمَثَل أي شركة أخرى تهدف إلى تحقيقِ مَكاسِبَ تجارية. وكما سنوضِّح في الفصل الخامس، هناك أيضاً جزءٌ غير شرعي من صناعة الهجرة، يشمل المتاجرين بالبشر ومُهرِّبي المهاجرين.

وذهب بعضهم إلى أن الأرباح الهائلة التي تَجْنيها صناعةُ الهجرة تُضِيف زَخماً كبيراً إلى العملية. وفي الوقت نفسه، فإن تعقيدَها المتزايد - رَبْط مجموعاتٍ عاليةِ التنظيم بمُشغِّلين صِغار ووكلاء فرعيِّين في بلدانِ المنشأ والعبور والمقصد - يجعل من الصعب على السياسات التدخُّل للحد من تأثيرها.

تفسير الهجرة

أوضَحَ هذا الفصلُ في إيجازٍ بعضَ التغيُّرات الهيكلية الرئيسة في الاقتصاد العالمي، والتي تقدِّم معاً للأشخاص حوافزَ وفُرَصاً متزايدة للهجرة. ومع ذلك، يجب التوفيق بين هذه التغيُّراتِ وحقيقةِ أن زُهاء ثلاثة في المئة فقط من سكان العالم هم مهاجرون دوليون. وفي ضوء التفاوُتات المتزايدة، وزيادةِ الوعي بفُرَص وجودِ حياةٍ أفضلَ في مكانٍ آخَر، وزيادةِ القدرة على الوصول إلى وسائل النقل، فإن السؤال المشروع الذي يجب طرْحُه هو: لماذا يهاجر هذا العدد القليل للغاية من الأشخاص؟

أشَرْنا بالفعل إلى بعض الإجابات عن هذا السؤال. إن أفقر الأشخاص، وأكثرهم تضرُّراً من عدم المساوَاة العالمية، لا يستطيعون الانتقالَ ببساطة. وكثيرٌ من الأشخاص الذين يهاجرون استجابةً للفقر ينتقلون داخلياً، عادةً من الريف إلى المدينة، وليس دولياً. وعدد العاطلين عن العمل أو البطالة المقنعة في العالَم الفقير أكبرُ بكثير من عدد الوظائف المتاحة لهم حتى في أسواق العمل المجزَّأة في الاقتصادات الغنية. كما أن ثورة النقل والاتصالات ليستْ واسعةَ النطاق كما يظن بعض المعلِّقين، ولا شبكات الهجرة. ولا تنطبق حقوقُ واستحقاقاتُ التحرُّك بشكلٍ عام إلا على قلةٍ متميزة. وتعتمد صناعةُ الهجرة على الرِّبح، ومن ثَم فلديها حافزٌ لإبقاء تكاليف الهجرة مرتفعة.

تظهر ثلاثة أسباب أخرى على الأقل في أدبيات الهجرة، السبب الأول والأهم هو الكسل؛ إذ لا يرغب معظم الناس في الابتعادِ عن العائلة والأصدِقاء والثقافة المألوفة؛ لذلك يبقى معظم الناس في البلد الذي وُلِدوا فيه. وثَمة سببٌ آخَر هو أن بمقدور الحكومات السيطرة على الهجرة. وقد اعتادت الدولُ الشيوعية منْع مُواطِنِيها من المغادَرة، ولكن منذ انهيار الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة لم تعُد هذه هي الحال (والاستثناءان البارزان في هذا الصدد هما كوبا وكوريا الشمالية). والأكثرُ شيوعاً اليومَ هو قيامُ بلدان المقصد بالتحكُّم في الهجرة، على الرغم من أن جهودَها ليست فعَّالة دائماً. وثَمةَ سببٌ أخير يتمثَّل في أنه مع تطوُّر البلدان، تنخفض الهجرة في نهاية المطاف، وعلى الرغم من الإحصاءات المحبطة الموضَّحة سابقاً في هذا الفصل (تحت عنوان «فوارق متزايدة»)، فإن معظم بلدان العالَم تتطوَّر، وإن كان ذلك في بعض الأحيان بمعدلٍ بطيء للغاية. ونستعرض في الفصل الرابع الصلاتِ بين الهجرة والتنمية.

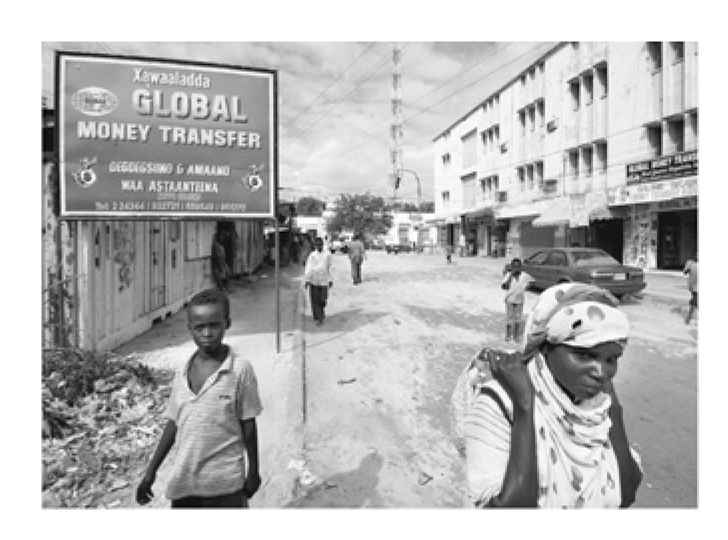
الفصل الرابع
الهجرة والتنمية

ترتبط الهجرة الدولية بالتنمية بطريقتَيْن رئيستَيْن. تناوَلْنا إحداهما في الفصل الثالث، ونعني بها كيف يمكن أن تكون الفوارقُ في التنمية حافزاً للهجرة. ويتناول هذا الفصلُ العلاقةَ بصورةٍ معكوسة؛ إذ يسأل: كيف تؤثِّر الهجرةُ الدولية على التنمية في بلدان المنشأ. على الجانب الإيجابي، يُرسِل المهاجرون مبالغَ طائلةً من المال ويُقدِّمون مُساهَماتٍ أخرى من الخارج أيضاً، وعندما يعودون يُمكِنهم جلْبُ مهاراتٍ وخبراتٍ وصلاتٍ جديدة إلى أوطانهم. وعلى الجانب السلبي، وكما أوضحنا بالفعل في الفصل الأول، فيمكن للهجرة أن تستنفِدَ المهاراتِ التي تعاني من نقصٍ بالفعل في البلدان من خلال «هجرة العقول».

التحويلات

يشير مصطلح التحويل عادةً إلى الأموال التي يُرسِلها المهاجرون في الخارج إلى أوطانهم الأصلية. وكما آملُ أن يكون من الواضح الآن، من الصعب تحديدُ كلِّ ما يتعلَّق بالهجرة بدقة، وهذا ينطبق بالتأكيد على التحويلات المالية. ففي حين تُرسَل بعضُ الأموال إلى الوطن من خلال الأنظمة المصرفية، وبذا يُمكِن تتبُّعُها رسمياً، فمن المحتمَل أن يُرسَل المزيد إلى الوطن من خلال قنوات غير رسمية. أحدُ الأسباب هو التكاليفُ الباهظة التي غالباً ما تفرضها البنوك والوكلاء؛ بلغ المتوسط لعالمي في عام 2015 ثمانيةً في المئة. وتشمل قنواتُ التحويلات غير الرسمية المهاجرين الذين يأخذون نقوداً إلى الوطن عند عودتهم في زيارات، أو إرسالَ أموالٍ إلى الوطن مع الأصدقاء أو الأقارب. وأحياناً يقوم روَّادُ الأعمال والتجارُ الذين يسافرون بانتظامٍ من الوطن وإليه بنقل الأموال للمهاجرين مقابلَ عمولةٍ صغيرة، وفي كوبا، على سبيل المثال، يُعرَف هؤلاء باسم mulas. وربما تكون الآليةُ الأعقد لعمليات النقل غير الرسمية هذه هي نظام الحوالة الصومالي

(الشكل 5). المغزى هنا هو أن حجمَ هذه التحويلات غير الرسمية ببساطةٍ غيرُ معروف. علاوةً على ذلك، لا يمكن دائماً تحديدُ حجمِ التحويلات الرسمية بدقة؛ لأن البنوك غالباً ما تكون غير راغبة في الكشف عن تفاصيلَ محدَّدةٍ بشأن التحويلات الشخصية، أو غير قادرة على ذلك.



5. لوحةٌ تُعلِن عن شركةٍ دولية لنقل الأموال في مقديشيو، الصومال

بصرف النظر عن هذه المشكلات المتعلقة بالبيانات، يُصدِر البنك الدولي تقديراتٍ سنويةً لحجم التحويلات حول العالَم. وتذهب التقديرات إلى أنه في عام 2015، أرسل المهاجرون نحو 586 مليار دولار إلى بلادهم، وهذا مبلغٌ مذهل للغاية. ووَفْقاً لبعض المحلِّلين، تمثِّل التحويلاتُ الرسمية الآن من حيث القيمة ثانيَ أكبرِ نقلٍ لأي سلعة قانونية (وبذا تُستثنَى المخدِّرات) حول العالَم، بعد النفط. وتُعَد التحويلات في الدول النامية أهمَّ مصدرٍ للتمويل الخارجي بعد استثمارات الشركات، وتصل قيمتها إلى ضِعْف قيمة التبرُّعات الواردة عبر المساعدات التنموية والجمعيات الخيرية.

كما أن معدل نمو التحويلات حول العالَم لافتٌ للنظر أيضاً؛ إذ بلغ الإجماليُّ في عام 2015 أكثرَ من ثلاثة أمثالِ الإجمالي المذكور في الطبعة الأولى لهذا الكتاب، في عام 2007. والسببُ الرئيس وراء الزيادة السريعة في التحويلات في السنوات الأخيرة هو عمليةُ العولمة. وتحديداً، تسبَّبت العولمةُ في زيادةِ ثلاثةِ مجالاتٍ رئيسة، ومن ثَم زيادة التحويلات. المجالُ الأول هو النقل، وتحديداً النقل الجوي الرخيص. والثاني هو نموُّ السياحة؛ إذ يحمل العديدُ من المهاجرين أموالَهم إلى أوطانهم عندما يزورونها لقضاء عطلة. والثالث هو الاتصالات؛

فالمكالمات الهاتفية الرخيصة وتوسيع إمكانية الوصول إلى الإنترنت يعني أن المهاجِرين وأُسَرَهم يُمكِنهم البقاءُ على اتصالٍ بشكلٍ منتظم أكثرَ من السابق، ويستطيع الأصدقاء والعائلات طلب المساعَدة بسهولةٍ أكبر. وأصبح من الشائع الآن بشكلٍ متزايد تحويلُ الأموال باستخدام الهواتف المحمولة، على الرغم من أن السبل التقليدية مثل نظام الحوالة لا تزال مهمة (انظر المربع 5).

المربع 5: نظام الحوالة

يعتمد نظامُ الحوالة بشكلٍ أساسي على التجار الصوماليِّين، الذين يجمعون العملةَ الصعبة من المهاجرين الصوماليِّين في الخارج، ثم يستخدمون الأموالَ في شراء السِّلَع التي يمكن بيْعُها في الصومال. وهم يعودون بصورة دورية إلى الصومال، ويبيعون بضائعَهم، ثم يدفعون ما يعادل ثمنها بالعملة الصومالية لأُسَر المهاجرين. يصبح الربحُ المُحقَّق من بيع البضائع هو عمولة التجار. نظامُ نقل الأموال هذا شائعٌ جداً بين المجتمعات الصومالية في جميع أنحاء العالَم. وفي أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، جرَتْ مُحاوَلاتٌ لرصده أو إغلاقه، بسبب بعض الأدلة على أن تمويل الهجمات كان يمر عبر الصومال. ومع ذلك، فقد ثبتت صعوبةُ إخضاعِ النظام للقواعد الرسمية، ولا يزال واسعَ الانتشار فيما يبدو.

مع ذلك، فإن إجمالي عام 2015 يمثِّل في الواقع تباطُؤاً في نمو التحويلات، الذي زاد بنسبة 0.4 في المئة فقط منذ عام 2014. وهذا هو أبطأُ معدلِ نموٍّ للتحويلات منذ الأزمة المالية العالمية في عامَيْ 2008 و2009، ويُعزَى ذلك إلى ضَعْف النمو الاقتصادي في أوروبا، وتدهور الاقتصاد الروسي، وانخفاض قيمة اليورو والروبل.

كانت أعلى ثلاث دول تَلقِّياً للتحويلات في عام 2004 هي الهند (70 مليار دولار أمريكي)، والصين (64 مليار دولار أمريكي)، والفلبين (28 مليار دولار أمريكي). ومع ذلك، كانت التحويلاتُ كنسبةٍ من الناتج المحلي الإجمالي هي الأعلى في البلدان الصغيرة، حيث بلغت 23 في المئة في الأردن، و27 في المئة في ليسوتو، و37 في المئة في تونغا. وتَجدُر الإشارةُ أيضاً إلى أنه، مُقارَنةً بالمناطق النامية الأخرى، تلقَّتْ دولُ جنوب الصحراء الأفريقية أقلَّ مستوى من التحويلات؛

حيث بلغت 33 مليار دولار فقط في المنطقة كلها. لا يزال هناك جدلٌ كبير حولَ تأثيرِ التحويلات في الداخل. ومن الواضح أنها تفيد أولئك الذين يتلقَّونها بشكلٍ مباشِر، والذين غالباً ما يكونون من بين أفقر طبقات المجتمع. ويمكن للتحويلات أن تنتشلَ الناسَ من بَراثِن الفقر، وتشير التقديراتُ إلى أنه في أرض الصومال، على سبيل المثال، يتضاعفُ متوسطُ دخْلِ الأسرة عن طريق التحويلات، في حين تمثِّل التحويلاتُ في ليسوتو ما يصل إلى 80 في المئة من دخْلِ الأُسَر الريفية. وإلى جانب زيادة الدَّخْل، تعمل التحويلاتُ أيضاً على تنويعه، ممَّا يعني أن الأُسَر تصير أقلَّ اعتماداً على مصدرٍ واحد للدخل. وبهذه الطريقة توفر التحويلاتُ أيضاً تأميناً ضد المَخاطِر. علاوةً على ذلك، كثيراً ما تُنفَق التحويلاتُ على تعليمِ الأطفال والرعاية الصحية للمُسِنين.

ومع ذلك، فإن فوائد التحويلات لمَن هم خارج نطاق الأسرة المباشِرة تعتمد إلى حدٍّ كبير على الكيفية التي تُنفَق بها الأموال؛ فإذا استُخدِمت لإنشاءِ أعمالٍ تجارية صغيرة، مثلاً، أو استُثمِرت في مؤسسات مجتمعية، مثل الآبار أو المدارس أو العيادات الصحية، فيمكن للتحويلات أن توفِّر فُرَصَ عملٍ وخدماتٍ لأشخاص آخرين بخلاف المتلقِّين المباشِرين. وعلى الجانب المقابل، إذا أُنفِقَت على السِّلَع الاستهلاكية مثل السيارات وأجهزة التلفاز، أو سداد الديون، كما هي الحال غالباً، فإن فوائدها الأوسع تكون محدودة. بالإضافة إلى ذلك، في الحالات التي تتلقَّى فيها بعض الأُسَر دون سِوَاها تحويلات، من الممكن أن تتفاقم الفوارقُ بين الأُسَر وتتقوَّض المجتمعات. وتَجدُر الإشارة أيضاً إلى أن المهاجرين ينحدرون من أجزاء معينة من بلدان المنشأ، مما يعني أن تحويلاتهم الماليةَ يمكن أن تزيدَ من التفاوُتات الإقليمية أيضاً. هناك أيضاً بعضُ الأدلة التي تشير إلى أنه يمكن استخدامُ التحويلات المالية لدفْعِ أموالٍ لمهرِّبي المهاجرين لمساعَدة أفراد الأسرة على الهجرة بطريقةٍ غير نظامية إلى البلدان الثرية.

اجتذبَتِ التحويلاتُ قدْراً كبيراً من التغطية الصحفية الإيجابية في الآونة الأخيرة، ليس فقط من جانبِ وسائلِ الإعلام، ولكن أيضاً في الدوائر الأكاديمية والسياسية؛ فعلى سبيل المثال، جرى الإقرارُ بقيمتها في التنمية في «أهداف التنمية المستدامة» للأمم المتحدة لعام 2015. لكن الأمر يستحِقُّ دقَّ بعض أجراس التحذير أيضاً. أولاً، لم يُولَ اهتمامٌ كافٍ للصعوبات التي تُواجِه فصْلَ المهاجرين عن أُسَرهم في الوطن، أحياناً لفترات طويلة من الزمن. ولا يمكن لإرسالِ الأموال إلى الوطن أن يعوِّضَ عن الابتعاد عن الشريك، أو فقدان فرصةِ مُشاهَدةِ الأطفال وهم يكبرون، أو رعاية الوالدَيْن المُسِنين.

ثانياً، ينبغي عدم الاستهانة بالضغوط الاجتماعية المفروضة على المهاجرين لإرسال الأموال إلى أوطانهم؛ فقد يكون المهاجرون عاطِلين عن العمل، أو يعملون في وظائفَ غيرِ آمِنة، أو يتقاضَوْن رواتبَ منخفضةً للغاية، ومع ذلك فإن

الناس في الوطن غالباً ما يتوقّعون منهم إرسالَ مَبالغَ كبيرةٍ من المال. و مما يثير الاهتمام أن الأبحاث أثبتَتْ أن هذا يرجع غالباً إلى تضليل المهاجرين أسَرَهم بشأن ما يفعلونه بالفعل ومقدار ما يكسبونه. فإذا كان والداك قد باعا ممتلكاتهما ليتمكّنا من تحمُّل تكاليفِ إرسالِك إلى باريس، مثلاً، فقد تُغفَر لك رغبتُك في جعلهما يصدِّقان أنك وجدتَ شقةً جميلة ووظيفةً ممتعة، بدلاً من معرفة أنك تشاركُ ستةَ أشخاص آخرين في غرفة، وتعمل في تنظيف الشوارع، أو تعملين في الدعارة.

وأخيراً، من الممكن أن يؤدي تلقِّي التحويلات إلى غرْسِ «ثقافة الهجرة» في البلدان الأصلية؛ حيث يرى الشبابُ المكافآتِ الظاهرةَ للهجرة ويضعون توقُّعاتٍ غيرَ واقعية بشأن الانتقال إلى الخارج. بدلاً من ذلك، يمكن أن يكون الاعتمادُ على التحويلات عاملاً يُثنِي بعضَ الناس في الوطن عن العمل من الأساس.

وثَمةَ فكرةٌ مثيرة للاهتمام بشكل خاص خرجتْ من الأدبيات الأكاديمية في السنوات الأخيرة، وهي فكرةُ «التحويلات الاجتماعية»، ولا سيما المرتبطة ببحوث بيجي ليفيت. ما يشير إليه هذا المصطلحُ هو أن الأشخاص لا يُرسِلون الأموالَ إلى الوطن فحسب، بل يُمكِنهم أيضاً نقْلُ الأفكار الجديدة والممارَسات الاجتماعية والثقافية وقواعد السلوك. يمكن أن يحدث هذا على مستوى الأسرة، على سبيل المثال، عندما يعود أحدُ الوالدَيْن في إجازةٍ من العمل في الخارج، ويعلِّم الطفلَ أفكاراً جديدة. يمكن أن يحدث ذلك بصورةٍ أكثرَ رسميةً حين يُساهِم المهاجرون في وسائل الإعلام في بلدهم الأصلي. لكن ربما تكون أقوى طريقةٍ تحدث اليومَ هي عبر الإنترنت. على الرغم من أن إمكانية الوصول إلى الإنترنت لا تزال محدودة في العديد من البلدان الفقيرة، كما أوضحنا في الفصل الثالث، فغالباً ما يَستخدِم صانعو الرأي مثل السياسيين والصحفيين في هذه البلدان الإنترنت، ومن ثَم يمكن أن يتأثَّروا بحملات البريد الإلكتروني أو المناقَشات في غُرَف الدردشة على الإنترنت.

الشَّتَات

إذا ما وجد عددٌ كبير من المهاجرين، من بلدة أو مدينة أو منطقة أو بلد يعيشون معاً في نفس بلد المقصد، فغالباً ما يجتمعون معاً في منظَّمات رسمية. وتتخذ هذه المنظَّمات أشكالاً متنوعة، من بينها الجمعيات المهنية التي تضم الأطباءَ أو المحامين أو المعلمين المهاجرين من نفس الأصل، على سبيل المثال. وهناك أيضاً المنظَّماتُ القائمة على الاهتمامات المشتركة، مثل الرياضة والدِّين والجنس والعمل الخيري والتنمية. وثَمةَ نوعٌ آخَر من المنظَّمات هو رابطاتُ بلداتِ الموطن، التي تجمع بين أشخاصٍ من نفس البلدة أو المدينة، والذين يركِّزون

أنشطتَهم التنموية على بلداتهم الأصلية (انظر المربع 6). وكما أوضحنا في الفصل الثاني، غالباً ما يُستخدَم مصطلحُ الشَّتَات الجامع لوصْفِ منظَّمات المهاجرين المختلفة هذه.

تجمع منظَّمات الشَّتَات هذه عادةً التبرُّعات من أعضائها وترسلها إلى بلدانهم الأصلية لأغراضٍ محدَّدة، تتمثَّل عادةً في التنمية المستمرة. ومن الممكن توجيهها أيضاً للمساعدة في حالات الطوارئ. وكمثالٍ على هذا، حشَدَتْ منظَّماتُ الشَّتَات الجهودَ بسرعةٍ لإرسال الأموال والمُعَدَّات الطبية والخِيَام والمواد الغذائية إلى الوطن استجابةً لتفشِّي فيروس إيبولا الأخير في غرب أفريقيا.

المربع 6: رابطات بلدات الموطن

تتمتَّع رابطاتُ بلداتِ الموطن المكسيكية بتاريخٍ طويل؛ إذ تأسَّست أبرزُها في خمسينيات القرن الماضي. ويوجد حالياً أكثر من 600 من رابطات بلدات الموطن في 30 مدينة في الولايات المتحدة الأمريكية. وهي تدعم الأشغالَ العامة في مواطنهم الأصلية، ويشمل ذلك بناءَ البِنْية التحتية العامة (على سبيل المثال، الطرق الجديدة وإصلاح الطرق)، والتبرُّع بالمُعَدَّات (على سبيل المثال، سيارات الإسعاف والمُعَدَّات الطبية)، وتعزيز التعليم (على سبيل المثال، إنشاء برامج المِنَح الدراسية، وبناء المدارس وتوفير اللوازم المدرسية).

وعلاوةً على تقديمِ مساهَماتٍ اقتصادية، عن طريق إرسال الأموال والسِّلَع المادية إلى الوطن، يمكن لمنظَّمات الشَّتَات أيضاً المشارَكة في الشؤون السياسية والاجتماعية والثقافية لبلدهم الأم ومجتمعهم. وتتمثَّل المساهَمةُ السياسية الأوضحُ في التصويت في الانتخابات الوطنية (وأحياناً المحلية) في الداخل ومن الخارج. وفي الانتخابات الأمريكية المتقاربة للغاية في عام 2000، عندما هُزِم آل جور بفارقٍ طفيف على يد جورج دبليو بوش، اعتمدت النتيجةُ في بعض الولايات على أصوات المواطنين الأمريكيين في الخارج. وخلال استفتاء عام 1993 على استقلال إريتريا، تشير التقديرات إلى أن 98 في المئة من الإريتريين ف الخارج الذين يحقُّ لهم التصويت، فعلوا ذلك. يقدِّم النموذج الإريتري أمثلةً أخرى عن كيفية مساهَمة منظَّمات الشَّتَات في السياسة. فبعدَ الاستقلال، مثلاً، ضُمَّ ممثِّلو منظَّمات الشَّتَات الإريتري رسمياً إلى اللجنة المسؤولة عن صياغة

دستور البلاد.

يصعب قياسُ مساهَمةِ منظَّمات الشَّتَات في الحياة الاجتماعية والثقافية، ولكن من الممكن أن يكون لها تأثيرٌ مهمٌّ بالقَدْر نفسه. وخيرُ مثالٍ على ذلك أرضُ الصومال؛ حيث دفعتْ منظَّماتُ الشَّتَات الصومالي إلى حدٍّ كبير تكاليفَ بناءِ جامعة هرجيسا وجامعة عمود في بورمة. علاوةً على ذلك، عاد الأكاديميون الصوماليون في الخارج في إجازاتٍ خاصة للتدريس في الجامعات، وتدريب المعلمين الجامعيين الصوماليين الشباب. ويترتَّب على الابتكار التكنولوجي المتزايد أن منظَّماتِ الشَّتَات يُمكِنها أيضاً المساهَمةُ دون العودة جسدياً، على سبيل المثال، من خلال برامج التدريب عبر الإنترنت ومؤتمرات الفيديو. ويُشار إلى هذا أحياناً باسم «العودة الافتراضية».

بدأ عددٌ متزايد من البلدان في جميع أنحاء العالَم يدركُ المساهَمة المحتملة التي يمكن أن تقدِّمَها منظَّماتُ الشَّتَات، ويبذل جهوداً لتشجيع منظَّمات الشَّتَات على المساهَمة بشكلٍ أكبر. ويمكن أن يحدث هذا على أساسٍ رسمي للغاية، كما في المكسيك التي لديها وزيرٌ مسؤول عن العلاقات مع المكسيكيين في الخارج. ويمكن أن يحدث بصورةٍ أقلَّ رسميةً، من خلال إرسالِ ممثِّلين لإلقاء محاضرات في المنظَّمات في بلدان المقصد المختلفة مثلاً.

ومن الجدير أيضاً، كما في حالة التحويلات، ذِكْرُ بعض التحفُّظات حول المساهَمة المحتملة لمنظَّمات الشَّتَات. أحدُ الأسباب هو أنه في حين أن المغتربين يمكن أن يساهموا في التنمية فبإمكانهم أيضاً المساهَمةُ في الحرب. وقد ساعدَتِ التحويلاتُ المالية من منظَّمات الشَّتَات الإثيوبية والإريترية بالتأكيد في تمويل الصراع بين هذَيْن البلدَيْن. علاوةً على ذلك، غالباً ما تخضع منظَّماتُ الشَّتَات لسيطرةِ مجموعةٍ دينية أو عِرْقية معينة، وغالباً ما تستهدف مساهَماتُها تلك المجموعاتِ المعينة، مما يؤدي إلى تفاقُم الفوارق. وثَمةَ نقطةٌ مرتبطة، وهي أن منظَّمات الشَّتَات غالباً ما تتكوَّن من المتعلمين والنخبة، وتعكس مساهَماتُهم ذلك. وعلى سبيل المثال، فإن بناءَ جامعةٍ ربما لا يفيد الفلاحين الريفيين الفقراء إفادةً مباشِرة.

العودة

إلى جانبِ إرسالِ التحويلات المالية إلى الوطن، وتقديمِ مساهَمةٍ جماعية من خلال منظَّمات الشَّتَات، فإن الطريقة الثالثة التي يمكن للمهاجرين بها المساهَمةُ في التنمية هي العودة. ويمكن للمهاجرين جلْبُ مدَّخراتهم من الخارج للاستثمار في الوطن عند عودتهم، وغالباً ما يؤسِّسون شركاتٍ صغيرةً

مثلاً. ويمكنهم العودةُ إلى الوطن بشبكةٍ جيدة من الاتصالات بالخارج يمكن أن تشكِّل الأساسَ لتجارةٍ صغيرة وأنشطة الاستيراد والتصدير. وكما ذكرنا، فإن باستطاعتهم أيضاً جلْبَ أفكارٍ جديدة يمكن أن تحفِّز التوجُّهاتِ والأنشطةَ الريادية بين الأشخاص الذين يستقرون معهم عند العودة.

مرةً أخرى، من المهم ألَّا نبالغ في تقديرِ تأثير العودة؛ فبعضُ الأشخاص يعودون لأنهم لم ينجحوا في الخارج، فقد يعودون إلى الوطن دون مدَّخرات ولا تجاربَ جديدةٍ ويعودون إلى ما كانوا يفعلونه قبل المغادَرة. وغالباً ما يعود المهاجرون إلى أوطانهم للتقاعُد، بعد أن أمضَوْا حياتَهم العملية في الخارج. وفي حين أنهم قد يأخذون أموالَهم وخبراتهم إلى الوطن، فإنهم لا يمارسون أيَّ نشاطٍ اقتصادي عند العودة. كما أن المدى الذي تؤثِّر به العودة يعتمد حقاً على الظروف في المنزل. وإذا لم تكن هناك إمكانيةٌ للحصول على الأرض، أو كانت الضرائبُ مرتفعةً للغاية، أو كان هناك نقصٌ في المعروض من العِمالة الماهرة، مثلاً، فإن المهاجرين العائدين ذوي النوايا الحَسَنة، الراغبين في إنشاءِ مشروعٍ تجاري جديد، يمكن أن يُصابوا بالإحباط بسهولةٍ وتُحبَط خططُهم.

وكما أوضحنا في الفصلَيْن الأول والثاني، يبدو أن هناك اتجاهاً متزايداً نحو «الهجرة الدائرية»، التي بموجبها يعود المهاجرون إلى أوطانهم لفترةٍ قصيرة، ثم يهاجرون مرةً أخرى. وهناك بعض الجدل، لا سيما في دوائر السياسات، حول ما إذا كانت هذه العودات قصيرةِ الأجل يمكن أن تُسهِم أيضاً في التنمية. وتشير الأبحاثُ المحدودة التي تناولَتِ العمَّالَ الهنود في دول الخليج، والذين يذهبون إلى بلادهم لقضاء الإجازات، إلى أن زياراتهم يمكن أن توفِّر دفعةً فورية للاقتصادات المحلية. وأحد أسباب ذلكِ هو أن المهاجرين الذين يعودون إلى أوطانهم لفترةٍ قصيرة من الوقت، غالباً ما يتباهَوْن بما يملكونه؛ إذ يُغدِقون المالَ على الأصدقاء والعائلة، وينخرطون في سلوكياتٍ استهلاكية واضحة، ويشترون الهدايا والوجبات والمشروبات.

هجرة الأدمغة

عند ارتفاع مستويات البطالة في الوطن من الممكن أن تكون الهجرةُ شيئاً إيجابياً، لأنها تقلِّل من المنافَسة على الوظائف المحدودة. وهذا أحد الأسباب التي تدفع حكومةَ الفلبين، مثلاً، إلى تشجيع الهجرة بشكلٍ إيجابي، وثمة سبب آخر بالطبع وهو الأموال التي يُرسِلها هؤلاء المهاجرون إلى أوطانهم.

ومع ذلك، يمكن أن تكون الهجرةُ انتقائية، ويكون المغادِرون أحياناً من بين الأفضل في ريادةِ الأعمال، والأعلى تعليماً، والأذكى في المجتمع. وإذا كانت مهاراتهم الخاصة متاحةً بسهولة فلن تكون هذه مشكلةً كبيرة كما أوضحنا. فالهند، على سبيل المثال، قادرةٌ على تحمُّلِ مغادَرةِ خبراءِ الكمبيوتر والعاملين التقنيين بأعدادٍ كبيرة؛ لأن العديد من الشباب في الهند اليومَ يملكون هذه المهارات. ومع ذلك، فالحالة الأكثر شيوعاً هي أن هذه الحركات تستنزف البلدَ الأصلي من المهارات النادرة. وعادةً ما يُشار إلى هذه العملية باسم هجرة الأدمغة.
وبالإضافة إلى فقدان المهارات فإن هجرة الأدمغة تعني أيضاً أن البلدان لن تحصل على أي عائدٍ من الاستثمار في تعليم مواطنيها وتدريبهم.

هجرةُ الأدمغة ظاهرةٌ عالمية. ولسنوات عديدة، مثلاً، كانت هناك مَخاوفُ من أن يغادِرَ أفضلُ العلماء في أوروبا إلى أمريكا الشمالية، حيث الرواتبُ أعلى، والمِنَح البحثية أكثر سَخاءً، والمُعَدَّات أفضل.

ومع ذلك، فقد حظِيَتِ العمليةُ بالقدر الأكبر من الاهتمام في البلدان الفقيرة. ومما يثير القلق تحديداً هجرةُ العاملين الصحيين - الممرِّضات والأطباء - من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. وبعض الأرقام مذهلة؛ فلا يزال خمسون طبيباً فقط من أصل 600 طبيب تم تدريبهم منذ الاستقلال يمارسون المهنة في زامبيا. وتشير التقديرات إلى أن عدد الأطباء المالاويين الذين يمارسون المهنةَ في مدينة مانشستر بإنجلترا يزيد على عدد الأطباء المالاويين الذين يمارسون المهنةَ في كل أنحاء مالاوي. ولا تزال بلدان مثل مالاوي تعاني من ارتفاع معدلاتِ وَفَيات الرُّضَّع ومعدلات الأمراض، ومن السهل فَهْمُ لماذا يؤثِّر غيابُ العاملين الصحيين بهذا الشكل السلبي على تنميتها.

وعلى الرغم من أن هجرة الأدمغةِ من معلِّمي أفريقيا جذبت اهتماماً أقل، فمن الجدير بالذكر أيضاً أن هناك مَخاوفَ متزايدةً بشأنها. مرةً أخرى، يوضِّح التعليقُ على معدلات الالتحاق ومعرفة القراءة والكتابة الوارد في الفصل الثالث سببَ القلق الشديد.

تتباين ردودُ الفعل نحوَ هجرةِ الأدمغة. فيمكن القول إن هجرة الأدمغة هي حركةٌ للأشخاص بهدف تحسين حياتهم وتحقيق إمكاناتهم، ولا حرَجَ في ذلك. بالإضافة إلى ذلك، إذا لم تستطِعْ بلدانُهم توفيرَ أعمالٍ ملائمة، وفُرصٍ وظيفية، وحوافِزَ للبقاء، فإن المشكلة تَكمُن في تلك البلدان. من ناحيةٍ أخرى، وُجِّهَت انتقاداتٌ إلى البلدان الأكثر ثراءً التي يتَّجِه إليها المهاجِرون المَهَرة، خاصةً حين تقوم باستقدام هذه المهارات بنشاط. واتُّهِمت بعض البلدان بـ «انتقاء أفضل الأشخاص» وترك البقية. ويعتقد بعضُ المعلِّقين أن الدول الغنية يجب أن تعوِّضَ الدولَ الفقيرة عن فقدانها للأشخاص المَهَرة. والبديلُ هو إجراءاتُ توظيفٍ أكثَرُ أخلاقيةً تتجنَّب اختيارَ الموظفين من القطاعات والبلدان التي تكون مهاراتهم فيها

شحيحة بشكل خاص. وعلى المدى الطويل، كما سأوضِّح في الفصل الثامن، قد تكون برامجُ الهجرة المؤقتة، التي تنص على عودة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية بعد فترةٍ محددة من العمل في الخارج، هي الاستجابة الأكثر استدامةً لهذا التحدي.

الفصل الخامس
الهجرة غير النظامية

المهاجرون الوافدون بطريقةٍ غير نظامية يغادرون بلدانهم للدوافع ذاتها، مَثَلهم كمَثَل أي مهاجرين آخَرين. ويرجع السبب وراء زيادة أعداد المهاجرين الوافدين بطريقةٍ غير نظامية، وليس بطريقةٍ قانونية، بالأساس إلى زيادة القيود المفروضة على التحرُّكات القانونية، غالباً في بلدان المقصد. إن أعداد الأشخاص الراغبين في الانتقال اليومَ أكثرُ من أي وقتٍ مضى، غير أن الفُرَص القانونية لعمل ذلك أقل نسبياً. وقد ازدهرت صناعةٌ قِوَامُها ملياراتُ الدولارات حول رغبة الناس في الانتقال على الرغم من القيود القانونية، في شكلِ الاتِّجار بالبشر وتهريب المهاجرين.

ما المقصود بالهجرة غير النظامية؟

اخترتُ استخدامَ مصطلحَي المهاجرين «غير النظاميين» والهجرة «غير النظامية»، وتعمَّدتُ تجنُّبَ مصطلحِ الهجرة «غير الشرعية» الشائع. والنقدُ الأقوى لمصطلح «الهجرة غير الشرعية» يتمثَّل في أن وصْفَهم بأنهم «غير شرعيين» فيه إنكارٌ لإنسانيتهم؛ فالبشرُ لا يمكن أن يكونوا غير شرعيين أو غير قانونيين. ومن السهل أن ننسى أن المهاجرين بشرٌ ولهم حقوقٌ مهما كان وضْعُهم القانوني. وثمةَ نقدٌ يتمثَّل في ارتباطِ مصطلحِ «غير شرعي» بالإجرام. وجُلُّ المهاجرين غير النظاميين ليسوا مجرمين، على الرغم من أن معظمهم، بحكم التعريف، قد انتَهَك القواعدَ واللوائحَ الإدارية.

المصطلحان الآخَران المُستخدَمان غالباً في هذا السياق هما الهجرة «دون وثائق رسمية»، والهجرة «غير المرخَّص لها». وسنتجنَّب المصطلحَ الأول بسبب غموضه؛ إذ يُستخدَم أحياناً للإشارة إلى المهاجرين الذين لم يَجْرِ توثيقهم (أو تسجيلهم)، وأحياناً لوصْفِ المهاجرين الذين لا يحوزون وثائق (جوازات سَفَر أو تصاريح عمل، على سبيل المثال). علاوةً على ذلك، لا ينطبق أيٌّ من الموقفَيْن

بالضرورة على جميع المهاجرين غير النظاميين - فالكثير منهم معروفٌ لدى السلطات، والعديد منهم يمتلك وثائق - ومع ذلك لا يزال مصطلح «دون وثائق رسمية» يُستخدَم غالباً للإشارة إليهم جميعاً. وبالمثل، ليس كلُّ المهاجرين غير النظاميين غير مرخَّصٍ لهم بالضرورة، ولذلك غالباً ما يُستخدَم هذا المصطلح بصورةٍ غير دقيقة. إن مصطلحَ الهجرة غير النظامية يبدو غريباً على الآذان، غير أنه أفضلُ البدائل الشائعة الاستخدام.

الهجرةُ غير النظامية نفْسُها مفهومٌ معقَّدٌ ومتنوِّع يتطلَّب توضيحاً دقيقاً. أولاً، من المهم أن ندرك أن هناك العديدَ من الطرائق التي يمكن أن يصبح بها المهاجرُ غيرَ نظامي. وتشمل الهجرة غير النظامية الأشخاصَ الذين يدخلون بلداً ما دون الحصول على الترخيصِ المناسب، على سبيل المثال، عن طريق الدخول دون المرور عبرِ مراكزِ المراقبةِ الحدودية، أو الدخول بوثائقَ مزوَّرة. ويشمل أيضاً الأشخاصَ الذين ربما دخلوا البلدَ بصورةٍ قانونية، بَيْدَ أنهم ظلوا بها دون تصريحٍ بذلك، على سبيل المثال، من خلال البقاء بعد انتهاءِ صلاحيةِ التأشيرة أو تصريحِ العمل، أو من خلال الزِّيجات الزائفة، أو التبنِّي الزائف، أو كطلَّاب مزيَّفين، أو تزييف أنهم يعملون لحسابهم الخاص. ويشمل المصطلح أيضاً الأشخاصَ الذين نقلَهم مهرِّبو المهاجرين أو المتاجِرون بالبشر، وأولئك الذين يُسيِئون استخدامَ نظامِ اللجوء عَمْداً.

ثانياً، ثَمةَ اختلافاتٌ إقليمية مهمة في الطريقة التي يُطَبَّق بها مفهومُ الهجرة غير النظامية. في أوروبا، على سبيل المثال، حيث يجري التحكُّم عن كثبٍ في دخول الأشخاص من خارج الاتحاد الأوروبي، من السهل نسبياً تحديدُ وتعريفُ المهاجرين غير النظاميين. لكن ليست هذه هي الحال في أجزاءٍ كثيرةٍ من دول جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية، حيث الحدودُ مليئةٌ بالثَّغرات، وتمتد الجماعاتُ العِرْقية واللُّغوية عبر حدود الدول، وينتمي بعضُ الأشخاص إلى مجتمعاتِ الرُّحَّل، وكثيرٌ من الناس ليس لديهم إثباتٌ لمحل ميلادهم أو جنسيتهم.

ثَمةَ تعقيدٌ أخيرٌ ناتج عن تغيُّرِ حالةِ المهاجر، على النحو الذي أوضحناه في الفصل الثاني، ومن الممكن أن يحدث هذا بين عشيةٍ وضُحَاها. فيمكن للمهاجر أن يدخل بلداً ما بطريقةٍ غير نظامية، ولكن يقوم بعد ذلك بتسويةِ أوضاعه، على سبيل المثال، من خلال التقدُّم بطلبٍ للحصول على اللجوء أو الدخول في بَرْنامجٍ لتسوية الأوضاع. أو على العكس من ذلك، يمكن للمهاجر أن يدخل البلدَ بصورةٍ نظامية، ثم يتحوَّل إلى مهاجرٍ غير نظامي عندما يعمل دونَ تصريح عملٍ أو يتجاوز مدةَ التأشيرة. وعددٌ كبير من المهاجرين غير النظاميين في أستراليا، مثلاً، هم مُواطِنون بريطانيون - غالباً ما يكونون طلاباً في العام قبل الجامعي - مكثوا بعد انتهاء صلاحية تأشيراتهم. ومن الممكن أن يتحوَّلَ طالِبو اللجوء إلى مهاجرين غير نظاميين عندما يُرفَض طلبُهم ويبقَوْن دون تصريح. وعموماً، تقوم نسبةٌ متزايدة

من المهاجرين الدوليين برحلات طويلة تأخذهم من أحدِ أجزاء العالَم إلى جزءٍ آخَر، عبر عدد من البلدان في طريقهم إلى وجهتهم النهائية. وخلال الرحلة الواحدة، من الممكن أن تتغيَّرَ حالةُ المهاجر من مهاجرٍ نظامي إلى غير نظامي، والعكس، وفقاً لمتطلَّبات تأشيرات الدول المَعْنيَّة.

ما عدد المهاجرين غير النظاميين؟

يواجه تحليلُ الهجرة غير النظامية مزيداً من العوائق بسبب النقص الحادِّ في البيانات الدقيقة، مما يجعل من الصعب تحديدُ الاتجاهات أو مُقارَنةُ حجمِ الظاهرة في أجزاءٍ مختلفة من العالم. أحدُ أسباب ذلك مفاهيميٌّ؛ فكما رأينا، يغطي المصطلحُ مجموعةً من الأشخاص الذين يمكن أن يكونوا في وضْعٍ غير نظامي لأسباب مختلفة، ومن الممكن أن تتغيَّرَ حالةُ الأشخاص من الوضع النظامي إلى غير النظامي، أو العكس.

ثَمةَ سببٌ آخَرُ منهجيٌّ، ويتمثَّل في أن حَصْرَ المهاجرين غير النظاميين يكاد يكون مستحيلاً. فمن المرجَّح أن يتجنَّبَ الأشخاصُ الذين ليس لديهم وضْعٌ قانوني التحدُّثَ إلى السلطات خوفاً من كشف أمرهم، ومن ثم لا يجري تسجيلهم. ويتفق جُلُّ المراقِبين على أن غالبية المهاجرين غير النظاميين غير مسجَّلِين. وقد استُخدِمَت طرائق عديدة متنوعة لمحاوَلةِ تقدير أعداد المهاجرين غير النظاميين. وفي بعض البلدان يُمنَح العفْوُ بصورةٍ دورية، وبموجبه يمكن للمواطنين الأجانب المقيمين أو العاملين دون تصريحٍ قانوني تسويةُ أوضاعهم. كما جرَتْ مُحاوَلاتٌ لإجراء دراساتٍ استقصائية مباشِرة للمهاجرين غير النظاميين، على الرغم من صعوبة الوصول إليهم. ومن الممكن مقارَنةُ المصادر المختلفة لبيانات الهجرة المسجَّلة وبيانات السكان لتسليط الضوء على التناقُضات التي ربما تكون مسؤولةً عن الهجرة غير النظامية. وأخيراً، يمكن أن تكشف الاستطلاعاتُ الموجَّهة إلى أرباب العمل على نحوٍ غير مباشِر عن العمَّال الأجانب الذين ليس لديهم وضْعٌ قانوني.

ومن غير الممكن أيضاً إحصاءُ أعداد المهاجرين غير النظاميين الذين يعودون إلى ديارهم، باستثناء أولئك الذين يجري ترحيلهم. وأشارَتِ الأبحاثُ إلى أنَّ من الخطأ افتراضَ بقاءِ جميع المهاجرِين غير النظاميين بصورةٍ دائمة. ويبدو أن العديد منهم يأتون إلى بلدان المقصد وثمةَ هدفٌ محدَّد - مالي عادةً - في اعتبارهم، على سبيل المثال كسْبُ ما يكفي من المال لبناءِ منزلٍ أو تعليمِ الأبناء أو سدادِ الديون.

تتمثَّل مشكلةٌ أخرى في إمكانية الوصول إلى البيانات - مهما كانت محدودة -

التي جُمِعَت. ففي دولٍ عديدة، تُجمَع هذه البيانات على يدِ وكالاتِ إنفاذ القانون ولا تكون متاحةً للجمهور. وبدلاً من ذلك، غالباً ما تكون المعلوماتُ والبيانات التي قد تُثبِت الوضْعَ غير النظامي للشخص موزَّعةً بين وكالاتٍ مختلفة، مثل الإدارات الحكومية والشرطة ومكاتب التوظيف. ويتَّسِم التعاون الدولي في جمع البيانات بكونه أكثرَ إشكاليةً؛ إذ لا يوجد مصدرٌ موثوق فيه لاتجاهات المهاجرين غير النظاميين وأعدادهم، والمصادرُ المتاحة ليست شاملة.

ومع ذلك، هناك إجماعٌ واسعُ النطاق على أنه بالترافُق مع زيادة أعداد المهاجرين الدوليين زادت نسبة المهاجرين غير النظاميين. إن غالبيةَ تقديرات الهجرة غير النظامية تكون على المستوى الوطني. وتذهب التقديرات، مثلاً، إلى أن هناك أكثرَ من 11 مليونَ مهاجرٍ غير نظامي في الولايات المتحدة، وهو ما يمثِّل قرابةَ ثلثِ السكان المولودين في الخارج هناك. أكثرُ من نصفِ هؤلاء المهاجرين غير النظاميين مكسيكيون. وفي الواقع، تذهب بعضُ التقديرات إلى أن نصفَ السكان المكسيكيين المولودين في الولايات المتحدة، أيْ ما يُناهِز 5 ملايين شخص، هم مهاجرون غير نظاميين. ويُقَدَّر أيضاً أن هناك ما بين 3.5 و5 ملايين مهاجر غير نظامي في الاتحاد الروسي، ينحدرون أساساً من بلدانِ رابطةِ الدول المستقلة وجنوب شرق آسيا. ويُعتقَد أن عدداً كبيراً من المهاجرين النظاميين، يصل إلى 20 مليون شخص، يعيشون في الهند اليوم.

تتوافر تقديراتٌ أخرى على النطاق الإقليمي أو العالمي، وحسب تقديراتِ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن ما لا يقلُّ عن 5 ملايين، أو 10 في المئة، من المهاجرين في أوروبا هم في وضْعٍ غير نظامي، ويُضاف إليهم نصْفُ مليونٍ آخَرون كلَّ عام. ويُعتقَد أيضاً أن أكثرَ من 50 في المئة من المهاجرين في كلٍّ من أفريقيا وأمريكا اللاتينية غيرُ نظاميين. وإجمالاً، ذهبت تقديراتُ المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة إلى أن ما بين 2.5 و4 ملايين مهاجرٍ يَعبُرون جميعَ الحدود الدولية دون تصريحٍ كلَّ عامٍ. ومع ذلك، توجد اختلافاتٌ كبيرة في الأرقام المقدَّمة، وتتفاوت التقديرات تفاوتاً كبيراً في بعض الأحيان بين المصادر المختلفة.

لا ريْبَ في أن هذه الأرقام مهمة، على الرغم من عدم موثوقيتها. ومن السهل أن نرى كيف يمكن أن تثير القلق. لكن من المهم وَضْع الهجرة غير النظامية في سياقها الصحيح. في غالبية البلدان، تَفُوق الأهميةُ السياسية للهجرةِ غيرِ النظامية أهميتَها العددية. وحتى أشدُّ التقديرات تطرُّفاً تشير إلى أن الهجرة غير النظامية لا تمثِّل أكثرَ من 50 في المئة من إجمالي الهجرة في جميع أنحاء العالَم، وربما لا تمثِّل أكثرَ من 10 في المئة في الاتحاد الأوروبي ومعظم الدول الأوروبية. وتُعَد المملكة المتحدة مثالاً توضيحياً لذلك؛ إذ تتفاوت تقديراتُ أعدادِ المهاجرين غير النظاميين الذين يدخلون المملكةَ المتحدة تفاوُتاً كبيراً، ولكن حتى أعلى التقديرات تُعَد صغيرةً نسبياً مقارَنةً بالهجرة النظامية إلى المملكة

المتحدة. على سبيل المثال، يصل 120 ألفَ طالبٍ أجنبي كلَّ عام، ويدخل 200 ألفِ شخصٍ آخَر بصورة شرعية من أجل العمل.

من المهم أيضاً التمييزُ بين «المهاجرين المقيمين» و«الوافدين الجُدد». لا توجد سوى تقديراتٍ قليلة لأعداد المهاجرين غير النظاميين المقيمين؛ فلا توجد دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، مثلاً، تنشر تقديراتٍ رسميةً لحجْمِ سكَّانها غير النظاميين. ومع ذلك، ما من شكٍّ في أن أعداد المهاجرين المقيمين تَفُوق في غالبية البلدان أعدادَ الوافدين الجُدد. ومعظمُ المهاجرين غير النظاميين في جميع أنحاء العالم مُقِيمون بالفعل في بلدان المقصد، وغالباً ما يجد هؤلاء الأشخاص عملاً، ولديهم مكانٌ للعيش فيه، بل ولديهم أطفالٌ في المدارس. بعبارة أخرى، هم بالفعل جزءٌ لا يتجزَّأ من المجتمعات التي يعيشون فيها.

تحدِّيات الهجرة غير النظامية

في الخطاب السياسي والإعلامي غالباً ما تُوصَف الهجرة غير النظامية بأنها تشكِّل تهديداً لسيادة الدولة (الشكل 6). والحجةُ التي يستند إليها هذا الرأي، ببساطة، هي أن الدول لها حقٌّ سياديٌّ في التحكُّم فيمَن يَعبُر حدودَها، وأن المهاجرين غير النظاميين يهدِّدون هذه السيادةَ عن طريقِ انتهاك هذا الحق. ويترتب على ذلك أنَّ وقْفَ الهجرة غير النظامية أمرٌ جوهريٌ لإعادة تأكيد السيادة الكاملة. وفي بعض الخطابات الأكثر تطرُّفاً، يُنظَر أيضاً إلى الهجرة غير النظامية على أنها تهديدٌ لأمنِ الدولة. وتحديداً، اقتُرِح أن الهجرةَ غير النظامية واللجوءَ ربما يوفِّران قنواتٍ محتملةً لدخول الإرهابيين إلى البلاد. ونظراً لحساسية الجدل الدائر حالياً، يلزم إجراءُ تحليلٍ دقيق للغاية لمثلِ هذه الاستنتاجات التي من الممكن اعتبارها تحريضيةً.

ومن المهم، أولاً وقبل كل شيء، تدبُّرُ الأرقام المَعْنيَّة. جزءٌ أصيلٌ من الحجة القائلة إن الهجرة غير النظامية تهدِّد سيادةَ الدولة هو تصوُّرُ أن الدولَ معرَّضةٌ إلى تدفُّقات هائلة من المهاجرين غير النظاميين. وفي الواقع، لا تمثِّل الهجرةُ غير النظامية، في غالبية الدول، إلا نسبةً ضئيلة إلى حدٍّ ما من إجمالي الهجرة.

ثانياً، غالباً ما يُعزَى إلى المهاجرين غير النظاميين مقاصدُ خبيثةٌ دون أي دليل. وهناك افتراضان متكرِّران تحديداً، وهما أن المهاجرين غير النظاميين يشاركون في أنشطةٍ غير قانونية، وأنهم مرتبطون بانتشارِ الأمراض المُعدِية، وخاصةً فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وكلا هذين الافتراضَيْن من التعميمات الإجمالية. فبعضُ المهاجرين غير النظاميين (وطالبي اللجوء) مُجرِمون، وبعضُهم يحمل أمراضاً مُعدِية - ناتجة، مثلاً، عن الفترات الطويلة التي قضَوْها في العبور -

غير أن معظمَهم ليس كذلك. ومن شأنِ سُوءِ تقديمِ الأدلة أن يجرّم ويُشَيْطِن جميعَ المهاجرين غير النظاميين. ومن الممكن أن يشجِّعَهم هذا على البقاء في الخفاء. كما أنه يصرفُ الانتباهَ عن أولئك المهاجرين غير النظاميين الذين هم في الواقع مجرمون وينبغي مُقاضَاتهم، والمرضى الذين ينبغي علاجُهم.

يعني التركيز على الإرهاب أيضاً أن التحدّيات الأخرى المُلِحَّة بنفس القَدْر والمرتبطة بالهجرة غير النظامية - تلك التحدِّيات التي تواجه الدولَ والمجتمعات والمهاجرين أنفُسَهم تحديداً - غالباً ما يجري تجاهُلها. صحيحٌ أن الهجرة غير النظامية من الممكن أن تهدّدَ أمنَ الدولة، غير أن هذا يحدث عادةً بطرائق أخرى غير ارتباطها بالإرهاب أو العنف. وعندما ترتبط الهجرةُ غير النظامية بالفساد والجريمة المنظّمة يمكن أن تشكِّل تهديداً للأمن العام. هذه هي الحال على نحوٍ خاص في الأماكن التي يُسهَّل فيها الدخولُ غير الشرعي من جانبِ مُهرِّبي المهاجرين والمتاجِرين بالبشر، أو عندما تتنافس العصاباتُ الإجرامية للسيطرة على العِمالة المهاجِرة بعد وصولها.



6. مهاجرون عند الحدود الأمريكية في مدينة تيخوانا، المكسيك

ومن الممكن أيضاً أن تولِّدَ الهجرةُ غير النظامية مَشاعِرَ كراهيةٍ للأجانب لدى سكّانِ البلد المُضِيف. والمهم في الأمر أن هذه المشاعر لا تكون غالباً موجَّهةً إلى المهاجرين غير النظاميين فقط، ولكن أيضاً إلى المهاجرِين المستقرين واللاجئين والأقليات العِرْقية. وعندما تتلقَّى هذه المشاعرُ قَدْراً كبيراً من اهتمامِ وسائلِ الإعلام، فمن الممكن أن تقوِّضَ الهجرةُ غير النظامية ثقةَ الجمهور في نزاهةِ وفعاليةِ سياسات الهجرة واللجوء التي تتَّبِعها الدولة. وبذا فمن الممكن أن

تؤثِّرَ الهجرةُ غير النظامية على قدرة الحكومات على توسيع قنوات الهجرة النظامية. من المهم للغاية أن ينظر المواطنون إلى حكومتهم باعتبارها قادرةً على السيطرة. وفي حالة وجود هجرة غير نظامية ليس من المستبعَد أن يتساءل الناخبون عن سببِ الحاجة إلى مزيدٍ من الهجرة.

من الواضح، إذن، أن الهجرة غير النظامية يمكن أن تهدِّد أمنَ الدولة، وإن كانت العلاقة معقَّدة. ومع ذلك فمن الممكن أيضاً أن تهدِّدَ الهجرةُ غير النظامية الأمنَ البشري للمهاجرين أنفُسِهم. كثيراً ما يُستهان بالتَّبِعات السلبية للهجرة غير النظامية على المهاجرين. ومن الممكن أنْ تُعرِّض حياتهم للخطر. وقد تُوفِّي عددٌ كبير من الأشخاص في عام 2015 في أثناء محاوَلتهم الوصول إلى الاتحاد الأوروبي. وأحدُ أهم العناصر المجهولة للهجرة الدولية هو عددُ الأشخاص الذين غادروا أوطانَهم ولكنهم لم يصلوا بعدُ إلى وجهاتهم المقصودة، وكيف تكون حياتهم في بلدان العبور.

تشكِّل النساء نسبةً كبيرة من المهاجرين غير النظاميين. ونظراً إلى أن المهاجِرات غير النظاميات يُواجِهْنَ تمييزاً قائماً على نوع الجنس، فغالباً ما يُضْطَرَرْنَ إلى قبولِ أدنى الوظائف في القطاع غير الرسمي. ومن الممكن أن تُنتهَكَ حقوقُ الإنسان الخاصة بهن إلى درجةِ أن بعضِ المعلِّقين شبَّهوا الاتِّجارَ بالبشر المُعاصِرَ بتجارةِ الرَّقِيق. وتواجه النساء تحديداً مَخاطِرَ صحيةً معينة، ويشمل ذلك التعرُّضَ للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وبشكلٍ أعم، غالباً ما يتعرَّض الأشخاص الذين يدخلون بلداً ما أو يبقون فيه دون تصريحٍ إلى خطرِ الاستغلالِ من جانبِ أصحابِ العمل وأصحابِ العقارات. وبسبب وضْعِهم غير النظامي لا يتمكَّن المهاجرون عادةً من الاستفادة الكاملة من مهاراتهم وخبراتهم بمجرد وصولهم إلى بلد المقصد.

غالباً ما يَعْزف المهاجرون غير النظاميين عن طلب العَوْن من السُّلطات لأنهم يَخْشَون الاعتقالَ والترحيل. ونتيجةً لذلك، فإنهم لا يستفيدون دائماً من الخدمات العامة التي يحق لهم الحصول عليها، مثل الرعاية الصحية الطارئة. وفي معظم البلدان يُحظَر عليهم أيضاً استخدامُ النطاق الكامل للخدمات المتاحة للمواطنين والمهاجرين ذوي الوَضْع القانوني. وفي مثل هذه الحالات تكون المنظَّماتُ غير الحكومية والهيئاتُ الدينية ومؤسساتُ المجتمع المدني الأخرى، التي تعاني بالفعل من ضغوطٍ شديدة، مُلزَمةً بتقديم المساعَدة للمهاجرين ذوي الوَضْع غير القانوني؛ مما يؤدي أحياناً إلى المَسَاس بشرعيتها.

الهجرةُ غير النظامية قضيةٌ تثير المشاعرَ بشكلٍ خاص، وتميل إلى استقطاب الآراء. وأولئك الذين يَقلَقون بشأن مُراقَبة الحدود والأمن القومي غالباً ما يُواجِهون معارَضةً من أولئك الذين يَنصبُّ اهتمامُهم الرئيس على حقوق الإنسان للمهاجرين المَعْنيِّين (الشكل 7). ومن ثَم، يتمثَّل تَحدٍّ آخَر في



7. مهاجرون يتسلَّقون سوراً في فريثون شمال فرنسا في محاوَلةٍ لركوب قطارِ

بضائعَ من المقرَّر أن يَعبُ نفقَ المانش إلى المملكة المتحدة

تشجيع النقاش الموضوعي حول أسباب وعواقب الهجرة غير النظامية، والسُّبل التي يمكن من خلالها تناوُلها بأقصى قَدْر من الفعالية.

الاتِّجار بالبشر وتهريب المهاجرين

يشكِّل الاتِّجارُ بالبشر وتهريب المهاجرين على الأرجح نسبةً صغيرة نسبياً من الهجرة غير النظامية حول العالَم، بَيْدَ أنهما اجتذبا كثيراً من الاهتمام مؤخراً لدرجةِ أن من المفيدِ تخصيصَ الجزءِ المتبقي من هذا الفصل لهذه القضايا. ونجيب هنا، اختصاراً، عن أربعة أسئلة. ما هو الاتِّجار بالبشر وتهريب المهاجرين؟ وما نطاقُ هذه الظاهرة؟ وما التكاليفُ المترتِّبة على ذلك؟ وما عواقبُ ذلك على المهاجرين أنفسهم؟

على الرغم من الخلط السائد بين المفهومَيْن في أحيانٍ كثيرة، حتى من جانبِ صانِعي السياسات والأكاديميين، فإن هناك تمييزاً قانونياً بين الاتِّجارِ بالبشر وتهريب المهاجرين. ويعرِّف بروتوكول الأمم المتحدة لمَنْع وقَمْع ومعاقبة الاتِّجار

بالبشر (1999) الاتِّجارَ بالبشر على النحو التالي:

تجنيدُ أشخاصٍ أو نَقْلهم أو تنقيلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها، أو غير ذلك من أشكال القَسْر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة ضَعْف، أو بإعطاء أو تلقِّي مَبالغَ ماليةٍ أو مزايا لنَيْل موافقةِ شخصٍ لـه سيطرةٌ على شخصٍ آخَر، لغرض الاستغلال.

اجتذب الاتِّجارُ بالنساء - وأحياناً الأطفال - للعمل في البِغاء أو في تجارة الجنس جُلَّ الاهتمام. من الصعب البحثُ في الاتِّجار بالبشر، ولكن وَفْقاً لدراساتٍ، أجرتها المنظمةُ الدولية للهجرة، يبدو أن ما يحدث عادةً هو أن الشابَّات يحصُلْنَ على وعودٍ بفرصة للعمل في الخارج. ويجري الاتفاقُ على ثمنٍ تدفعه المرأة بالتقسيط بعد أن تبدأ العمل. وبعد ذلك تُنقَل المرأة، عادةً بشكلٍ غير قانوني، إلى بلد المقصد، وهناك تجد أنها مُجبَرةٌ على العمل عاهرة، وأنَّ كل دَخْلها تقريباً يأخذه المُتَّجِر. وثمةَ تقاريرُ عن اختطافِ شابَّاتٍ وأطفالٍ من منازلهم ونَقْلهم بعيداً رغماً عنهم. وفي الواقع، يصِفُ بعض الناس الاتِّجار بالبشر على أنه نسخةٌ حديثة من العبودية.

يُعرَّف تهريب المهاجرين بأنه: «تدبير الدخول غير المشروع لأحد الأشخاص إلى دولة طرف، ليس ذلك الشخصُ من مواطنيها أو من المُقِيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول، بصورة مباشِرة أو غير مباشِرة، على منفعةٍ مالية أو منفعةٍ مادية أخرى». وعلى النقيض من الاتِّجار بالبشر، فإن تهريب المهاجرين طوعيٌّ إلى حد كبير. وهو يتضمَّن قيامَ المهاجرين المحتملين، أو في أغلب الأحيان عائلاتهم، بدفع المال للمهرِّبين لنقلهم إلى بلد المقصد بشكلٍ غير قانوني. وبعد وصولهم ينتهي ارتباطُهم بالمهرِّب بشكلٍ طبيعي، بحيث لا يتعرَّضون لاحقاً للاستغلال كما هو حال ضحايا الاتِّجار.

وفي الواقع، من الممكن أن تكون الحدودُ غائمةً بين الاتِّجار بالبشر وتهريب المهاجرين. ويحدث هذا تحديداً عندما لا يدفع المهاجرون المالَ للمهرِّب قبل الهجرة، مما يعني أنهم يَصِلون إلى بلد المقصد مَدِينِين للمهرِّب. وهذا بدوره يفتح إمكانيةً للاستغلال.

وكما هي الحال مع الهجرة غير النظامية، بشكلٍ عام، من المستحيل إحصاءُ أعدادِ ضحايا الاتِّجار بالبشر أو تهريب المهاجرين بدقة. والأرقامُ الواردة عادةً ما

تكون للأشخاص الذين عُثِر عليهم والذين يعترفون بأنه جرى تهريبهم أو الاتِّجار بهم. والمشكلة هي أنَّه لا أحد يعرف نسبةَ الأشخاص الذين جرى الاتِّجارُ بهم والمُهَرَّبين الذين عُثِر عليهم بالفعل. ومن المعقول افتراضُ أن الكثيرين منهم ليسوا معروفين للسلطات على الإطلاق.

وفْقَ ما أوردَتْه منظمةُ العمل الدولية، فإن هناك ما يقرب من 21 مليون ضحية للاتِّجار بالبشر في جميع أنحاء العالَم، من ضمنهم 5.5 مليون طفل. وأكثر من 50 في المئة من هؤلاء الضحايا يوجدون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تَلِيها في الترتيب أفريقيا ثم أمريكا اللاتينية. وتبلغ أعدادُ ضحايا الاتِّجار بالبشر في الاقتصادات المتقدمة والاتحاد الأوروبي 1.5 مليون ضحية. وتُقدِّر منظمةُ العمل الدولية أن الاتِّجار بالبشر يُدِرُّ 150 مليار دولار أمريكي سنوياً.

من البديهي أن للاتِّجار بالبشر عواقبَ سلبيةً على الأشخاص المَعْنيِّين؛ فالمتاجرون بالبشر يستغلون المهاجرين بلا رحمة، ولا يتمتع ضحايا الاتِّجار بالبشر بحريةِ اتخاذِ قرارٍ بشأن الأنشطة التي يشاركون فيها، وكثيراً ما يُجبَرون على العمل بأجرٍ منخفض وفي بيئةِ عملٍ غير آمِنة ومُهِينة قد يَجِدون أنَّ من المستحيل الهروبَ منها، ولا يتلقَّوْن مقابلَ عملهم إلا تعويضاً ضئيلاً أو لا يحصلون على تعويضٍ من الأساس. وفي حين حظِيَ الاتِّجارُ بالنساء بكثير من الاهتمام مؤخراً، فمن المهم ملاحظةُ أن هذه الظاهرة تؤثِّر أيضاً على الرجال والأطفال. ويُعَد الأطفال المهاجرون ذوو الوَضْع غير النظامي، الذين انفصلوا عن والدَيْهم، مجموعةً معرَّضةً للخطر بشكلٍ خاص، وقد يجري الاتِّجار بهم في صناعة الجنس.

وفيما يخص تهريب المهاجرين، حاوَلَ البحث الذي شاركتُ فيه، لحسابِ وَحْدة أبحاث الهجرة في كلية لندن الجامعية، تقديرَ التكاليف العالمية لتهريب المهاجرين. وقد استعرض البحثُ ما يربو على 600 مصدرٍ جرى الإبلاغُ فيها عن التكاليف المفروضة على المهاجرين. لا رَيْبَ في أننا واجَهْنا مشاكلَ جمَّة، ولم تتجاوز النتائجُ كوْنَها محْضَ تقديرات، غير أنها مثيرةٌ للاهتمام (الجدول 2).

ولأغراض المناقشة هنا، ثَمةَ نقاطٍ ثلاثُ تستحقُّ التأكيد: النقطةُ الأولى متعلِّقة بمقدارِ ما يمكن للمهرِّبين والمُتجِرين أن يتقاضَوْه؛ إذ يبلغ متوسطُ التكلفة المُبلَغ عنها للرحلة من آسيا إلى الأمريكتين أكثرَ من 26 ألف دولار أمريكي، ومن النتائج المترتِّبة على ذلك أن الأثرياء نسبياً فقط هم الذين يستطيعون دفْعَ المال للمهرِّبين والانتقال. إن مبلغ 26 ألف دولار أمريكي هو مبلغٌ كبير جداً من المال في بلَدٍ مثل باكستان، على سبيل المثال، التي يُعتقَد أنها منشأ العديد من حوادثِ الهجرة المُبلَغ عنها بين آسيا والأمريكتين.

جدول 2: تكاليف تهريب المهاجرين

المسارات	متوسط التكلفة (بالدولار الأمريكي)
آسيا - الأمريكتان	26.041
أوروبا - آسيا	16.462
آسيا - أستراليا	14.011
آسيا - آسيا	12.240
آسيا - أوروبا	9.374
أوروبا - أستراليا	7.400
أفريقيا - أوروبا	6.533
أوروبا - الأمريكتان	6.389
الأمريكتان - أوروبا	4.528
الأمريكتان - الأمريكتان	2.984
أوروبا - أوروبا	2.708

آفريقيا - الأمريكتان	2.200
أفريقيا - أستراليا	1.951
أفريقيا - أفريقيا	203

النقطةُ الثانية هي النطاق الشاسع للتكاليف المتضمنة. في نهاية الجدول، كانت تكلفةُ التهريب عبر الحدود في أفريقيا منخفضةً إذ تصل إلى 203 دولارات أمريكية، بالرغم من حقيقةِ أن هذا المبلغ يمكن أن يكون كبيراً نظراً لمستويات الدَّخْلِ في هذه البلدان الموضَّحة في الفصل الثالث. وفي العديد من الحالات المُبلَغ عنها لم تكن مدفوعاتُ التهريب بين البلدان الأفريقية نقداً، ولكن، على سبيل المثال، بأكياسٍ من الأرز وسِلَعٍ أخرى. والرسالةُ الأخيرة التي يجب أن نستقيها من الجدول هي أن التهريبَ ظاهرةٌ عالمية، وليس مجرد عمليةٍ تحدث من «الجنوب» إلى «الشمال».

حاوَلَ البحثُ أيضاً، من خلال النظر في التقارير المتعلقة بتكاليف تهريب المهاجرين على مدى سنوات، معرفةَ ما إذا كانت التكاليفُ تتزايد أم تتناقص. وعلى الرغم من وجود اختلافاتٍ بين المسارات الرئيسة، فإن الانطباعَ العام هو أن التكاليفَ تتناقصُ تدريجياً. ويبدو أن السببَ في هذا هو المنافَسةُ المتزايدة في أعمال التهريب؛ حيث يقوم المهرّبون باستمرارٍ بتقويض بعضهم بعضاً، وتعديل أساليبهم لجذْبِ المزيد من العملاء (انظر المربع 7).

وتمثَّلَ الجانبُ الأخير من البحث المَعْني بالتكاليف، في محاوَلةِ فَهْمِ ماهيةِ المحدِّدات الرئيسة للتكاليف. أحدُ هذه المحدِّدات كان المسافةَ المقطوعة؛ إذ تكلِّف الرحلاتُ الطويلة أكثر. والمحدِّدُ الثاني هو وسيلةُ النقل؛ إذ إن الطيران أغلى من السفر بحراً، والذي بدوره يكون أكثر تكلفةً من السفر براً. ويبدو أن المحدِّد الرئيس الثالث هو عددُ الأشخاص الذين يسافرون؛ فكلما زاد عددُ المسافرين في الوقت ذاته انخفضت التكلفة التي يدفعها كُلٌّ منهم.

المربع 7: تهريب المهاجرين كعمل تجاري

أمضيتُ فتراتٍ خلال العَقْد الماضي في إجراءِ مُقابَلاتٍ مع بعض مهرِّبي المهاجرين في أفغانستان وباكستان. وقد أفادوا أنه بمرور الوقت لم يتغيَّر المبلغ الذي يتقاضَوْنه فحسب، بل تغيَّرت أيضاً الطريقةُ التي تلقَّوْا بها المدفوعات. فمنذ حوالي عشر سنوات، كان مهرِّبو المهاجرين يُصِرُّون على ما يبدو على سدادِ المبالغ بالكامل مقدَّماً. وكان الخطر الذي يواجِه المهاجرين هو قيام المهرِّبين بأخذ أموالهم ثم الاختفاء قبل نقلهم. واستجابةً لهذه المخاوف غيَّر بعض المهرِّبين ممارَساتهم، وطلبوا وديعةً فقط قبل النقل، مع سدادِ بقيةِ المبلغ بعد الوصول إلى بلد المقصد. وتمثَّلت المشكلة هنا في تعرُّضِ بعض المهاجرين إلى الاستغلال من جانب المهرِّبين الذين كانوا مَدِينين لهم بعد وصولهم. ومن ثم استجاب المهرِّبون لمَخاوف عملائهم ومَطالِبِهم مرةً أخرى. والآن، يتم الدفع بالكامل مقدَّماً، ولكن يُودَع المبلغ لدى طرفٍ ثالث بدلاً من دفْعِه للمهرِّب مباشَرةً، ولا يُفرَج عن الأموال للمهرِّب إلا بعد اتصال المهاجر لتأكيد وصوله بأمانٍ إلى وجهته. ويُعَد هذا بمنزلةِ ضمانٍ لاستعادة الأموال مقابل تهريب المهاجرين.

يفرض التهريبُ مَخاطِرَ جمَّةً على المهاجرين أيضاً. فمن الممكن أن يفرض المهرِّبون تكلفةً مقدارُها عدةُ آلافٍ من الدولارات لنقلهم من مكانٍ إلى آخر. ولا يقوم المهرِّبون دائماً بإبلاغ المهاجرين مسبقاً بالمكان الذي سينقلون إليه. وغالباً ما تكون وسائلُ النقل التي يستخدمها مُهرِّبو المهاجرين غير آمِنة، وقد ينتهي الحال بالمهاجِرين الذين يسافرون بهذه الطريقة بأن يتخلَّى عنهم المهرِّبون ويعجزوا عن إكمال الرحِلة التي دفعوا ثمنها (انظر المربع 8). ونتيجة الاستعانة بخدمات المهرِّبين غرق العديدُ من المهاجرين في البحر، أو اختنقوا في حاوِياتٍ مغلَقة، أو تعرَّضوا للاغتصاب وسُوء المعامَلة خلال العبور.

المربع 8: تجارب سليمان، مقابَلةٌ أُجرِيت في كابول عام 2003

«في المرة الأولى التي جرى فيها تهريبي إلى الخارج، كانت الخطة أن أسافر جواً إلى دوشانبي، ثم أكمل براً إلى موسكو. سارت المرحلة الأولى على ما يرام؛ إذ ركبت الطائرة في كراتشي بجوازِ سفرٍ باكستاني مُزوَّر دون أي مشاكل. أخبرني الوكيل الذي رافَقَني إلى المطار أن وكيلاً آخَر، يُدْعى نافع، سيقابلني في مطار دوشانبي. لكن عندما وصلتُ إلى دوشانبي، اعتُقِلت

بمجرد نزولي من الطائرة، وسُجِنت لمدة أربعة أسابيع مع مهاجرين أفغانٍ آخَرين غير نظاميين، وتعرَّضتُ إلى الاستجواب والضرب بانتظامٍ وهُدِّدتُ بالتعذيب. وبعد شهر، ودون سببٍ واضح، اصطُحِبْتُ في إحدى الليالي من زنزانتي وأُعِدْتُ إلى مطار دوشانبي. كان نافع ينتظرني، وأوضح لي أنه على متن الرحلة من كراتشي كان معي أيضاً 50 مهاجراً نظاميّين، وكانت رحلاتهم مُنظَّمة من جانبِ عدةِ وكلاءَ آخَرين في باكستان. فشل أحدُ الوكلاء في رشوة مسؤولي الهجرة في مطار دوشانبي؛ لذلك قاموا باعتقالِ مَن فهموا أنهم «عملاء» ذلك الوكيل تحديداً. وهكذا فقد اعتُقِلتُ نتيجةَ الْتِباس في الهُوِيَّة».

الفصل السادس
اللاجئون وطالبو اللجوء

طالبُ اللجوء هو الشخصُ الذي تقدَّمَ بطلبٍ للحصول على الحماية الدولية. يفعل طالبو اللجوء ذلك بمجرد وصولهم إلى البلد الذي يطلبون فيه الحماية، على الرغم من أن بمقدورهم التقدُّمَ بطلبٍ للحصول على اللجوء خارجَ البلد الذي تُطلَب فيه الحماية، على سبيل المثال، في سفارةٍ أو قنصلية. يُبَت في طلبات طالِبي اللجوء وفقاً لمعاييرِ اتفاقيةِ الأمم المتحدة لعام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين، والتي سنناقشها تفصيلاً في القسم التالي. يُمنَح المتقدِّمون الناجحون وضْعَ اللجوء ويصبحون لاجئين. ويمكن للمتقدِّمين غير الناجحين الاستئنافُ عادةً، وإذا لم يُقبَل استئنافُهم ينتظر منهم مغادَرةُ البلاد. في أوروبا وأمريكا الشمالية، هناك أيضاً مجموعة من الحالات الأخرى، عادةً ما تُجمَع معاً تحت وصف «الإجازة الاستثنائية للبقاء»، والتي تُمنَح للأشخاص الذين ليسوا لاجئين ولكنهم لا يزالون عاجِزين عن العودة إلى أوطانهم.

النظام الدولي للاجئين

يتألَّف النظامِ الدولي للَّاجئين من مجموعةٍ من القوانين التي تُعرِّف اللاجئين وتحدِّد حقوقَهم والتزاماتِهم، ومن مجموعةٍ من المعايير التي من المتوقَّع أن تلتزمِ بها الدول، بالرغم من كونها غير ملزمة قانوناً. ويجري تطبيق هذا النظام ومراقَبته من جانب عدد من المؤسَّسات.

الاتفاقيةُ القانونية الحاسمة هي اتفاقيةُ الأمم المتحدة لعام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين. وتُعرِّف الاتفاقية اللاجئَ بأنه شخصٌ « موجود خارجَ بلدِ جنسيته بسببِ خوفٍ له ما يبرِّره من التعرُّض للاضطهاد بسبب عِرْقه أو دِينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئةٍ اجتماعية معينة أو آرائه السياسية» (الشكل 8). وعلى الرغم

من الاتفاق على بعض الصور المتنوعة من هذا التعريف الأساسي، في كلٍّ من أفريقيا وأمريكا اللاتينية، فإنه لا يزال التعريف المطبَّق في جميع أنحاء العالم.

اجتذب عددٌ من جوانب هذا التعريف نقاشاً كبيراً. أولاً، تجدر الإشارة إلى قِدَم الاتفاقية؛ إذ كُتِبَت منذ أكثر من ستين عاماً. ويرى العديد من النقَّاد أنه على الرغم من أن تعريفَ اللاجئ ربما كان ملائماً في ذلك الوقت، فإنه لم يَعُد يُعبِّر عن واقع اللاجئين في العالَم الحديث. على سبيل المثال، تركِّز الاتفاقيةُ على اضطهاد الدولة؛ وهذا لأنها صِيغَت بالأساس



8. لاجئون رونديُّون مُرتحِلون

من أجل حماية أولئك الذين تعرَّضوا للاضطهاد من قِبَل النظام النازي. وخلال الحرب الباردة، خدم التعريف أيضاً غرَضاً سياسياً، عندما طُبِّق على نحوٍ خاص على الفارِّين من الشيوعية. لكن في كثير من الأحيان في العالَم اليوم، يفرُّ اللاجئون من انعدامِ الأمن العام الناتج عن النزاع بدلاً من الاضطهاد السياسي المحدَّد.

علاوةً على ذلك، لا تشمل الاتفاقيةُ صراحةً الأشخاصَ الذين تعرَّضوا للاضطهاد على أساس الجنس أو النشاط الجنسي. ولا نحتاج إلى النظر أبعدَ من تجارب النساء والمِثْليِّين في ظل نظام طالبان في أفغانستان كي نفهمَ مدى أهميةِ ذلك الأمر اليوم. ولا تشمل الاتفاقيةُ الأشخاصَ الذين يفرُّون لأسبابٍ بيئية عامة، على سبيل المثال، الفرار من تسونامي أو زلزال. ومع ذلك، هناك حجةٌ معقولة مُفادُها أنَّ الهروبَ من مثل هذه المَخاطِر غالباً ما يكون أحدَ أعراض الفشل السياسي - على سبيل المثال، الفشل في التنبُّؤ بالخطر، أو التخفيف من آثاره

أو التأمين ضد آثاره، أو توفير المأوى المناسب والحماية في أعقابه - وبهذا المعنى قد يقع هؤلاء الأشخاصُ أيضاً ضمن تعريف اللاجئين.

الملاحظةُ الثالثة هي أن التعريف ينطبق فقط على الأشخاص خارج بلد جنسيتهم. ومع ذلك، هناك عددٌ أكبر بكثيرٍ من الأشخاصِ الذين فرُّوا من منازلِهم لكِنهم لم يتمكَّنوا من مغادَرةِ بلدانهم، ويُشار إليهم عادةً باسم النازِحين داخلياً. وثَمة حججٌ وجيهة تُثبِت أن الأشخاص النازِحين داخلياً أكثر عُرْضةً للخطرِ من اللاجئين؛ إذ لم يتمكَّنوا حتى من إيجادِ طريقةٍ للخروج من بلدهم، ومن ثَمَّ الهروب من الاضطهاد، وهم ليسوا مَحْميين من قِبَل نظامٍ دولي بالطريقة نفسها التي يتمتَّع بها اللاجئون. وعلى الرغم من هذه التحفُّظات، يرى معلِّقون آخَرون أنه ينبغي التمسُّك باتفاقيةِ عام 1951 لعدة أسباب: أولاً، لا تزال الاتفاقيةُ تغطي غالبيةَ الأشخاص خارج بلدهم الذين يحتاجون إلى الحماية، أما الأشخاصُ الذين لا تغطِّيهم فأعدادُهم قليلة نسبياً. ثانياً، تعمل مفوضيةُ الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المسؤولةُ عن تنفيذ الاتفاقية، على توسيع تعريفِ اللاجئين بصورةٍ عملية، بحيث يشمل أولئك المستبعَدِين ولكنهم ما زالوا بحاجةٍ إلى الحماية بشكل واضح، ويشمل ذلك النازِحين والفارِّين من الكوارث الطبيعية متى أمكن ذلك. وثالثاً، وقَّعت نحو 160 دولةً من جميع أنحاء العالَم على الاتفاقية، ويتفق معظم الناس على أنه من المستبعَد بشدةٍ أن يُوقِّعَ مثل هذا العدد الكبير من الدول على نسخةٍ منقَّحة أو اتفاقية جديدة.

هناك مجموعةٌ من المعايير التي تحكم أيضاً استجاباتِ الدول للَّاجئين، وهي مُستمَدَّة إما من القوانينِ المبنية على اتفاقية عام 1951، أو من صكوك قانونية أخرى (مثل الإعلان العالَمي لحقوق الإنسان لعام 1948)، أو من قوانينَ أو اتفاقياتٍ عُرْفية غير ملزمة ولكنها مُطبَّقة على نطاقٍ واسع. ومن أهم هذه القواعد: حقُّ الشخص في مغادَرة بلده، والحقُّ في دخول أراضي الدول الأخرى، وتقديم اللجوء كعمل غير سياسي، وعدم إعادة اللاجئين قَسْراً إلى بلدهم (مبدأ عدم الإعادة القَسْرية)، وتوفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الكاملة لِلَّاجئين، وإلزام الدول بمُحاوَلة توفيرِ حلولٍ دائمة لِلَّاجئين. وبالمثل، يقع على عاتق اللاجئين التزامات، أولها وأهمها طاعةُ قانون الدولة المانحة لِلُّجوء.

تضطلع المفوضيةُ السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمهمةِ دعْمِ اتفاقيةِ 1951 وتنفيذها ومُراقَبتها. ويقدِّم كتاب جيل لوشر، بعنوان «المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والسياسة العالمية»، The UNHCR and World Politics، نظرةً عامة رائعة على كيفية تطوُّر المفوضية ونظام اللاجئين الدولي. ويصِفُ لوشر كيف أنه في عام 1951، عندما عُيِّنَ جيريت يان فان هوفن جودهارت أولَ مفوض سامٍ للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لم يجد سوى «ثلاثِ غُرَف فارغة وسكرتيرة»، وحصل على

تفويضٍ محدود كان من المتوقّع أن يستمرَّ لثلاث سنوات فقط، ولم تكن لديه سيطرةٌ على أي أموالٍ تقريباً. وعلى النقيض من ذلك، ففي عام 2015، يتحكَّم أنطونيو جوتيريش، المفوض السامي العاشر، في وكالةٍ ذاتِ ميزانية سنوية تزيد على 7 مليارات دولار أمريكي، ويعمل بها حوالي 6000 موظف، ويتمتع بتفويض يجعل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي المنظمة الإنسانية الرائدة في العالَم.

تعاني المفوضيةُ اليومَ من أزمةِ تمويلٍ دائمة. وخلافاً لبعض هيئات الأمم المتحـدة الأخـرى لا تتلقَّى الوكالة سوى الحدّ الأدنى من المخصَّصات من الأموال المركزية للأمم المتحدة، وبدلاً من ذلك من المتوقَّع أن ترفع ميزانيتها السنوية. وتميل المفوضيةُ إلى الاعتماد على عددٍ قليل من الجهات المانحة الرئيسة، وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية، والمفوضية الأوروبية، والسويد، واليابان، وهولندا، والمملكة المتحدة. وتتفاقم أزمةُ تمويلِ المفوضية نتيجةَ التوسُّع في أنشطتها، بحيث تتجاوزُ اللاجئين وتشمل أيضاً الفئاتِ السكانيةَ الأخرى المَعْنيَّة.

تُعَد المنظمة الدولية للهجرة، التي تعمل خارج منظومة الأمم المتحدة، أيضاً مؤسسةً مهمة في النظام الدولي لِلَّاجئين. وهي مسؤولةٌ إلى حدٍّ كبير عن الخدمات اللوجستية، وخاصةً نقلَ اللاجئين. وتُدعَم جهودُ المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة من جانبِ مجموعةٍ واسعة من المنظمات غير الحكومية، والتي غالباً ما تتحمَّل المسؤوليةَ المباشِرةَ عن جوانبِ إدارةِ المخيمات وتوزيع الغذاء وتقديم الرعاية الصحية والتعليم.

الجغرافيا العالمية لِلَّاجئين

تغيَّرت الجغرافيا العالمية لِلَّاجئين إلى حدٍّ كبير منذ دخول النظام الدولي لِلَّاجئين حيِّزَ التنفيذ. وقد تمثَّلَ التحدِّي الأولُ في محاولَة إيجاد حلولٍ لأولئك الذين فرُّوا من الاضطهاد النازي في ألمانيا وأوروبا المحتلة. وأُعِيد توطينُ العديد من هؤلاء الأشخاص في نهاية المطاف في الولايات المتحدة. وكان من المقرَّر في الأصل أن تعمل مفوضيةُ الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لفترةٍ زمنية محدودة، وهو ما ينطبق أيضاً على تنفيذِ اتفاقيةِ عام 1951، وأن تُنهِيَ عملَها بمجرد الانتهاء من هذه الأنشطة الأوَّلية بنجاح. غير أن الأحداثَ المتوالية حالَتْ دون ذلك. وبحلول ستينيات القرن العشرين، ظهرت أعدادٌ كبيرة من اللاجئين الجُدد في أفريقيا؛ نتيجةً لإنهاء الاستعمار بالأساس. واستقرَّ كثيرٌ من هؤلاء اللاجئين بصورةٍ دائمة في البلدان الأفريقية المجاورة. وفي السبعينيات، تحوَّلَ التركيزُ الجغرافي لنظام اللاجئين مرةً أخرى إلى جنوب وجنوب شرق آسيا؛ نتيجة ولادة دولة بنغلاديش في عام 1971، والحرب في فيتنام وأماكن أخرى في الهند

الصينية. وأعِيد توطينُ بعض هؤلاء اللاجئين في نهاية المطاف في آوروبا. وفي الثمانينيات، أصبحت أمريكا الوسطى محورَ التركيز الجغرافي الرئيس لفترةٍ وجيزة.

الأمرُ اللافت للنظر في عَقْد التسعينيات هو توافُدُ اللاجئين في وقتٍ واحد من دول العالَم المتقدِّم والنامي على حدٍّ سواء. وقد نشأت التدفُّقاتُ الرئيسة لِلَّاجئين، في التسعينيات في وقتٍ واحد، في البوسنة وكوسوفو والاتحاد السوفييتي السابق والقرن الأفريقي ورواندا والعراق وأفغانستان وتيمور الشرقية. في الوقت نفسه، كانت عملياتٌ كُبرى لعودة اللاجئين تَحدُث في موزمبيق وناميبيا، ثم في أفغانستان والبوسنة أيضاً قُربَ نهاية التسعينيات. علاوةً على ذلك، وللمرة الأولى، بدأت أعدادٌ كبيرة من اللاجئين في السفر خارج مناطقهم لطلب اللجوء في العالَم المتقدِّم. وما بدأ كمشكلة أوروبية إلى حدٍّ كبير، في نهاية الحرب العالمية الثانية، أضحى ظاهرةً عالمية حقاً، ذات تعقيدات هائلة.

أفادَتِ الطبعة الأولى من هذا الكتاب بأن عددَ اللاجئين في جميع أنحاء العالَم ظل في أدنى مستوياته لمدة خمسة وعشرين عاماً، أما الأرقامُ الحالية فهي الأعلى منذ خمسين عاماً على الأقل. وفي عام 2014، أفادت المفوضيةُ بوجود زُهاء 20 مليون لاجئ، وزاد هذا العدد بالتأكيد في عام 2015؛ نتيجةً للأزمة في سوريا تحديداً. كانت أهم بلدان المنشأ لِلَّاجئين في عام 2014 هي سوريا وأفغانستان والصومال، وكانت أهم الدول المُضِيفة هي تركيا وباكستان ولبنان. وبشكلٍ عام، استضافت المناطق النامية 86 في المئة من لاجِئِي العالَم في عام 2014. وتُعزَى الزيادة الهائلة في أعداد اللاجئين إلى الأزمات المستمرة في سوريا وأفغانستان وشمال أفريقيا، إلى جانب الانخفاض الحاد في عدد الأشخاص الذين تمكَّنوا من العودة إلى ديارهم. وفي عام 2014 عاد 120 ألف لاجئ فقط إلى ديارهم، وهو أقلُّ معدلِ عودةٍ منذ عام 1983. بالإضافة إلى هؤلاء اللاجئين البالغ عددهم 20 مليوناً في جميع أنحاء العالَم، أفادت المفوضيةُ بوجود حوالي 40 مليون نازح داخلي و1.8 مليون طالب لجوء في عام 2014، بالإضافة إلى ما يقرب من 10 ملايين شخص عَديمي الجنسية. إن التفاؤل الحَذِر الذي أُعرِبَ عنه في الطبعة الأولى من هذا الكتاب بشأن مستقبل اللاجئين يحتاج إلى إعادة نظر.

أسباب حركة اللاجئين

يشدِّد تعريفُ اتفاقيةِ عام 1951 لِلَّاجئين على مفهوم الاضطهاد في تفسيرِ سببِ فرار اللاجئين من ديارهم. ومن المؤكَّد أنه لا تزال هناك بعض الأنظمة القَمْعية

في العالَـمِ اليومَ التي تضطهد قطاعاتٍ من مُواطِنِيها اضطهاداً نَشِطاً؛ وتُعَد كوريا الشمالية مثالاً يصعب دَحْضه. ومع ذلك، يبدو أن معظم اللاجئين اليومَ يفرُّون من النزاعات بدلاً من الاضطهاد المباشِر للدولة. وعلى حد تعبير أريستيد زولبرج، أحد المُنَظِّرين الرائدين لحركات اللاجئين، فإنهم «يهربون من العنف»، وليس الاضطهاد بالضرورة. وسببُ استمرار تعريفهم كلاجئين هو أنه حتى لو لم تضطهدهم الدولة بشكلٍ مباشر، فإنها لا تزال عاجزةً عن حمايتهم وتزويدهم بالحقوق التي يستحِقُّها المواطنون عالمياً.

على الرغم من أن هذا ليس الموضع المناسب لاستعراض الأدبيات المستفيضة حول الحرب الحديثة، فمن الجدير بالذكر سرْدُ الخصائص التي وصفَتْها الباحثةُ المؤثرة ماري كالدور بأنها تميِّز «الحروب الجديدة» عن النزاعات السابقة؛ نظراً إلى أن لها آثاراً على تحرُّكات اللاجئين. أولاً، وخلافاً للتصوُّرات المباشِرة لمعظم الناس حول الحرب، تدور جميعُ النزاعات اليومَ تقريباً داخل الدول على أسسٍ عِرْقية أو دِينية، وليس بين الدول. كان الصراعُ بين إريتريا وإثيوبيا بين عامَيْ 1998 و2000 استثناءً غيرَ عادي. ثانياً، أصبحت الحرب «غير رسمية» أو «مخصخصة»، مما يعني أنه بشكلٍ متزايد لا تخوضها الجيوشُ المحترفة، وإنما الميليشيات أو مجموعات المرتزقة. ثالثاً، بينما كانت الحرب فيما مضى تتسبَّب أساساً في قتل المتناحِرين، فإنها تقتلُ اليومَ المدنيّين بالأساس. وتشير التقديرات إلى أن زُهاء 90 في المئة من ضحايا الحروب الحديثة هم من المدنيِّين، مُقارَنةً بمعدلٍ بلغ حوالي 25 في المئة في الحرب العالمية الأولى. رابعاً، ولا سيما في أفريقيا، تنحو النزاعاتُ الحديثة إلى الاستمرار أو التجدُّد مرةً أخرى. وأحدُ الأسباب هو أنها قائمةٌ في الأساس على الانقسامات العِرْقية، التي تستمر إلى ما بعد أي تسويةٍ سِلْمية، ومن الممكن أن تُعاوِدَ الاشتعال. وثمةَ سببٌ آخَر هو أن عملية التسريح تفشل في كثيرٍ من الأحيان، ومن الممكن أن تشكِّلَ وفرةُ الأسلحة إلى جوار مئات الآلاف من الشباب العاطلين عن العمل والمَلُولين والعدوانيِّين مزيجاً متفجراً.

السمةُ الأخيرة للحروب الجديدة هي ارتفاعُ معدلات اللاجئين، وقد حُدِّدَت ثلاثة أسبابٍ لذلك: أحدُها هو أن تهجيرَ السكان أصبح أحدَ الأهداف الاستراتيجية للحرب، وفي بعض الأحيان ستتعاون الأطرافُ المتحارِبة من أجل إعادةِ توطينِ تجمُّعاتٍ سكانية بعينها. ويُعَد «التطهير العِرْقي» الذي حدث في البلقان خلال تسعينيات القرن العشرين أوضحَ مثالٍ على ذلك. وثَمةَ سببٌ آخَر يتمثَّل في أن الأسلحة الحديثة تسمح بترويع المزيد من الناس (أو قتلهم) بسرعةٍ أكبر. وأخيراً، غالباً ما لا يترك الاستخدامُ الواسع للألغام الأرضية للناس أيَّ خيارٍ سوى ترْكِ أراضيهم خلال النزاع.

عواقب حركة اللاجئين

هناك الكثير من المؤلَّفات الأكاديمية وتقارير الوكالات التي تتناول عواقبَ حركةِ اللاجئين، والتي تتراوح بين الآثار النفسية على اللاجئين، والآثار البيئية لمخيمات اللاجئين، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز بين اللاجئين. وأفضل مصدر منفرد للبيانات الحديثة والبحوث والسياسات المتعلقة بطيفٍ عريض من القضايا هو موقع المفوضية (www.unhcr.org). وبدلاً من أن يحاول هذا القسمُ استخلاصَ جوهرِ هذه الأبعاد المتعددة، فسوف يركِّز على مواضيع ثلاثة شاملة: أنماط وعمليات التسوية، ونوع الجنس، والمساعدة.

اجتذبت مخيماتُ اللاجئين كثيراً من الاهتمام، وتتباين الآراء نحوَها. ترى معظم المنظمات، وبعض الخبراء، أنها ضروريةٌ لحماية اللاجئين وتُعَد السبيلَ الأمثلَ لتقديم المساعدة والتعليم. في حين يشير آخَرون إلى أن العنفَ والاعتداءَ الجنسي من الممكن أن يحدثا على نحوٍ متكرر في المخيمات، ويمكنهما غرْسُ التَّبعِيَّة لدى اللاجئين، وقد يكون لهما تأثيرٌ ضار على البيئة المحلية، على سبيل المثال، من خلال تجفيف أو تلويث المياه الجوفية وإزالة الغابات. من الممكن أيضاً أن يكون للمخيمات تأثيرٌ نفسي عميق على اللاجئين عندما يعيشون فيها لفتراتٍ طويلة، تصل إلى سنوات عديدة في بعض الحالات. (انظر المربع 9).

لا يستقر جميعُ اللاجئين في المخيمات، وهو ما يرجع جزئياً إلى بعض المشكلات المرتبطة بها. ونسبةٌ كبيرة من اللاجئين «يُوطِّنون أنفسهم» بين السكان المحليين، عادةً في القُرى القريبة من الحدود. ويحدث هذا تحديداً عندما يجد اللاجئون أنفُسَهم ضمن نفس المجموعة العِرْقية، على الرغم من عبورهم الحدودَ الدولية، وهو ما يحدث غالباً في أفريقيا. بل الأصعبُ من ذلك تحديدُ ودراسة اللاجئين الذين يعيشون في المدن؛ حيث يُقدَّر أن الخرطوم في السودان، والقاهرة في مصر، هما موطنٌ لمئاتِ الآلاف من اللاجئين.

المربع 9: حالات اللجوء المطولة

تشكِّل حالاتُ اللجوء المطولة مصدرَ قلقٍ متزايد للمفوضية. وتُعرِّف الوكالة هذه الحالات بأنها مواقفُ «يجد فيها اللاجئون أنفُسَهم في حالةٍ من النسيان الطويلة الأمد والمستعصية على الحل. ربما لا تكون حياتهم في خطر، غير أن حقوقَهم الأساسية واحتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والنفسية الأساسية تظلُّ غيرَ مستوفاة بعد سنوات في المنفى. وغالباً ما يكون اللاجئ في هذه الحالة غيرَ قادرٍ على التحرُّر من الاعتماد القَسْري على المساعدة الخارجية». وفي عام

2014 قَدَّرَت المفوضية آن هناك 39 حالةَ لجوءٍ مختلفة طويلة الأمد في العالَم، تش
حوالي 11 مليون لاجئ إجمالاً. وقد وُضِعَت مبادراتٌ محدَّدة لِلَّاجئين البوتانيين في نيبال، واللاجئين الأفغان في باكستان وإيران، واللاجئين الصوماليين في كينيا واليمن وإثيوبيا وجيبوتي.

يبدو أن اللاجئين يتبنَّوْن استراتيجياتِ توطينٍ من الممكن أن تجمع بين الخيارات الثلاثة المتمثِّلة في: المخيمات، والتوطين الذاتي، والسكن في المناطق الحضرية. وفي بعض الحالات، تقسِّم الأُسَرُ اللاجئة نفْسَها، بحيث يذهب الشبابُ إلى المدينة للعمل، بينما تُقِيم النساء والأطفال في المخيم ويتلقَّوْن المساعدة. أو ربما تنتقل أُسَرٌ بأكملها بين الأماكن في محاوَلةٍ لزيادة دخْلِها وأمنها.

تشكِّل النساء نسبةً أكبر من الرجال بين أوساط اللاجئين. وأحدُ أسباب ذلك هو أن الرجالَ أكثرُ عُرْضةً للقتل في النزاع أو التجنيد، أو المخاطَرة بالبقاء في الوطن لمحاوَلةِ الدفاع عن الأرض والممتلكات أو الاستمرار في العمل. ومع ذلك، لم تجذب اللاجئاتُ اهتماماً أكاديمياً جاداً ومتزايداً إلا مؤخراً، ويتمثَّل الاتجاهُ الحالي في تركيز الأدبيات بشكلٍ حصري على التحدِّيات التي تواجهها النساء. من الممكن أن تتعرَّض اللاجئات إلى العنف والاعتداء الجنسي على أيدي أزواجٍ مُحبَطِين ورجالٍ آخَرين مع ما يترتَّب على ذلك من مَخاطِرَ صحية، وتقع على عاتقهن مسؤوليةُ تقديمِ الرعاية بشكلٍ كبير، خاصةً في الأُسَر التي تُعِيلها نساء، كما أنهن مسؤولاتٌ عن الطهي، ويتضح ذلك على أوضحِ نحوٍ في المسافات المتزايدة التي يتعيَّن على النساء قطْعُها سَيْراً على الأقدام لجمع الحَطَب، وما إلى ذلك.

ركَّزَ كتاب «النساء اللاجئات»، Refugee Women، لـ«سوزان فوربس مارتن» الانتباهَ بشكلٍ خاص على اللاجئات، لكنه شدَّد أيضاً على أنهن غالباً ما يَكُنَّ الأكثرَ ذكاءً وتحلِّياً بروح المبادَرة داخلَ مستوطنات اللاجئين. ويُعزَى إلى كتابها الفضْلُ في تغييرِ الطريقة التي تتناول بها المفوضيةُ قضيةَ اللاجئات بصورةٍ خاصة. وحيثما أمكن، يُعتبَر الآن من المحبَّذ توزيعُ المواد الغذائية وغيرها من المواد مباشَرةً على النساء، وغالباً ما يُدَرَّبْنَ على العمل كمعلماتٍ بديلاتٍ داخل مجتمعاتِ اللاجئين. وفي الواقع، غالباً ما تُصَوَّر الهجرة على أنها عمليةُ تمكينٍ للمرأة (ويشمل ذلك اللاجئات)، وتتمثَّل إحدى المخاوف في أنَّ من الممكن أنْ يَفقِدْنَ هذا التمكينَ بمجرد عودتهن إلى أوطانهن في المجتمعات الأبوية التقليدية.

من الأمور المهمة ومحل النقاش، فيما يتصل بموضوع مساعدة اللاجئين، معرفةُ ما إذا كان من المفترض تقديم المساعدة إلى اللاجئين أم لا، ومتى وكيف يجري ذلك. ولا ريْبَ في أن الكتاب المحوري في هذا النقاش هو كتاب باربرا هاريل بوند المعنون بـ«فَرض المساعدة»، Imposing Aid، وهو نصٌّ أساسي في المجال الأكاديمي لدراسات اللاجئين. وعلى الرغم من اعتقاد الكثيرين أن القضية التي تُثِيرها باربرا هاريل بوند مُبَالَغٌ فيها، فإنها وجَّهتْ نقداً مُقنِعاً ولاذعاً لنظام المساعَدة في مخيمات اللاجئين. على سبيل المثال، ربما توجد أوقاتٌ لم تَعُد فيها المساعدةُ ضرورية، وتُولِّد الاعتماد، وهناك حالاتٌ قُدِّمت فيها مساعداتٌ غير ملائمة، مثل المواد الغذائية التي تُسِيء إلى غالبية الأشخاص الذين يتلقَّون المساعدة، وليس الرجال اللاجئون بالضرورة أفضلَ المتلقِّين للمساعدات؛ حيث من المعروف أنهم يبيعون المساعداتِ مقابلَ النقدِ لتمويلِ أنشطةٍ أخرى، وبذا يحرمون أُسَرَهم من الطعام.

حلولٌ دائمة

هناك حلول ثلاثة تُوصَف بأنها دائمةٌ لمشكلة اللاجئين. ومن الممكن أن يكون كلُّ حل منها مُعضِلاً ولا يفلح أيٌّ منها بصورة جيدة في الوقت الحالي، كما يتضح من ارتفاع أعداد اللاجئين، وتزايد نسبة حالات اللجوء المطولة، وقلة أعداد العائدين.

الحلُّ الأمثل عادةً هو العودة الطوعية، بمعنى عودة اللاجئين إلى ديارهم. التعليق الأول هنا هو التركيز على كلمة «طوعية». فعلى الرغم من أن عدم الإعادة القَسْرية مبدأٌ أساسي في حماية اللاجئين، فإن هناك حالاتٍ يُعاد فيها اللاجئون ضد إرادتهم، وقبل أن يكون بإمكانهم العودةُ إلى ديارهم في أمان. وثمةَ معضلةٌ أخرى محتملة في العودة إلى الوطن تتمثَّل في كيفية تحديد الوطن. هل من المناسب، على سبيل المثال، إعادة اللاجئين إلى مكانٍ آمِن في بلدهم الأصلي، حتى لو كانت منطقتهم الأصلية لا تزال غير آمِنة؟ تجيب المفوضيةُ السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن هذا السؤال بلا، غير أن عدداً متزايداً من الدول يجيب بنعم.

من الأمور المهمة المجهولة في عودة اللاجئين ما يحدث لِلَّاجئين بعد عودتهم إلى ديارهم. بموجب أحكامِ اتفاقيةِ عام 1951، لم يَعُد يحق لِلَّاجئين الحصولُ على حمايةٍ أو مساعدةٍ خاصة بمجرد عبورهم حدودَ الوطن، بالرغم من أننا رأينا أن المفوضيةَ تقدِّمُ المساعدةَ لبعض العائدين. وينبغي عدم الاستهانة بالعقبات المحتملة التي يواجهها هؤلاء الأشخاص؛ فعادةً لا يكون لديهم عملٌ يعودون إليه، وغالباً ما جرى الاستيلاء على منازلهم وأراضيهم من قِبَل شخصٍ آخَر في غيابهم، أو تدميرها أو تعدينها، وغالباً ما تتعرَّض البِنْية التحتية - الطرقُ والمدارس

والمستشفيات - إلى التدمير، ومن الممكن أن يواجهوا مُضايَقاتٍ من الجنود المسرَّحين، ويُقابَلون بمشاعرِ الحسد والاستياء من أولئك الذين لم يفرُّوا من البلاد. بعض الناس، وخاصةً النساء والأطفال، يواجهون تحدياتٍ نفسيةً تتمثَّل في التصالُح مع الوضع المتدهور في كثيرٍ من الأحيان داخل المجتمع.

الحلُّ الثاني هو الاندماجُ المحلي، وبموجبه يستقرُّ اللاجئون استقراراً دائماً في البلد المُضِيف. في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته كان هذا الحل شائعاً إلى حدٍّ ما في أفريقيا على وجه الخصوص. وكما أُشير بالفعل، غالباً ما كان اللاجئون يَعبُرون الحدودَ لكنهم ظلوا ضمن مجموعتهم العِرْقية. وبالإضافة إلى حقيقةِ أن أعدادهم كانت صغيرة نسبياً في ذلك الوقت، فقد كان هذا يعني أن الاستقرار محلياً لم يكن مشكلة نسبياً. وفي الواقع، في بلدان مثل تنزانيا، ساعَدَ اللاجئون في دعم الاقتصادات المحلية من خلال الاستقرار في القُرى والبلدات.

الاندماجُ المحلي أقل شيوعاً في أفريقيا اليومَ؛ حيث يتزايد عِداءُ الحكومات المُضِيفة لِلَّاجئين. وأحدُ أسباب ذلك هو أعدادُهم الهائلة، وثَمةَ سببٌ الآخَر وهو أن اللاجئين يُنظَر إليهم على نحوٍ متزايد باعتبارهم مصدراً للمشكلات؛ كالتنافُس على الأرض والوظائف، على سبيل المثال، والتدهور البيئي. وعلى نحوٍ متزايد، تنتظر الدولُ الأفريقية والدولُ النامية الأخرى عودةَ اللاجئين إلى ديارهم بمجرد أن يكون ذلك آمِناً.

في المقابل، وفَّر وضْعُ اللاجئ في العالَم المتقدم بصورةٍ تقليدية حقوقَ الإقامة الدائمة. وعلى الرغم من أنه يُنتَظَر من اللاجئين قانونياً العودةُ إلى ديارهم، عندما يستطيعون ذلك، فمن الناحية العملية يظل جميع اللاجئين تقريباً في أوروبا، مثلاً، بشكل دائم. وفي المملكة المتحدة يمكن لِلَّاجئ التقدُّم بطلبٍ للحصول على الجنسية البريطانية بعد سبع سنوات من حصوله على وضع اللاجئ.

الحلُّ الدائم الأخيرُ هو إعادةُ التوطينِ في بلدٍ ثالث. ويصِفُ هذا الحلُّ العمليةَ التي يُعادُ بموجبها توطينُ اللاجئين، عادةً من المخيمات، بشكلٍ دائم في بلدٍ آخَر، في العالَم المتقدم غالباً. تعيد الولايات المتحدة وأستراليا وكندا توطينَ معظمِ اللاجئين. وكانت إعادةُ توطينِ اللاجئين شائعةً إلى حدٍّ ما في أوروبا خلالَ سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، عندما وصل إلى هناك العديد من الفيتناميين «ركاب القوارب»، واللاجئون من نظام بينوشيه في تشيلي. ومع ذلك، فإن حصصَ إعادةِ التوطين في أوروبا اليومَ غيرُ كافية بشكلٍ صارخ. وتكمن المشكلة في أنه في المناخ الحالي، الذي يشهد قلَقاً عاماً بشأن طالِبي اللجوء واللاجئين في بعضِ الأوساط في أوروبا، لا تُعَد إعادةُ التوطينِ على نطاقٍ واسع خياراً سياسياً قابلاً للتطبيق، على الرغم من أنه نُوقِش مرةً أخرى استجابةً

لأزمة اللاجئين السوريين.

اللجوء في العالَم الصناعي

ارتقى طالِبو اللجوء إلى قمةِ الأجندات السياسية في جميع أنحاء العالَم الصناعي، لا سيما في أوروبا، وهناك تصوُّرٌ في أجزاء معينة من وسائل الإعلام، وأحياناً بين الجمهور، بوقوعِ أزمةٍ وشيكة (الشكل 9). من ناحية يمكن القول إن هذه الأزمة جرى تضخيمها، ومن ناحيةٍ أخرى هناك بعضُ التحدِّيات المهمة المرتبطة باللجوء في العالَم الصناعي، والتي تستحِقُّ اهتماماً منفصلاً حتى عند الاستعراض العالَمي لِلَّاجئين وطالِبي اللجوء.

بدأت قضيةُ اللجوء تجتذب اهتماماً متزايداً في أوروبا على وجه الخصوص في بداية التسعينيات. وحدث هذا عندما بلغ عدد طالِبي اللجوء الذين وصلوا إلى هناك ذروته؛ إذ ناهز 700 ألف شخص في عام 1992. وعلاوةً على ذلك، تضاعَفَ العددُ مع وصول ما يقرب من مليون لاجئ إلى أوروبا الغربية فارِّين من الحرب في البوسنة.

إلى جانب الأعداد، تسبَّب العديد من السمات الأخرى لطالِبي اللجوء في ذلك الوقت في زيادة القلق. أولاً، كانوا يَصِلون دونَ تصريح، وكثيراً ما استُخدِم مصطلحُ طالِبِي اللجوء «العفويِّين» لوَصْفهم. وخلال سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته أعادت أوروبا توطينَ اللاجئين، كما رأينا، غير أن عددَهم وسماتهم وطريقةَ وصولهم كانت كلها تحت تحكُّم بلدان المقصد. في المقابل، وصل طالِبو اللجوء ببساطةٍ إلى الحدود، وغالباً ما كانوا من بلدان بعيدة؛ إذ كانت أفغانستان والصومال وسريلانكا دولَ منشأ مهمة في ذلك الوقت. ثانياً، ومرةً أخرى بخلاف اللاجئين المُعاد توطينهم، الكثيرُ ممَّن تقدَّموا بطلباتِ لجوءٍ لم يكونوا في الواقع لاجئين على الإطلاق؛ فمع تقلُّص الفُرَص القانونية للهجرة إلى أوروبا للعمل في الثمانينيات أصبح اللجوءُ إحدى القنوات القليلة للعمَّال المهاجرين للوصول إلى أوروبا. وتمثَّلَ القلقُ الأخير، الذي أُعرِبَ عنه على نطاقٍ واسع في ذلك الوقت، في أن هؤلاء الناس سيكونون طليعةَ هجرةٍ جماعية من الجنوب إلى الشمال.

استجابةً إلى الأعداد المتزايدة، فضلاً عن هذه المخاوف الأخرى، استحدثَتِ الدولُ في جميع أنحاء أوروبا مجموعةً من السياسات الجديدة، في محاوَلةٍ منها لتقليل أعداد طالِبي اللجوء، والتأكد من أن أولئك الذين وصلوا لديهم مطالَبةٌ حقيقية ولم يكونوا «زائفين»؛ ففُرِضت تأشيراتُ دخولٍ على رعايا العديد من

البلدان، وطَلِب من شركات الطيران وشركات النقل الأخرى التحقّق من جوازات السفر



DAILY EXPRESS

THE WORLD'S GREATEST NEWSPAPER

5p CHEAPER THAN THE DAILY MAIL

DAVID MOYES IS QUIZZED OVER 'ATTACK' ON MAN, 23

FARAGE'S UKIP TO TRIGGER 'A POLITICAL EARTHQUAKE'

WIN A LUXURY CRUISE WORTH OVER £4,500 WITH SAGA HOLIDAYS

MIGRATION IS OUT OF CONTROL

DAILY EXPRESS CRUSADE
GET US OUT OF THE EU

Outrage as another 201,000 are allowed in from the EU

BRITAIN is buckling under the pressure of a fresh wave of migration from Europe.

Hailstones batter Britain... now for a Bank Holiday surprise

9. الصفحة الأولى لصحيفة ديلي إكسبريس عام 2014

والتأشيرات لجميع الركاب، وجرى تغريمها إذا لم تفعل ذلك. كما بُسِّطَت إجراءاتُ اللجوء لمحاوَلةِ معالَجة الطلبات بشكلٍ أسرع. وفُرِضت قيودٌ على مزايا الرعاية الاجتماعية المتاحة لطالِبي اللجوء.

يُثار جدل كبير حول تأثير هذه السياسات. من المؤكَّد أن عدد طالِبي اللجوء في أوروبا انخفض كثيراً؛ ففي عام 2004 لم يكن هناك سوى 233 ألفَ طلبِ لجوءٍ في الاتحاد الأوروبي، وهو عدد يقل كثيراً عن نصف العدد المبلَّغ عنه لتلك البلدان نفسها في عام 1992. لكن بحلول عام 2014، ارتفع عدد طالِبي اللجوء في أوروبا إلى أكثر من 700 ألف، متجاوِزاً مستويات عام 1992. وقد اقترح بعض المعلِّقين أن اتجاهات اللجوء تحدِّدها الظروفُ في بلدان المنشأ وليس سياسات بلدان

المقصد. ويرى بعضهم أنه في حين قد تقلِّل السياسات الجديدة، في البداية على الأقل، عددَ الأشخاص الذين يلتمسون اللجوء، فإنهم يستمرون في الوصول، لكنهم يفعلون ذلك الآن بطريقةٍ غير نظامية؛ إذ بدأت الهجرة غير النظامية تحل محل اللجوء.

يُستخدَم المصطلح الشامل «الصلة بين الهجرة واللجوء» بصورة متزايدة لوصف التحديات المرتبطة باللجوء في العالَم الصناعي اليوم. وهو يشير إلى التحديات المفاهيمية وتلك المرتبطة بالسياسات، والمتمثلة في التمييز بين اللاجئين والمتقدمين «المزيَّفين» من ناحية، وطالِبي اللجوء من المهاجرين غير النظاميين من ناحيةٍ أخرى.

تُعَد المملكة المتحدة مثالاً واضحاً لهذه التحديات؛ ففي المملكة المتحدة، على مدى العَقْد الماضي، اعتُبِرت نسبة تتراوح بين 10 و20 في المئة من طالِبي اللجوء أنها تستوفِي المعاييرَ المنصوص عليها في اتفاقية عام 1951، ومُنِحت صفة اللاجئ. وثمةَ نسبةٌ تتراوح بين 20 و30 في المئة من طالِبي اللجوء لا تستوفي معايير الاتفاقية، لكنها مُنِحت إجازةً استثنائية للبقاء؛ لأن ثَمةَ إقراراً بأن عودة هؤلاء اللاجئين إلى ديارهم غير آمنة حالياً. وهذا يعني أن ما يتراوح بين 50 و70 في المئة من طالبي اللجوء لا يُعترَف بكونهم في حاجة إلى الحماية. يحق لمَن رُفِض طلبُهم الاستئناف، ويُمنَح بعضهم الحمايةَ فيما بعد. وقد رُفِض استئناف غالبيتهم، ومن ثَم كانوا مُلزَمين بالعودة إلى بلدانهم الأصلية. غير أن الكثيرين لا يفعلون ذلك، حيث يواصلون الإقامةَ في المملكة المتحدة بشكلٍ غير قانوني.

إن بقاءَ طالِبي اللجوء المرفوضين في بلد المقصد، على الرغم من رفض طلبات لجوئهم والاستئنافات اللاحقة، يؤدي إلى موقفٍ يصبح فيه وضْعُ اللجوء مشابِهاً للهجرة غير النظامية (انظر المربع 10). وثمةَ وجهٌ آخَر للتشابه، وهو أن نسبةً متزايدة من طالِبي اللجوء اليومَ يَصِلون ويدخلون بطريقة غير نظامية، غالباً بمساعدة مهرِّبي المهاجرين. وفي ضوء المَخاطِر المرتبطة بتهريب المهاجرين، الموصوفة في الفصل الخامس، فإن هذا مصدرُ قلقٍ كبير لمناصِري اللجوء ومنظمات حقوق الإنسان. وأخيراً، ينتهك بعضُ اللاجئين أيضاً القانونَ بمجرد وصولهم، عادةً عن طريق العمل، قبل منْحِهم تصريحَ عملٍ.

المربع 10: إعادة طالِبي اللجوء المرفوضين

لدى المملكة المتحدة سجلٌّ سيئ بشكل خاص في إعادة طالبي اللجوء

المرفوضين. ففي عام 2006، قدَّرت وزارةُ الداخلية البريطانية أن هناك ما بين 150 و288 ألفَ طالبِ لجوءٍ مرفوضين لا يزالون يعيشون في المملكة المتحدة، وأن الأمر سيستغرق ما يصل إلى ثمانية عشر عاماً لإعادتهم. تكمن المشكلة الرئيسة في تحديد مكان هؤلاء الأفراد؛ إذ يختفي العديد داخل مجتمعات مجموعاتهم العِرْقية الخاصة، وغالباً ما يعملون بشكلٍ غير قانوني. في الوقت نفسه، اضطرت حكومةُ المملكة المتحدة إلى الموازَنةِ الضمنية بين فوائدِ إعادةِ طالبي اللجوء المرفوضين، وخطَرِ أن تؤدي عودتهم إلى إثارةِ الاستياء داخل الأقليَّات العِرْقية المستقرَّة في المملكة المتحدة. هناك أيضاً حملةٌ صاخبة مُناهِضةٌ للترحيل في المملكة المتحدة تشعر بالقلق - على نحوٍ مبرَّر أحياناً - من احتمالِ إعادةِ طالبي اللجوء المرفوضين إلى بلدانٍ يُواجِهون فيها الاضطهاد.

في هذا السياق، ربما لا يكون من المستغرَب أن يُستخدَم مصطلحا «طالب اللجوء» و«المهاجر غير النظامي» بصورة تبادُلية. وتتمثَّل المشكلة في أن هذا يصرف الانتباهَ عن حقيقةِ أن نسبةً كبيرة من طالبي اللجوء يفرُّون حقاً لحمايةِ حياتهم أو حُريتهم ويطلبون الحماية. ومصدرُ القلق هو أن اللاجئين - الأشخاص الذين يحقُّ لهم الحصولُ على الحماية بموجب النظام الدولي لِلَّاجئين - يُعرِّضون حياتهم للخطر في سبِيل الوصول إلى نظام اللجوء في العالَم الصناعي، وبمجرد وصولهم إلى هناك يُنظَر إليهم، ويُعامَلون، على نحوٍ متزايد باعتبارهم مهاجرين غير نظاميين.

الفصل السابع
المهاجرون في المجتمع

تتعلَّق واحدة من أكثر المناقشات المعاصرة إلحاحاً بالتأثيرات التي تُخَلِّفها الهجرة على مجتمعات المقصد؛ إذ دخلت أعدادٌ كبيرة ومتزايدة من المهاجرين إلى المجتمعات الصناعية المتقدمة في الوقت ذاته الذي يمر فيه العديدُ من هذه المجتمعات بتغيُّراتٍ هيكلية ضخمة، من بينها تغيُّراتٌ اقتصادية وديموغرافية وتكنولوجية تعمل على تغييرِ وجهِ المجتمع وسوق العمل والمجموعات المحلية. وكان من نتائجها تغيُّراتٌ مؤلِمة في شبكات الأمان الاجتماعي، على الرغم من الاحتياجات المتزايدة، وتزايد المطالب على البنية التحتية المادية، وتفاقُم الأزمات الاجتماعية والثقافية. وحدث هذا داخل سياقٍ أوسعَ من عدم اليقين الاقتصادي العالمي، لا سيما في أعقاب الأزمة الماليةِ العالمية، والشعور المتزايد بانعدام الأمن.

تقدِّم الهجرة والمهاجرون تفسيراً ملموساً ومرئياً وملائماً لمتاعب المجتمع الحديث. وهذا أحدُ أسباب الدعم المتزايد الذي يحظى به اليمين المتطرِّف في العديد من الدول الصناعية. ومع ذلك، فإن الأدبيات الأكاديميةِ العريضة التي تتناول تأثيرات الهجرة على المجتمع تتَّسِم بعدم الوضوح، فهي تؤكِّد أن النهج الجامد ربما لا يعكس بصورة كاملة واقعَ تأثيراتِ الهجرة، التي من المحتمل أن تتغيَّر بمرور الوقت، كما يحدث مثلاً عندما يكتسب المهاجرون مهاراتٍ وخبراتٍ جديدةً في سوق العمل. وهي تشدِّد على أنه ربما يكون من الصعب للغايةِ عزْلُ تأثيرِ الهجرة على التغيير، وفصلها عن الجوانب الأخرى التي تجتذب أيضاً الاحتجاج الشعبي مثل تحرير التجارة والخصخصة. كما تشير أيضاً إلى أن تأثير المهاجرين والهجرة يختلف اختلافاً كبيراً وفقاً لمجموعةٍ واسعة من العوامل، من بينها سماتُ المهاجرين وموقعهم الجغرافي في المجتمعات المضيفة، وظروف سوق العمل الأساسية، والعلاقات الاجتماعية هناك. علاوةً على ذلك، من الصعب حصْرُ تكلفةِ أو منفعةِ التأثيرات غير الاقتصادية للهجرة على السياسة والمجتمع والثقافة وما إلى ذلك.

التأثير الاقتصادي للهجرة

إن التأثير الاقتصادي للهجرة في مجتمعات المقصد مجالٌ يَشُوبه الخلافُ الشديد. وإجمالاً، تُعَد المناقشاتُ الأكاديمية أكثرَ تطوراً في الولايات المتحدة منها في أوروبا، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن المناخ السياسي والاقتصادي في أوروبا جعل من الصعب - حتى وقت قريب - الدفع بوجود فوائد اقتصادية إيجابية للهجرة. لم تكن هذه هي الحال دائماً، وعلى سبيل المثال، كان المنطق الكامن وراء نظام «العُمال الضيوف» في ألمانيا خلال خمسينيات القرن الماضي وستينياته، اقتصادياً بالكامل تقريباً.

وقد دار الجدلُ الرئيس حول تأثير الهجرة على النمو الاقتصادي، ولا يزال مستمراً دون حل. ويشير المؤيدون الذين يرون أن التأثير إيجابي إلى أدلة طويلة الأمد توضح استعداد المهاجرين لتولِّي الوظائف المنخفضة الأجور، والمستويات العالية من الطموح التي يُظهِرها العديد من المهاجرين، والمرونة التي تأتي من الحصول على إمدادٍ منتظمٍ للعِمالة (انظر المربع 11). ويرى بعضهم أيضاً أن المهاجرين يزيدون العوائدَ على رأس المال المُستثمَر، وليس لهم سوى تأثيرٍ ضئيل في الأجور الأخرى، وأن زيادة الأعمال الخاصة بهم تولِّد فرصَ العمل، وأن عملهم من الممكن أن يُمكِّنَ البلدَ من الحفاظ على قدرته التنافسية في صناعةٍ ربما تخسر أمام المنافَسةِ الدولية لولا وجود المهاجرين. وفي بعض الحالات، يجري أيضاً تضمينُ التأثير الإيجابي للهجرة على بلدان المنشأ في هذا الجانب من النقاش، والذي شرَحْنا جوانبَه الرئيسة بالفعل في الفصل الرابع.

المربع 11: الخبرات التاريخية

تقدِّم بعض أحداث التاريخ الحديث سوابقَ مثيرةً للاهتمام لتقييمِ التأثيرات الاقتصادية للهجرة. في عام 1962، انتقل 900 ألف شخص من أصل أوروبي يعيشون في الجزائر إلى فرنسا، مما أدَّى إلى زيادة القوة العاملة الفرنسية بنسبة 1.6 في المئة. وأظهرت التحليلاتُ أن التأثيرَ تمثَّلَ على الأكثر في خفض الأجور في المناطق التي استقروا فيها بنسبة 0.8 في المئة، ورفع معدل البطالة بمقدار 0.2 نقطة مئوية. وفي عام 1974، عاد 600 شخص إلى البرتغال من المستعمرات الأفريقية في أنغولا وموزمبيق. ولم يتوصَّل التحليلُ التجريبي إلى أيِّ تأثيرٍ في سوق العمل. وفي عام 1980، دخل حوالي 125 ألف كوبي إلى ميامي، مما أدَّى إلى زيادة القوة العاملة بنسبة 7 في المئة، وعندما قُيِّمَ تأثيرُ

هجرتهم في العمالة المقيمة غير الماهرة من مختلِف الأعراق، بدا أن الكوبيين فقط هم مَن تأثَّروا سلباً.

يقدِّم خبراء آخرون، يحظَوْن بالاحترام، في الولايات المتحدة الأمريكية وأماكن أخرى، حججاً مُقنِعةً تفيد بأن من الممكن أن يكون للهجرة تأثيرٌ اقتصادي سلبي. وهم يشيرون إلى وجود مستوياتٍ أعلى من البطالة بين المولودين في الخارج، وانتشار الأُسَر ذات الأحجام الكبيرة مع ما يُصاحِب ذلك من تكاليفَ في الرعاية، والآثار السلبية للتنافُس مع الأقليات الموجودة بالفعل. ويمكن لمجموعةٍ من العمالةِ المنخفِضةِ المهارة أيضاً أن تتسبَّب في إرجاءِ إعادةِ هيكلة الصناعات وإعادة تنظيمها، ويمكن أن تخلق ظروف عملٍ شاقَّةً وتقوض قدرةَ النقابات العمَّالية على الحفاظ على معايير العمل.

وداخل النقاش العام، حول التأثير الاقتصادي للهجرة، جذبت ثلاثة جوانب اهتماماً خاصاً، وهي: التأثيرات على توافر فرص العمل للمواطنين الأصليين، وعلى مستوى أجورهم، والتأثيرات المالية، لا سيما على تكاليف القطاع العام.

إحدى المخاوف الأساسية التي يُعَبَّر عنها في بلدان المقصد حول العالَم هي أن المهاجرين سيأخذون الوظائفَ من أبناء البلد. ويتجلَّى هذا القلق بشكلٍ خاص في العديد من البلدان الأوروبية؛ حيث تكون مستويات البطالة مرتفعة نسبياً، وتكون نسبة العاطلين عن العمل لمدة طويلة كبيرة نسبياً. لكن في واقع الأمر، نادراً ما يكون الحال كذلك. ويرجع هذا إلى أنه في معظم دول العالم، يُسمَح للمهاجرين بسد الفجوات في سوق العمل المحلية (لا ينطبق هذا على اللاجئين الذين يُقبَلون لأسبابٍ إنسانية وليس اقتصادية). ومن الممكن أن تكون هذه الفجواتُ فجواتٍ في المهارات لم يتمكَّن نظامُ التدريب والتعليم المحلي من سَدِّها، أو وظائف منخفضة المستوى يَعزف عنها السكانُ المحليون. ونادراً ما يُشجَّع العمَّال المهاجرون على دخولِ مواقفَ يتنافسون فيها مباشَرةً مع العمَّال المحليين. وتشير الأبحاثُ المقارنة المكثَّفة عبر الدول الصناعية إلى أن تأثيرَ الهجرة على الوظائف بالنسبة للسكان المحليين مُحايدٌ في أسوأ الأحوال، وإيجابيٌّ في أفضل الأحوال، من حيث إنه قد يخلق نمواً اقتصادياً ويُوجِد المزيدَ من الوظائف (انظر المربع 12).

المربع 12: العمَّال الأجانب أصحابُ

الأعمال الحرة وريادة الأعمال العِرْقية

تتناول مجموعةٌ متزايدة من الدراسات العمَّالَ الأجانب أصحابَ الأعمال الحرة، الذين يُوجَدون بأعدادٍ كبيرة في كندا والدنمارك وفنلندا وإسبانيا وأيرلندا والمملكة المتحدة. وهناك ثلاثةُ تفسيراتٍ رئيسة لهذه المستويات العالية من العمل الحر بين المهاجرين في هذه البلدان. أحدُ التفسيرات مبنيٌّ على الطبيعة الانتقائية للهجرة، وهي أن المهاجرين أكثرُ حركيةً وأقلُّ تردُّداً في الإقدام على المُخاطَرة من أبناء البلد. وهناك حجةٌ أخرى، مُعاكِسة، تقضي بأن المهاجرين يعملون لحسابهم الخاص بسبب الحواجز التي تَحُول دون حصولهم على وظائفَ بأجر، ويشمل ذلك التمييزَ والعقبات اللُّغوية وصعوبة الوصول إلى المعلومات. أما التفسيرُ الثالث فيتعلَّق بتطوير الأنشطة الاقتصادية التي تستهدف مجتمعاتِ المهاجرين الأصلية، وغالباً ما يُستخدَم مفهومُ ريادة الأعمال العِرْقية لوصف هذه الأنشطة المجتمعية. الأمرُ المهم هنا هو أن تأثيرها غالباً ما يتجاوز مجتمعاً عِرْقياً معيناً، على سبيل المثال، قُدِّمتْ تخصُّصاتُ الطهي الهندية والإيطالية والتركية على أيدي المهاجرين بالأساس، غير أنها أصبحت الآن جزءاً لا يتجزَّأ من عاداتِ الأكل في كل أنحاء العالَم.

ركَّز أحد الجوانب الرئيسة للنقاش حول الهجرة في الولايات المتحدة على التأثير في مستويات الأجور. وعلى المستوى الوطني والإجمالي، كان هناك إجماعٌ في الرأي على أن التأثيرات السلبية من المرجَّح أن يشعر بها أولئك الذين تتشابه خصائصُهم في سوق العمل مع المهاجرين، أو بعبارةٍ أخرى أولئك الذين يتنافسون بصورةٍ مباشِرة مع المهاجرين على العمل. ويرى بعضهم أن هذا التأثير تقابله تأثيراتٌ إيجابية على أجورِ أولئك الذين لا يتنافسون مع المهاجرين على العمل؛ لأنهم يستفيدون من الربحية الأكبر للشركات الأمريكية نتيجة للهجرة.

وفي ضوء زيادة هجرةِ ذوي المهارات المنخفضة إلى الولايات المتحدة، في السنوات الأخيرة، تركَّزَ الاهتمامُ بشكلٍ خاص على تأثيرات الهجرة على أجور العمَّال المولودين في البلاد من ذوي المهارات المنخفضة. يشكِّل الأمريكيون ذوو الأصول الأفريقية نسبةً كبيرة من العِمالة ذات المهارات المنخفضة، ويكون موقفُهم مُعرَّضاً إلى الخطر بشدةٍ في سوق العمل ككل، ومن ثَمَّ فإن التأثيرات المحتملة للهجرة تطولهم بشكل خاص. ليست نتائجُ الأبحاث الأخيرة واضحةً أو متَّسِقة تماماً. فمن ناحية، أظهرت الدراساتُ التي أُجرِيت في نيويورك انخفاضاً في نسبة الذكور الأمريكيين من أصل أفريقي المشاركين في سوق العمل وفي الأرباح في الثمانينيات وأوائل التسعينيات، وهو نفس الوقت الذي سُجِّلت فيه أعلى مستويات الهجرة، منها هجرةُ العِمالةِ ذات المهارات المنخفضة. من ناحيةٍ

أخرى، قِلةٌ قليلةٌ من الدراسات استطاعَتْ إثباتَ التأثير الصافي الذي يمكن أن يُعزَى فقط إلى الهجرة. بعبارةٍ أخرى، تُعَد الهجرةُ عادةً عاملاً من بين مجموعة عوامل متنوعة ربما تفسِّر انخفاضَ الأجور، ومن الصعب عزْلُ تأثيرها.

يتعلَّق جانبٌ أخير من النقاش حول التأثير الاقتصادي للهجرة بتأثيرها في الأوضاع المالية العامة. وقد وجدت دراساتٌ منفصلة أُجريت في أستراليا وألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة أن التأثيرَ العام إيجابيٌّ، وأن الضرائبَ التي يدفعها المهاجرون تَفُوق في المتوسط تكاليفَ الخدمات المقدَّمة إليهم. التفسيراتُ الطبيعية لذلك هي وجودُ هيكلٍ عُمْري مائلٍ في معظم مجتمعات المهاجرين؛ إذ يهيمن عليها أشخاصٌ في سنِّ النشاط الاقتصادي، وبصفةٍ عامة توجد مستوياتٌ عالية من العِمالة بين المهاجرين. علاوةً على ذلك، لم تضطر دولةُ المقصد عادةً إلى تحمُّلِ تكاليف تربية المهاجرين وتعليمهم وتدريبهم. وفي كثيرٍ من الحالات، لا يتعيَّن على هذه الدول تحمُّلُ أعباءِ الشيخوخة أيضاً؛ إذ غالباً ما يعود المهاجرون إلى أوطانهم عندما يتقاعدون.

هناك اختلافاتٌ مهمة؛ فعلى سبيل المثال، تشير الدراسات إلى أن التأثيرَ المالي للهجرة أقلُّ إيجابيةً بشكلٍ واضح في بلدانٍ كالولايات المتحدة، التي لا تواجِه مشكلةً حادَّة في شيخوخة السكان، مُقارَنةً بالعديد من الدول الأوروبية واليابان. ووجدت دراسةٌ في نيوزيلندا أنه، في حين أن الهجرة الإجمالية تقدِّم مساهَمةً مالية إيجابية في الإيرادات الحكومية، فإن المهاجرين الجُددَ من آسيا وجزر المحيط الهادئ تحديداً يكلِّفون أكثر مما يُسهِمون في الضرائب.

إن العنصر الرئيس في كل جوانب النقاش هذه حول التأثيرات الاقتصادية للهجرة هو المدى الذي يجري به توظيفُ المهاجرين، وهناك بعض العوامل المهمة في هذا الصدد. في الولايات المتحدة الأمريكية، وأيضاً في أوروبا، كانت السمة الخاصة للمُناقَشات الأخيرة هي الحجة القائلة بأن طبيعة الهجرة الدولية قد تغيَّرت. يعني لَمُّ شمْلِ الأسرة وجودَ نسبةٍ أكبر من المهاجرين غيرِ النَّشِطين اقتصادياً، وهناك أيضاً أعدادٌ متزايدة من طالِبي اللجوء الذين لا يُسمَح لهم بالعمل بشكلٍ قانوني لفترة معينة. وعموماً، اقتُرِح أن الموجات الجديدة من المهاجرين تُظهِر قدرةً أقلَّ على تحقيقِ الحَرَاك الاجتماعي واكتساب المهارات مُقارَنةً بالوافدين السابقين.

يقلُّ معدلُ العِمالة الإجمالي للسكان المولودين في الخارج في الاتحاد الأوروبي عن المتوسط العام في الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، يتفاوت هذا المعدل تفاوُتاً كبيراً حسب مكان المنشأ؛ إذ يتمتَّع المهاجرون من غرب وجنوب أوروبا بمعدلاتِ عِمالةٍ أعلى من متوسط الاتحاد الأوروبي، في حين أن معدلات عِمالة المهاجرين من أجزاءٍ أخرى من العالَم تكون أقل. ويرتفع معدلُ البطالة على نحوٍ خاص بين المهاجرين من تركيا والشرق الأوسط وأفريقيا. وهناك أيضاً تفاوُتٌ كبير

بين الجنسَيْن؛ ففي حين يتمتع الرجالُ المولودون في الخارج بمعدلِ عِمالةٍ أقلَّ قليلاً من متوسط الاتحاد الأوروبي للرجال، فإن معدلاتِ عِمالةِ النساء المولودات في الخارج تكون أقلَّ بكثير.

من المهم أيضاً ملاحظةُ أن الدراسات المحلية والدراسات المُجْراة على مستوى المدينة لا تُسفِر بالضرورة عن نتائجَ مماثِلةٍ للدراسات الوطنية التي تتناول توظيفَ المهاجرين والتأثيرات المالية. وعلى مستوى الحكومة المحلية في عددٍ من المدن الأوروبية الكبرى، مثلاً، تبيَّنَ أن صافي تأثير المهاجرين على ميزانيات القطاع العام سلبيٌّ، ويرجع ذلك بالأساس إلى ارتفاعِ مستوياتِ البطالة داخلَ مجتمعاتٍ معينة من المهاجرين. ويُظهِر البحثُ الجاريَ الذي اضطلع به ويليام كلارك في المدن التِّسْع الرئيسة التي تمثِّل نقاطَ دخولٍ للمهاجرين الجُدد في الولايات المتحدة؛ انخفاضاً في المهارات والدَّخْل، وزيادةً في الفقر والتبعية مُقارَنةً بالسكان الأصليين، وزادت الفجوةُ بمرور الوقت. ويشير التحليل الإضافي الذي أجراه كلارك إلى أن هذه المشكلات مرتبطةٌ تحديداً ببعض المناطق وبعض المجموعات العِرْقية والقومية. وقد وُجِد أن المهاجرين المكسيكيين غير المَهَرة في مقاطَعة لوس أنجلوس، مثلاً، فقراءُ بشكلٍ خاص.

من المهم اختتامُ هذا القسم بملاحظةٍ أخيرة. وتشير هذه الملاحظةُ إلى أنه غالباً ما تكون هناك فجوةٌ بين نتائج الأبحاث الأكاديمية، مثل تلك المذكورة هنا، وبين الآراء العامة بل والسياسية. وحتى عندما تشير الأبحاث على نحوٍ لا لبْسَ فيه إلى النتيجة القائلة بأن المهاجرين يُساهِمون في النمو الاقتصادي، ولا يتنافسون على الوظائف، ولا يخفضون أجورَ أبناء البلد، ويمثِّلون قيمةً جيدة من حيث التكلفة والعائد، فليس من الضروري أن يُنظَر إلى النتائج بهذه الصورة. وقد لُوحِظَ في الولايات المتحدة وأوروبا وجودُ علاقةٍ ثابتة بين الرأي العام السلبي حول قضية الهجرة ومستويات البطالة المرتفعة، حتى في حالةِ عدمِ وجودِ علاقةٍ سببية مباشِرة بين الأمرَيْن. وبالمثل في ماليزيا وجنوب أفريقيا، على سبيل المثال، يُلقَى اللوم في مشكلة البطالة على الهجرة.

الجيلان الثاني والثالث

أُولِي اهتمامٌ كبير مؤخَّراً بالأداء الاقتصادي لأبناء المهاجرين وأحفادهم، أي الجيلَيْن الثاني والثالث. وعلى الرغم من وجودِ عواملَ أخرى، مثل الحرمان السياسي والعُزْلة الاجتماعية والثقافية، فإن الإقصاء الاقتصادي كان أحدَ الأسباب الأكثر شيوعاً للاضطرابات الأخيرة بين أحفاد المهاجرين في العديد من البلدان الأوروبية.

وينتمي الخبراءُ في هذا الموضوع بالأساس إلى واحدةٍ من مدرستَيْن فكريَّتَيْن. وقد اقترح المتفائلون أنه على الرغم مِن أنَّ مِن المتوقَّع أن يعاني جيلُ المهاجرين من بعض العوائق الاقتصادية، كما حدث في هجرةِ الأوروبيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا، فإن الأجيالَ المُقبِلة سوف تتنافسُ على قدَمِ المساواة. وهم يستشهدون بالعديد من الأسباب التي تجعل الجيلَ الأول يُبلِـي بلاءً سيئاً في سوق العمل، ويشمل ذلك عدم الاعتراف بالمؤهلات الأجنبية، والافتقار إلى الطلاقة اللُّغَوية أو الخبرة بسوق العمل في دولة المقصد. ويذهب أنصارُ هذا الرأي إلى أن هذه الأسباب لا تنطبق بالقوة ذاتها على الجيل الثاني. في المقابل، يشير المتشائمون إلى أن هذه التجربة التاريخية ربما لا تنطبق على الهجرة الأخيرة، لا سيما عندما تنشأ من البلدان النامية وتشمل أقلياتٍ واضحةً ستظل تتعرض إلى التمييز.

وقد أجرى أنتوني هيث، عالِمُ الاجتماع بجامعة أكسفورد، مع زملائه تحليلاً دولياً مقارناً شاملاً حول هذا الموضوع، لتحديد مدى وأسبابِ ما يسمونه «العقوبة العِرْقية». ومن بين عوامل أخرى، قارَنَ الباحثون مستوياتِ البطالة بين الجيلين الثاني والثالث من الأصول الأوروبية وغير الأوروبية في أستراليا وكندا وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والنمسا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا وهولندا والسويد والمملكة المتحدة وجنوب أفريقيا وأيرلندا الشمالية.

وتؤكِّد النتائجُ التي توصَّلوا إليها بشكلٍ عام نتائجَ الدراسات السابقة. وفي جميع البلدان التي شملتها الدراسة، لم يتعرَّض الجيلُ الثاني من أصلٍ أوروبي إلى عقوبةٍ عِرْقية، بعبارةٍ أخرى، كانت معدلاتُ توظيفِهم مُماثِلةً أو أفضلَ من تلك الخاصة بأبناء البلد الأصليين. ومع ذلك، وفي جميع البلدان أيضاً، تعرَّضَ أولئك الذين ينتمون إلى أصولٍ غير أوروبية إلى عقوبةٍ عِرْقية. وظهر هذا بقوةٍ على نحوٍ خاص في النمسا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا وهولندا. وقد تمثَّلَ أحد العوامل التي تفسِّر الاختلافات بين الدول التي شملتها الدراسة في مستوى البطالة هناك؛ إذ بَدَتِ العقوبةُ العِرْقية أعلى حيثما كانت البطالةُ أعلى.

يصعب في أي دراسةٍ من هذا النوع تفسيرُ النتائج بشكلٍ موثوقٍ فيه؛ نظراً إلى وجود العديد من المتغيِّرات المتضمَّنة. ومع ذلك، فقد تضمَّنت بعضُ العوامل المذكورة التمييز، والعنصريةَ المنتشرة في بعض بلدان الدراسة، ومرونةَ سوق العمل، وعواملَ رأس المال البشري مثل المعلومات والاتصالات والطموحات والهُويَّات الاجتماعية. وتمثَّلت إحدى النتائج العامة للدراسة في أن موروثات الماضي لا يَسهُل التغلُّب عليها، وهو ما يتضح من نتائج تجارب الأمريكيين ذوي الأصل الأفريقي في الولايات المتحدة، والكاثوليك في أيرلندا الشمالية (على الرغم من أن البروتستانت هم المهاجرون في الحالة الأخيرة).

أحدُ الجوانب اللافتة للنظر لهذه النتائج البحثية، ولنتائجَ بحثيةٍ مماثِلة، هو وقوعُ

العقوبةِ العِرْقية على الجيل الثاني، بصرف النظر عن المبادئ التي تقوم عليها سياسةُ الاندماج. وهكذا فإن الجيل الثاني ذا الأصول غير الأوروبية يكون في وضع سيئ في فرنسا، التي تتبنَّى سياسات الاندماج، مثلها مثل بريطانيا المتعددة الثقافات. وهناك دعم متزايد لفكرةِ أن النموذجَيْن لا يعملان بصورةٍ جيدة. وبدلاً من ذلك، يذهب أحدُ الآراء إلى أن السبيلَ الأمثلِ لتحقيقِ الاندماج يكون من خلال التركيز على قضايا أقلَّ تجريداً وأكثرَ عمليةً، خاصةً اكتسابَ اللغة، والتدريب والتعليم، وسوق العمل والاندماج الاقتصادي، والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية الحيوية، والمشارَكة في الحياة المدنية والسياسية. وقد اقتُرِح أن الاندماج نجح في الولايات المتحدة أكثرَ من غالبية البلدان الأخرى نتيجةَ نهْجِ عدم التدخُّل من جانب الحكومة الفيدرالية، الذي عزَّزَ الاعتماد على الذات والقيادة بين مجتمعات المهاجرين.

المهاجرون والسياسة

في جميع أنحاء أوروبا الغربية يتأثَّر المهاجرون المسلمون والجيلان الثاني والثالث بمعدلات البطالة غير المتناسبة، والتي تترافَقُ في حالاتٍ كثيرة مع مشكلات التعليم والإسكان. وقد اقتُرِح أن هذه التوترات الاجتماعية والاقتصادية الكامنة تفاقَمتْ في السنوات الأخيرة بسبب قضايا الهُويَّة المُسَيَّسة بدرجةٍ كبيرة والمتعلِّقة، مثلاً، بقضية سلمان رشدي في المملكة المتحدة، و«الحرب على الإرهاب»، وغزو أفغانستان والعراق، ثم صعود داعش مؤخراً. وذهب ستيفن كاسلز، وهاين دي هاس، ومارك ميلر في كتابهم «عصر الهجرة»، The Age of Migration، إلى نتيجةٍ مفادها أنه «في حين أن الغالبية العظمى من المهاجرين المسلمين تجنَّبوا الأصولية فإن أوروبا الغربية تأثَّرت بالتأكيد بصعودِ الحماسةِ الدينية التي اجتاحت العالم الإسلامي».

ومع ذلك، فما صعودُ الأصولية إلا جانبٌ واحد وحسب من الأدبيات الأوسع المَعْنيَّة بالآثار السياسية للهجرة في المجتمعات المُضِيفة. ومن نقاطِ التقاطُع الأخرى بين الهجرة والسياسة نموُّ التطرُّف المناهِض للمهاجرين. وقد تطوَّرت الحركات السياسية المناهِضة للمهاجرين في غالبية أنحاء أوروبا في العَقْد الماضي، وحقَّقت نجاحاً متزايداً. وخلال انتخابات عام 2015 في المملكة المتحدة صوَّتَ ما يناهز 4 ملايين شخص لصالحِ حزبِ استقلال المملكة المتحدة، الذي تبنَّى بالأساس أجندةً مناهِضةً للهجرة. وأشارت استطلاعات الرأي السابقة على انتخابات عام 2017 إلى أن ماري لوبان، زعيمة الجبهة الوطنية الفرنسية، ستصل إلى جولة الإعادة الرئاسية، في انعكاس لشعبيةِ موقف حزبها المناهض للهجرة. وفي الدنمارك فاز حزب الشعب الدنماركي أيضاً بأكبر حصة من الأصوات في تاريخه الممتد لعشرين عاماً في عام 2015. وفي الولايات المتحدة يناصِرُ دونالد

ترامب الجناحَ المناهِض للهجرة في الحزب الجمهوري. وبالإضافة إلى ذلك، اقترح بعضُ الباحثين أن ظهورَ الأحزاب اليمينية كانت له آثارٌ مُعادِية للمهاجرين عبر الطَّيْف السياسي. وذهب بعضهم، مثلاً، إلى أن المواقف الاشتراكية الفرنسية نحو الهجرة تحوَّلت إلى اليمين مع زيادة دعم الجبهة الوطنية. وسواء أكان هذا التحليل دقيقاً أم لا (إذ يدحضه باحِثون آخَرون)، فمن الواضح أن نجاح مثل هذه الأحزاب كان سبباً مهماً لظهور الهجرة على جداول الأعمال السياسية عبر أنحاء العالَم الصناعي.

تحدِّد الأدبيات الأكاديمية طريقتَيْن أخريَيْن على الأقل، إلى جانبِ دعمِ الأحزاب الجديدة والقضايا الجديدة، يمكن بهما للهجرة أن تؤثِّر على السياسة والأنظمة السياسية في بلدان المقصد. ويدور نقاشٌ حادٌّ حالياً، خاصةً في بلجيكا وفرنسا وهولندا، حول المشارَكة والتمثيل السياسيَّيْن للمهاجِرين وأحفادهم؛ حيث يُستبعدون من الحصول على الجنسية. وخلال سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته، كان هؤلاء المهاجِرون يميلون إلى حشد الجهود خارج القنوات العادية للتمثيل السياسي التي غالباً ما كانوا مُستبعَدِين منها، على سبيل المثال، من خلال المشارَكة في الإضرابات الصناعية وحركات الاحتجاج والإضراب عن الطعام وأعمال الشَّغَب الحضرية.

وفي السنوات الأخيرة، منَحَ عددٌ متزايد من الدول الأوروبية حقوقاً سياسية معيَّنة للمهاجرين، من بينها حقُّ التصويت والترشُّح للمناصب في الانتخابات المحلية (لكن ليس الوطنية). وجاء هذا، في الأساس، استجابةً للاعتراف المتزايد بأن الإقامةَ الطويلةَ الأمدِ للمواطنين الأجانب هي ظاهرةٌ دائمة. يرى بعضهم أن المشاركة السياسية في مجتمع الإقامة هي حقٌّ أساسي من حقوق الإنسان، كما اقتُرِح أن استبعاد المهاجرين من المشارَكة السياسية من الممكن أن يؤدي إلى التوتُّر الاجتماعي والنزاع. وفي دول الاتحاد الأوروبي، يحقُّ الآن لجميع مواطني الاتحاد الأوروبي الترشُّحُ للانتخابات، وكذلك التصويت في الانتخابات المحلية والأوروبية في بلد إقامتهم. وتسمح بعض الدول (مثل الدنمارك وفنلندا وأيرلندا وهولندا والنرويج والسويد) للمُقِيمين الأجانب من دولٍ خارجَ الاتحاد الأوروبي بالتصويت والترشُّح للمناصب في الانتخابات المحلية، بشرْطِ أن يكونوا قد أقاموا هناك لفترةٍ معينة. وفي دولٍ أخرى (مثل البرتغال وإسبانيا والمملكة المتحدة) مُنِحت حقوقُ التصويت المحلية لبعض الجنسيات على أساسِ اتفاقياتٍ متبادلة مع دول مختارة.

ثَمةَ تأثيرٌ محتمَل آخَر على السياسة في مجتمعات المقصد يتمثَّل في تشكيلِ كُتَلِ تصويتٍ عِرْقية بين المواطنين من أصولٍ مهاجِرة. ولعلَّ أفضلَ مثالٍ على ذلك هو اليهود السوفييت في إسرائيل، الذين يشكِّلون حوالي 15 في المئة من الناخبين الإسرائيليين، وأثَّروا تأثيراً حاسماً في نتائجِ كلِّ الانتخابات العامة منذ

عام 1992. وفي كيبيك صوَّتَ السكانُ المهاجرون ضد الاستقلال للتأثير على استفتاء عام 1996 حول مستقبل كيبيك في الاتحاد الكندي. وفي الانتخابات الألمانية التي كانت نتيجتها متقارِبةً في عامٍ 2002، ظهر 350 ألف ألمانِي من أصلٍ تركي ككتلةِ تصويتٍ مهمة. ونتيجةً لهذه التأثيرات المحتملة، خاطَبَتِ الأحزابُ السياسية بشكلٍ متزايد الناخبين من أصولٍ مهاجِرة، كما حدث مثلاً في المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

تشكِّل الكتلةُ التصويتية اللاتينية المحتملة في بعض الولايات في الولايات المتحدة معضلةً خاصة للسياسيين. فمن ناحية، هناك أهميةٌ سياسية كبيرة لاتِّخاذِ موقفٍ قوي ضد الهجرة غير النظامية من المكسيك. ومن ناحيةٍ أخرى، من الضروريِ استمالةُ المصوّتين اللاتينيين. وباستثناء البورتوريكيين، يعيش حوالي 42 مليونَ لاتينيٍّ في الولايات المتحدة؛ أيْ يشكِّلون زُهاءَ 14 في المئة من السكان. ومن الممكن أن يكون التصويت اللاتيني حاسماً في ولاياتٍ مثل كاليفورنيا وكولورادو. علاوةً على ذلك، نظراً إلى أن ثُلثَ اللاتينيين في الولايات المتحدة تقلُّ أعمارُهم عن 18 عاماً، فمن المرجَّح أن يصبح تصويتُهم أهم في المستقبل.

تقليص العجز الديموغرافي

أُثِير الجدلُ مؤخراً حول مدى قُدرةِ الهجرة على المساعدة في معالَجة المشكلات المرتبطة بما يُسمَّى العجز الديموغرافي؛ إذ تقلُّ أعدادُ السكان الأصليين في عددٍ متزايد من البلدان الصناعية، ويزدادون شيخوخة. ونتج هذا عن اتِّحادِ عواملَ مثل انخفاضِ معدلات المواليد مع زيادةِ متوسطِ العمر المتوقَّع والتقدُّم المستمر في الرعاية الصحية. فأعدادُ الشباب في تراجع، وأعدادُ المُسِنِّين في ازدياد، ويعيش الكثير منهم لمدة ثلاثين أو أربعين عاماً بعد تقاعُدهم عن العمل. بعبارة أخرى، هناك عددٌ أقل من الأشخاص النَّشِطين اقتصادياً، الذين يعملون ويحافظون على النمو الاقتصادي ويدفعون الضرائب. وفي المقابل، هناك المزيد من الذين توقَّفوا عن العمل ويتوقَّعون الحصولَ على معاشاتٍ تقاعُدية ويعتمدون بشكلٍ متزايد على دولة الرفاهية لدفعِ تكاليفِ الرعاية الطبية والاجتماعية. وبشكلٍ عام، كلما تقدَّموا في السن حصلوا على المزيد من الرعاية التي يحتاجونها.

يمثِّل العجزُ الديموغرافي مشكلةً خاصة في أوروبا؛ إذ تُنجِب المرأةُ الأوروبية في المتوسط 1.4 طفل فقط، في حين تشير التقديراتُ إلى أنها تحتاج إلى إنجاب 2.1 طفلٍ من أجل استدامةِ أعدادِ السكان الحاليين. ونتيجةً لذلك، يقلُّ عددُ السكان في أوروبا، كما هي الحال في الصين واليابان، وسيحدث هذا قريباً في الاتحاد

الروسي أيضاً. وفي الواقع، يعيش أكثر من 40 في المئة من سكّان العالَم الآن في بلدانٍ ينكمش فيها عددُ السكان. في الوقت نفسه، هناك تفاوتاتٌ مهمة؛ فبعضُ البلدان الأوروبية، مثلاً، أقلُّ تأثُّراً بكثير من غيرها، وتزداد أعدادُ السكان في الولايات المتحدة، وهو ما يحدث جزئياً بسبب معدلات الهجرة المرتفعة.

يتفق جُلُّ المعلِّقين على أن الهجرة من الممكن أن تكون إحدى الطرائق التي تقلِّل العجز الديموغرافي، على الرغم من وجودِ خلافٍ قوي حالياً حول أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه. وما دام المهاجرون في سنِّ العمل وقادِرين على العثور على عمل، وما داموا يعملون بشكلٍ قانوني ومن ثَمَّ يدفعون الضرائب، فبإمكانهم المساهَمةُ في دعْمِ الكتلة السكانية المتناقصة في سن العمل في البلدان المتضرِّرة. ويترتَّب على ذلك، كما يذهب بعضهم، أن زيادةَ هجرة اليد العاملة تصبُّ في المصلحة الاقتصادية لهذه البلدان. ومن دونِ هجرةِ اليد العاملة لن تكون هذه البلدان قادرةً على الحفاظ على المستويات الحالية للمعاشات التقاعدية والرعاية الاجتماعية.

تذهب الحجةُ المعارِضة إلى أن استيرادَ العمَّال ما هو إلا حلٌّ قصيرُ الأجل لشيخوخةِ القُوى العاملة وانكماشها. وسببُ هذا هو أن المهاجرين بالطبع يتقدَّمون في السن. علاوةً على ذلك، هناك أدلةٌ على أنه حتى لو جاء هؤلاء المهاجِرون من بلدانٍ ترتفع فيها معدلاتُ المواليد، فإنهم غالباً ما يكيِّفون معدلاتِ مواليدهم مع البلد الذي يعملون فيه. وهكذا، في نهاية المطاف، سينضمُّ المهاجِرون أيضاً إلى مجموعات المُسِنِّين، دون أن يحلَّ محلَّهم أبناءٌ يدفعون تكاليفَ رعايتهم.

يبدو أن هناك إجماعاً على أن الهجرة ليست «حلاً سحرياً»؛ إذ لا يمكنها تقليلُ العجز الديموغرافي وحدها. ومع ذلك، فهي عنصرٌ مهم في حزمة الاستجابات المطلوبة. وتشمل الاستجاباتُ الأخرى تقديمَ الحوافز للنساء من أجلِ إنجابِ الأطفال (على سبيل المثال، من خلال ترتيبات أكثر سخاءً لإجازات رعاية الأطفال)، ورفْعَ سنِّ التقاعُد حتى يعمل الناسُ لفترة أطول، وزيادةَ معدلاتِ التوظيف في الأماكن التي توجد بها مستوياتٌ عالية من البِطالة بين السكان الأصليين، وزيادةَ الإنتاجية من خلال الابتكار التكنولوجي. وثمةَ بديلٌ أقلُّ استساغةً، وهو قبولُ معاشاتٍ تقاعُديةٍ مُخفَّضة وتقليلُ المزايا الاجتماعية الأخرى، أو القبول بانخفاضِ مستوياتِ الرخاء.

إثراء المجتمعات والثقافات

على الرغم من الطبيعةِ المتعدِّدةِ التخصُّصات، والواضحة لموضوع الهجرة، لم

يحدث سوى القليل من التلاقُح المتبادَل بين الدراسات الاقتصادية للهجرة والنُّهُج الأخرى. وفي حين أن من الصعب وضْعَ سعرٍ للتأثيرات غير الاقتصادية فإنه يجب مع ذلك وضْعُها في الاعتبار بصورةٍ متوازنة عند تقييمِ التأثير الكلي للمهاجرين في المجتمع.

إن الصورة الأوضح التي أثَّرَت بها الهجرةُ على المجتمعات والثقافات في جميع أنحاء العالَم هي جعلها أكثرَ تنوُّعاً وانتقائية. وهناك أمثلةٌ كثيرة على هذا؛ فقد نشأت أنماطٌ موسيقية متنوعة مثل موسيقى الجاز والريغي والبانجرا في مجتمعات المهاجرين. ومن المؤلِّفين المهاجرين المشهورين عالمياً كلٌّ من بِن أوكري وسلمان رشدي، كما حفَّزت خبراتُ المهاجرين مجموعةً من الكتابات الثَّرِيَّة في مرحلةِ ما بعد الاستعمار، وتُعَد كُتب The Buddha of Suburbia لـ«حنيف قريشي»، وWhite Teeth لـ«زادي سميث»، وBrick Lane لـ«مونيكا علي»، وAmericanah لـ«نغوزي أديتشي»؛ كلها أمثلةً جيدةً على ذلك. كان ألبير كامو أحد «الأقدام السوداء». وكثيراً ما يُقال إن دجاج تكا ماسالا، وهو طبق هندي، أصبح الآن الوجبةَ الأكثرَ شعبيةً في بريطانيا. كما أن اللغة الإسبانية الآن هي اللغةُ الأكثر شيوعاً في مناطقَ معينةٍ من كاليفورنيا وفلوريدا. واستقدَّمتِ الأنديةُ الرياضية اللاعبين الرئيسين من كل أنحاء العالَم، في حين باتت الفِرَقُ الوطنية تضمُّ أبناءَ المهاجرين على نحوٍ متزايد.

أصبح هذا التأثيرُ أشدَّ حِدَّةً مع زيادةِ تنوُّع السكان المهاجرين أنفُسِهم. تُعَد المملكةُ المتحدة مثالاً لهذا الأمر. على مدار ما يَربُو على قرنٍ من الزمن هاجَرَ الأيرلنديون إلى المملكة المتحدة بأعدادٍ كبيرة، وما زالوا يمثِّلون أكبرَ مجموعةٍ أجنبية تعيش هناك. وبعد خمسينيات القرن الماضي كانت هناك هجرةٌ كبيرة من المستعمرات البريطانية السابقة، مثل الهند وباكستان وجامايكا وجزر الكاريبي الأخرى. ومنذ عام 1970، شُجِّعَت الهجرةُ من أستراليا وكندا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا. وفي السنوات الأخيرة تعرَّضَ هذا المجتمع المتنوِّع بالفعل إلى مزيدٍ من التنويع من خلالِ وصولِ أشخاصٍ من مزيدٍ من البلدان. ومنذ تسعينيات القرن الماضي، مثلاً، كان هناك الكثير من الوافدين إلى المملكة المتحدة من أفغانستان والصين والعراق وكوسوفو والصومال، ووصَفَ بعضُ الناس الوضْعَ في المملكة المتحدة اليومَ بأنه «تنوُّع مفرط».

في الوقت نفسه، من الممكن أن يطرحَ التنوُّعُ المتزايد تحدِّياتٍ صعبةً للغاية. ويُعَد الجدلُ حول الحجاب في فرنسا مثالاً جيداً على صعوبةِ التكيُّف مع المبادئ الوطنية التاريخية. ومن الناحية العملية من الصعب بما يكفي، على سبيل المثال، تدريسُ فصلٍ من ثلاثين تلميذاً في مدرسةٍ ابتدائية في المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية، يتحدَّث منهم عددٌ قليل اللغةَ الأردية في المنزل. في حين يصير التحدِّي مختلفاً تماماً عند محاوَلةِ تدريس فصلٍ يتحدَّث

فيه طفلان اللغةَ الأردية في المنزل، وثلاثةٌ لا يتحدَّثون الإنجليزية لأنهم وصلوا حديثاً من الصومال، ويتحدَّث طفلان لغةَ الماندارين كلغةٍ أولى. لكن بصورة عامة المجتمعاتُ التي تمكَّنتْ من مواجَهةِ تحدِّيات التنوُّع استفادتْ منه بشكلٍ لا يُحصى.

تتَّضِح التأثيراتُ الإيجابية والسلبية للتنوُّع بصورةٍ كبيرة في المدن الكبرى، وخاصةً تلك المُسمَّاة «المدن العالمية»، مثل نيويورك ولندن وهونغ كونغ. وقد أضحَتِ الهجرةُ جزءاً لا يتجزَّأ من طابعِ هذه المدن بثلاث طرائق على الأقل: أولاً، تعتمد المدنُ العالمية بصورة خاصة على هجرةِ أصحابِ المهارات العالية ومتخصِّصي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتغذية الطَّفْرة في التمويل الدولي والخدمات القانونية وخدمات الأعمال العالية المستوى، مثل المحاسَبة والإعلان والتأمين، والتي يعتمد عليها وضْعُها الاقتصادي إلى حدٍّ كبير. ثانياً، غالباً ما يَشغل المهاجرون الوظائفَ المتدنِّية التي تعتمد عليها كلُّ المدن بشكلٍ متساوٍ، مثل أعمال النقل والتخلُّص من النفايات والضيافة والبناء والمطاعم.

ثالثاً، ونتيجةً لتوفُّر العمل، صار المهاجرون الدوليون يتركَّزون على نحوٍ متزايد في المدن العالمية وغيرها من المدن الكبيرة حول العالَم. وغالباً ما يتركَّزون في مناطقَ أو مقاطَعاتٍ معينةٍ؛ إذ يميل المهاجرون إلى الاستقرار بين مجتمعاتهم المحلية، وعلى مَقْربة من الأماكن التي يمكن أن تقدِّمَ مساعداتٍ خاصةً (كالكنائس والمساجد والمراكز المجتمعية) يصعب الحصول عليها من المؤسسات المحلية. تُضفِي أماكنُ تركُّزِ المهاجرين هذه لوناً وشخصيةً مميَّزَيْن على المدن الكبرى حول العالَم، وتشكِّلَ مناطقَ مشهورةً عالمياً مثل الحي الصيني والحي الإيطالي في كلٍّ من نيويورك ولندن. في الوقت نفسه، من الممكن أن يتركَّز المهاجرون في أفقرِ أجزاءِ هذه المدن، مشكِّلين ما يُشار إليه غالباً باسم الجيتو.

ثَمةَ جوانبُ أخرى أَثْرى بها المهاجرون المجتمعاتِ والثقافاتِ، منها تشكيلُ هُوِيَّاتٍ جديدة عبر وطنية. يرى بعضهم أن الهُوِيَّةَ عبر الوطنية مشكلةٌ سياسية؛ لأنها من المحتمل أن تضعف الولاءَ الوطني. في الوقت نفسه، من المحتمَل أن تكون لها تأثيراتٌ اجتماعية وثقافية عظيمةُ الأثر، وفقاً لستيف فيرتوفيك، المنظِّر الرائد للنزعة عبر الوطنية. بادئ ذي بدء، يرى فيرتوفيك أن المهاجرين عبر الوطنيين يَخلقون تشكيلاتٍ اجتماعيةً جديدة تمتد عبر الحدود. ثانياً، ترتبط هذه النزعةُ العابرة للحدود بشكلٍ جديد من الوعي؛ إذ إن أعداداً متزايدة من المهاجرين لديهم هُوِيَّاتٌ مزدوجةٌ أو متعددة. ثالثاً، يوفر المهاجرون عبر الوطنيين سُبلاً للتكاثُر الثقافي؛ إذ يفسِّرون ثقافاتِهم ويمزجونها في سياقاتٍ جديدة لإنتاجِ ثقافاتٍ جديدة مختلطة. رابعاً، من الممكن أن يكون المهاجرون عبر الوطنيين محوراً لسُبلٍ جديدة لرأس المال. خامساً، يُنشِئ المهاجرون عبر الوطنيين مواقعَ

جديدةً للمشارَكة السياسية. وعلى وجه التحديد، يمكنهم حشْدُ الجهود والتأثير في سياسات بلدانهم الأصلية من الخارج. وأخيراً، اقتُرِح أن النزعة عبر الوطنية تؤدي إلى إعادةِ بناءِ الأماكن والمواقع، بعبارةٍ أخرى، يمكن للمهاجرين تغييرُ شكلِ مجتمعات المقصد بحيث تذكِّرُهم بمسقط رأسهم.

هناك منتقِدون للنزعة عبر الوطنية. ويقول بعضهم إنه لا يوجد شيءٌ جديد بشكلٍ خاص بشأنِ أيٍّ من هذه العمليات. ويقول آخَرون إنه جرى المبالَغة فيها، وإنها لا تنطبق على معظمِ المهاجرين في غالبية أنحاء العالم. ومع ذلك، فحتى أشدُّ المنتقِدين حماسةً ربما يتفقون على أن الهجرة تقاطعت مع العولمة لإحداثِ تغييراتٍ اجتماعية وثقافية واقتصادية كبيرة في مجتمعات المقصد، وهذه التغييراتُ لا رجعةَ فيها.

الفصل الثامن
مستقبل الهجرة الدولية

منذ صدور الطبعة الأولى لهذا الكتاب، حدثَتْ بعضُ التغيُّرات المهمة، التي لم يكن من الممكن التنبؤ بها، في مشهد الهجرة. فقد كان الربيعُ العربي والصراعُ السوري وأزمةُ إيبولا والأزمةُ المالية العالمية كلها أموراً غير متوقَّعة إلى حد كبير، وأثَّرَت في أنماطِ الهجرة وعملياتها. وفي حين ظلَّ النمو في عدد المهاجرين ثابتاً نسبياً، فإن عددَ اللاجئين تضاعَف. ولم يتوقَّع الارتفاعَ الهائل في التحويلات المالية إلا قليلون أيضاً. وعلى الرغم من أن الدليل على التأثير الاقتصادي الإيجابي للهجرة صار أقوى، فقد زادت السياسات والمشاعر المناهِضة للهجرة. وصُدِم الكثيرون من جرَّاءِ ارتفاعِ أعدادِ المهاجرين الذين يموتون وهم يحاولون العبور.

من الواضح أن مُحاوَلةَ التنبؤ بمستقبل الهجرة الدولية أمرٌ غيرُ موثوقٍ فيه على الإطلاق. وتعني المشكلات المفاهيمية ومشكلات البيانات أنه قد يكون من الصعب تحديدُ مَن هم المهاجرون وعددهم. فقد أصبحت الهجرةُ مرتبطةً ارتباطاً وثيقاً بمجموعةٍ أوسعَ من التغيُّرات الاقتصادية والاجتماعية العالمية، والتي يمكن أن تخضع ديناميات‍ها لتغيُّراتٍ مفاجِئة. ومن الممكن أن تتأثَّر أنظمةُ الهجرة واللاجئين، التي لها تَبِعاتٌ مهمة على دخول المهاجرين ووضْعِهم اللاحق، بالأجندات السياسية المحلية المتغيِّرة بانتظام. ولا تحقِّق سياساتُ الهجرةِ التأثيرَ المقصود على الدوام. وتختلف تأثيراتُ الهجرة على الجيلين الثاني والثالث باختلافِ البلد والمجموعات، وتتعذَّر نَمْذجتُها.

في الوقت نفسه، من الممكن تمييزُ الاتجاهات الحالية - في أنماط الهجرة وعملياتها وسياساتها - التي يبدو أنها ستساهم على الأرجح في تشكيلِ الهجرة الدولية في العقود القليلة القادمة. وسيتناول هذا الفصل الأفكارَ الرئيسة الواردة في كلِّ فصلٍ من الفصول السابقة، ثم يحدِّد ويناقش في إيجازٍ بعضَ هذه الاتجاهات.

الهجرة الآسيوية

يتفق جُلُّ المعلِّقين على أن من المرجَّح استمرارَ الأبعاد والديناميات المتغيِّرة المذكورة في الفصل الأول من هذا الكتاب. فمن المحتمَل أن تستمرَّ الهجرةُ الدولية في الزيادة من حيث الحجم والتنوع في المستقبل المنظور، وأن تواصِلَ التأثيرَ على كلِّ جزءٍ من العالم، إما بشكلٍ مباشِرٍ أو غير مباشر. ومن المرجَّح أن تزدادَ نسبةُ النساء بين المهاجرين الدوليين. ويبدو أن الهجرةَ المؤقتة والدائرية ستصبح أكثرَ هيمنةً. وسيتعاظم إسهام الهجرة الدولية المحتمل في النمو الاقتصادي العالَمي، كما يحدث مثلاً مع نموِّ حجمِ هجرةِ الأشخاص ذوي المهارات المرتفعة، كما ستتعاظم التحدِّياتُ الاجتماعية للهجرة مع زيادة التنوُّع المفرط. بعبارةٍ أخرى، ستظل الهجرة مهمة.

وستتَّضِح هذه الأهمية في المستقبل المنظور في آسيا تحديداً. في سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته زادت الهجرةُ الدولية من آسيا زيادةً كبيرة، وكانت الوجهاتُ الرئيسة هي أمريكا الشمالية وأستراليا ودول الخليج. وفي عام 2000 كان هناك أكثرُ من 7 ملايين مهاجِرٍ آسيوي في الولايات المتحدة، وتُعَد الصين ثاني أكبر مصدر للمهاجرين كلَّ عامٍ بعد المكسيك. وتشير تقديراتُ منظمةِ التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن عددَ السكان الآسيويي المولد في أستراليا يزيد على مليونِ شخص؛ أيْ ربع إجمالي السكان المهاجرين و5 في المئة من إجمالي السكان. وهناك ما لا يقلُّ عن 5 ملايين مهاجر آسيوي يعملون في دول الخليج، وجرى توظيفهم مؤخَّراً للتحضير لكأس العالَم 2022 التي ستقام في قطر.

ومع ذلك فإن النمو الرئيس في الهجرةِ اليومَ يوجد داخلَ آسيا. ومنذ الطبعة الأولى من هذا الكتاب زاد عددُ المهاجرين داخل آسيا بنحو 20 مليون مهاجر. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية فقد زادت الهجرة من أجل العمل داخل آسيا بنحو 6 في المئة سنوياً منذ عام 1995، على الرغم من الأزمة المالية الآسيوية بين عامَيْ 1997 و1999. والمصادرُ الرئيسة للهجرة هي البلدان الفقيرة التي لديها فائضٌ كبير في العمالة، وخاصةً الصين والفلبين، وكذلك بنغلاديش والهند وإندونيسيا وباكستان وسريلانكا. أما الوجهاتُ الرئيسة فهي اقتصادات «النمور» الآسيوية أو البلدان الصناعية الحديثة في شرق آسيا، ومن بينها اليابان وماليزيا وسنغافورة وتايلاند.

ثَمةَ إمكانيةٌ كبيرة لحدوثِ مزيدٍ من النمو في الهجرة الدولية. فما من علامة على تباطُؤ النمو الاقتصادي في شرق وجنوب شرق آسيا؛ ونتيجةً لذلك يبدو أن هذه المناطق ستجذب المزيدَ من العمَّال المهاجرين. تُعَد الصين الآنَ ثانيَ أكبرِ دولةٍ من حيث التجارة في العالَم، وتجاوَزت اليابان. وحدث هذا في غضون عشرين عاماً فقط، ولا سيما في منطقتَيْن؛ دلتا نهر اللؤلؤ ودلتا نهر يانغتسي. إن دلتا نهر

اللؤلؤ في حاجةٍ ماسَّة بالفعل إلى العِمالة، ويُقدَّر العجزُ فيها بحوالي مليونَيْ عامل. وسيتعيَّن على دلتا نهر اللؤلؤ، من أجل التنافُسِ مع منطقة دلتا نهر يانغتسي، النظرُ غرباً بحثاً عن العمَّال، أولاً إلى المقاطعات الصينية الأخرى، ثم ربما إلى أماكنَ أخرى في آسيا، وحتى إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويبدو أيضاً أن المعروض من العِمالة داخل المنطقة سينمو بالسرعة نفسها التي ينمو بها الطلبُ عليها. ويوجد في شبه القارة الهندية إمدادٌ كبير من العِمالة يُظهِر علاماتٍ متزايدةً على الحركة. وتتمتَّع الفلبين وإندونيسيا أيضاً بنمو سكانيٍ كبير، وينظر كلاهما إلى تصدير العِمالة على أنه جزءٌ حيوي من استراتيجياتهما الاقتصادية للمستقبل.

الأمر اللافت للنظر أيضاً بشأن الهجرة الآسيوية هو تنوُّعها. ومن نواحٍ عديدة يلخِّص هذا التنوُّعُ الديناميات المتغيِّرةَ التي نُوقِشت في الفصل الأول. تزداد نسبةُ الإناث المهاجرات نظراً إلى أن العديد من الوظائف المتاحة للعِمالة المهاجرة في المنطقة يتمثَّل في الأعمال المنزلية، والترفيه، والضيافة، وخطوط تجميع الملابس والإلكترونيات. وهناك أيضاً نموٌّ في هجرة ذوي المهارات العالية وهجرة الطلاب المتجهة على وجه الخصوص إلى أمريكا الشمالية، وكذلك على الطرف الآخَر من الطَّيْف هناك مجموعاتٌ كبيرة من المهاجرين غير النظاميين واللاجئين والنازحين داخلياً. لا تزال الهجرةُ المؤقَّتة هي القاعدة داخل المنطقة؛ حيث تكون الغالبيةُ العظمى من هجرة العِمالة على أساسٍ تعاقُدي، ولأن غالبية الدول الآسيوية قاوَمتْ بحزمٍ فكرةَ توطينِ المهاجرين بشكلٍ دائم.

الهجرة الداخلية

استهدف الفصلُ الثاني توضيحَ كيف أن التحدِّيات المفاهيمية ومشكلات البيانات والتغيُّرات في سياسات الدول تعني أن تعريف المهاجر ليس بالأمر البسيط دائماً. ويركِّز الفصلُ الثاني - شأن الكتاب ككل - حصرياً على المهاجرين الدوليين. ومع ذلك فإن التعريفات تصير أشدَّ تعقيداً، حيث يجري أيضاً تضمينُ المهاجرين الداخليين، فهناك عددٌ أكبرُ بكثيرٍ منهم الآن، ولكنَّ عدداً قليلاً من الدول يحصيهم، وهم ينتقلون لمجموعةٍ واسعة من الأسباب، وأحياناً يصعب تمييزُهم عن المهاجرين الدوليين، كما يحدث مثلاً عندما تتغيَّر الحدودُ أو تكون غيرَ واضحةٍ أو يسهل اختراقُها.

وتشير التقديراتُ إلى وجودِ 200 مليون مهاجر داخلي في الصين وحدها، مقارَنةً بـ 232 مليون مهاجر دولي في جميع أنحاء العالَم. علاوةً على ذلك، يبدو أن الهجرة الداخلية ستنمو بمعدلٍ أسرعَ من الهجرة الدولية في السنوات القليلة المُقبِلة. ومن المتوقَّع أن يهاجر 300 مليون صيني آخَر في السنوات العشرين

المُقبِلة داخل بلادهم، بعبارةٍ أخرى، سيتضاعفُ عددُ المهاجرين الداخليين في الصين وحدها.

إن الحجم الهائل للهجرة الداخلية يحتِّم إيلاءَ مزيدٍ من الاهتمام لها مقارَنةً بما عليه الحال حتى الآن. ومع ذلك، فإن السبب الرئيس وراء أهمية الهجرة الداخلية في تشكيلِ مستقبلِ الهجرة الدولية هو أنها تسبق الهجرةَ الدولية في كثيرٍ من الأحيان. بتعبيرٍ آخَر، غالباً ما يواصِلُ الأشخاصُ الذين انتقلوا من الريف إلى البلدة أو المدينةِ الهجرةَ إلى خارج البلاد. هناك تفسيراتٌ عديدةٌ لذلك، أحدُها هو أن الهجرة الداخلية نشاطٌ مستقلٌّ يقوم به الأشخاصُ الأكثرُ جرأةً داخل المجتمع، وهؤلاء الأشخاصُ بدورهم هم الذين من المرجَّح أن يُقدِموا على المزيد من مَخاطِرِ الهجرة عبر الحدود. علاوةً على ذلك، فقد جرَّب هؤلاء الأشخاصُ الهجرةَ مباشَرةً، وغالباً ما تكون لديهم إمكانيةُ الوصول إلى مزيدٍ من التعليم والمعلومات نتيجةً للانتقال إلى المدن، فضلاً عن ارتفاع الدخول والاختيار الأوسع لوسائل النقل. ومن الممكن أن تكونَ الهجرةُ الداخلية مُحَرِّرةً للنساء بشكلٍ خاص؛ إذ عادةً ما تكون المدنُ أقلَّ رجعيةً وتحفُّظاً من المناطق الريفية، وتوفرُ الفرصةَ للمرأة للحصول على تعليمٍ ووظائفَ أفضل، وأن تصبح أكثرَ استقلالية.

ومن الممكن أيضاً أن تسهم الهجرةُ الداخلية في التنمية. وتشير التقديراتُ إلى أنها ساهَمتْ بنسبةٍ تصل إلى 16 في المئة سنوياً في نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين في السنوات الأخيرة. والسببُ الرئيس لذلك هو أن الهجرة الداخلية تُعَد إحدى سُبلِ تخفيفِ حِدَّةِ البطالة في مناطقَ معينةٍ وسدِّ فجواتِ سوق العمل في مناطقَ أخرى. وتشير بعضُ الأبحاث المحدودة إلى أن المهاجرين الداخليين يُرسِلون أيضاً تحويلاتٍ كبيرةً إلى ديارهم. ووفقاً لأحد التقديرات، يرسل المهاجرون الصينيون الداخليون ما يعادِلُ أكثرَ من 30 مليار دولار أمريكي إلى مسقط رأسهم كلَّ عام، ويُرسَل المالُ بشكلٍ أساسي إلى المناطق الريفية من جانبِ العمَّال الذين انتقلوا إلى المدينة. وقد ساعدت تحويلاتُهم في تقليصِ فجوةِ الدَّخْل بين الريف والحضر في الصين، وتقليلِ التفاوُتات الإقليمية في الثروة، وتقليصِ الفقر الريفي، ودفْعِ تكاليفِ التعليم والرعاية الصحية، ودعْمِ الاستهلاك والاستثمار.

التغيُّر المناخي

ركَّزَ الفصلُ الثالث على المحرِّكات الرئيسة للهجرة الدولية، ومن المتوقَّع تفاقُمُ الكثير من هذه المحرِّكات في السنوات القادمة. ستظل التفاوُتات الهيكلية في الاقتصاد العالمي قائمة، وستواصل التسبُّبَ في الهجرة في المستقبل المنظور، وستكون الهجرةُ أيسرَ بسببِ الثورات الجديدة في الاتصالات والنقل وزخم

شبكات الهجرة وصناعة الهجرة. وستظل الهجرةُ والعولمة مرتبطتَيْن على نحوٍ لا ينفصم.

يتعلَّق أحدُ أنشطِ النقاشات حول الهجرة - الداخلية والدولية والطَّوعية والقَسْرية - بالتأثير المحتمَل للتغيُّر المناخي وآثاره. وكما هي الحال في كثيرٍ من الأحيان فيما يتعلَّق بالهجرة، فقد ظهرتْ درجةٌ معينة من الهستيريا، مع توقُّعات بأن الجفاف والمجاعة سيدفعان ملايينَ الأفارقة من دولِ جنوبِ الصحراء إلى أوروبا، أو أن الفيضانات ستؤدِّي إلى نزوحِ ملايين البنغلاديشيِّين عبر الحدود إلى الهند.

غير أن هناك نَهجاً أكثرَ منطقيةً، يتماشى مع اللهجة العامة لهذا الكتاب. أولاً، من الجدير بالذكر أنه لا تزال هناك شكوكٌ جديةٌ حولَ ما إذا كان التغيُّرُ المناخي يحدث أم لا، وإذا كان الأمر كذلك، فهل هو إنسانيُّ المنشأ (أي «من صنع الإنسان») أم جزءٌ من دورةٍ طبيعية للتغير. أرى أن الأدلةَ توضِّح بجلاءٍ أن التغيُّر المناخي يحدث نتيجةً للنشاط البشري إلى حدٍّ كبير. غير أن الأمرَ غيرَ الواضح هو كيف سنشعر بتأثيراته وأين ومتى.

ثانياً، من المهم أن نفهم أن الهجرة يجب ألا تصير استجابةً تلقائية لتأثيرات التغيُّر المناخي. وكثيراً ما يجري التمييز بين تأثيرات التغير المناخي «البطيئة»، كالتصحُّر أو ارتفاع منسوب سطح البحر، و«الظهور السريع» لأحداثٍ مثل الفيضانات. وربما تكون الهجرةُ هي الملاذُ الأخير كاستجابةٍ إلى النوع الأول؛ إذ يمكن للناس تكييفُ أساليبِ الزراعة، وبناءُ الدفاعاتِ البحرية وما إلى ذلك. من ناحيةٍ أخرى، حيث تحدث الهجرةُ نتيجةً لمثل هذه الأحداث، فمن المحتمَل أن تكون دائمة، نظراً لاختفاءِ المنازل والمزارع بشكلٍ دائمٍ تحت الماء أو الرمال. على النقيض من ذلك تُعَد الهجرةُ الاستجابةَ الأكثرَ أرجحيةً وفوريةً للأحداث التي تظهر سريعاً، ولكن من المرجَّح أن تكون مؤقَّتة؛ إذ من المفترض أن تكون قادراً على العودة بعد انحسار الفيضان.

ثالثاً، حتى إذا حدثَتِ الهجرةُ استجابةً لتأثيرات التغيُّر المناخي، فهناك مجموعةٌ متنوعة من النتائج المتوقَّعة. ستكون بعضُ الهجرات قصيرةَ الأجل، وبعضُها طويلة الأجل، بعضُها لمسافات قصيرة، وبعضُها لمسافاتٍ أطول. وثَمةَ إجماعٌ على أن التغيُّرَ المناخي من المرجَّح أن يؤدي إلى زيادة الهجرة الداخلية، من الساحل إلى الداخل، على سبيل المثال، وإلى المزيد من النزوح الداخلي. فقط نسبةٌ صغيرة نسبياً من الهجرة التي ستُعزَى إلى التغيُّر المناخي من المرجَّح أن تكون عبرَ الحدود وبين المناطق.

لكن، على الرغم من هذه التحفُّظات، يتوقَّع جُلُّ المعلِّقين أن يُشرَّدَ عددٌ كبير من الأشخاص من منازلهم بسبب تأثيرات التغيُّر المناخي. تندر الأدلة حالياً على أن هذا قد حدث، ولا يوجد إجماعٌ حول موعد حدوثه، وأين سيحدث، وعدد مَن

سيتأثّرون به. لكن بالنظر إلى المستقبل، يجب إضافةُ التغيُّرِ المناخي إلى قائمة المحرِّكات المحتملة للهجرة والنزوح.

الهجرة المؤقَّتة

ركَّزَ الفصل الرابع على الطرائق التي تؤثِّر بِها الهجرة على التنمية في بلدان المنشأ. ستظل التحويلاتُ النقدية العنوانَ الرئيس للقصة، ووَفْقَ جميع التقديرات فإنها ستواصل الزيادةَ أكثر وأكثر. من المحتمَل أيضاً أن يكون للمغتربين تأثيرٌ متزايد، حيث يدرك المزيدُ والمزيد من بلدان المنشأ إمكاناتِهم وتسعى إلى الاستعانة بجهودهم.

يبدو أيضاً أن الهجرة العائدة ستزداد، وكما هو مبيَّن في الفصل الرابع، فمن المرجَّح أن تمثِّل الهجرة العائدة أفضلَ استجابةٍ طويلةِ الأمد لتحدِّيات هجرة الأدمغة. أحدُ أسباب ذلك هو أن عدداً متزايداً من البلدان في جميع أنحاء العالَم يقدِّم برامجَ هجرةٍ مؤقتة، الهدفُ منها هو قبولُ العمَّالِ المهاجرين لفتراتٍ زمنية مؤقتة، مع الاتفاق على عودتهم بعد ذلك إلى ديارهم. وتنطبق هذه البرامجُ على كلٍّ من العمَّال ذوي المهارات العالية والمنخفضة.

في أوائل عقد التسعينيات كانت ألمانيا تستضيف أكبرَ عددٍ من العمَّال المؤقتين، وواصَلَ عددٌ يتراوح بين ربع وثلث مليون من هؤلاء العمَّال دخولَ البلد كلَّ عام. واليومَ يدخل أكبرُ عددٍ إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ تضاعَفَ دخولُ العمَّال المؤقتين هناك أربعَ مرات منذ أوائل التسعينيات بحيث زاد على نصف المليون عامل سنوياً. وبين الدول الصناعية، تحتلُّ اليابان الآن المرتبةَ الثالثة، بحوالي 200 ألف عامل مؤقت سنوياً. وعلى الرغم من أن الأرقامَ الإجمالية أقلُّ بكثير، فقد حدثتْ أيضاً زياداتٌ في دخول العمَّال المؤقَّتين في البلدان المتقدِّمة الأخرى، وخاصةً في جميع أنحاء أوروبا، حيث استُحدِثت سياساتٌ جديدة لجذبهم.

ثَمةَ طريقةٌ بديلة للحصول على عِمالةٍ أجنبية مؤقتة، وهي تسويةُ أوضاعِ المهاجرين غير النظاميِّين ومنْحُهم تصريحَ عملٍ قانونياً لفترةٍ محدودة. كانت هذه إحدى القوى التي دفعت إسبانيا إلى تنظيمِ أوضاعِ زُهاء 700 ألف مهاجر غير نظامي في عام 2005، دون أن يحقَّ لأيٍّ منهم الحصولُ على إقامةٍ قانونية دائمة. وفي عام 2005، قُدِّمَ أحدُ مقترحاتِ إصلاح الهجرة إلى الكونجرس الأمريكي، ويُسمَّى مشروعَ قانون كورنين-كيل، وكان من شأنه أن يُنشِئ بَرْنامجاً مؤقتاً للعِمالة يكون مفتوحاً للمهاجرين غير النظاميين الذين يعودون أولاً إلى الوطن، ولكنه أيضاً لن يسمح لهم بالاستقرار على نحوٍ دائم في الولايات المتحدة. تحاول ماليزيا أيضاً، التي تجذب مئاتِ الآلاف من العمَّال من إندونيسيا

وبنغلاديش والفلبين، تحويلَ سكانها المهاجرين غير النظاميين إلى عمَّالٍ قانونيين مؤقَّتين. وتتمثَّل مَزِيةُ الهجرة المؤقتة لبلدان المقصد في قدرتها على سدِّ فجواتٍ محدَّدة في سوق العمل لفترةٍ معينة وفي مكانٍ معين. كما أنها تتجنَّبُ التحدِّياتِ الطويلةَ الأجل المتعلقة بالاندماج الاجتماعي، ومن ثَم تقلِّل بعض التوجُّهات وردود الفعل السلبية لأبناء البلد تجاهَ الهجرة. وبالنسبة إلى بلدانِ المنشأ، يمكن للهجرة المؤقتة أن تقلِّلَ البطالةَ المحلية وتُسهِمَ في التدفُّقات المالية من خلال التحويلات. وعندما يعود المهاجرون، بعد فترةٍ محددة، يمكن تجنُّبُ الآثارِ الطويلة المدى لهجرة الأدمغة، ومن الممكن أيضاً أن تتحقَّقَ مكاسبُ مهاريةٌ مع عودة المهاجرين بمهاراتٍ إضافية.

يوجد تحفُّظان رئيسان على برامجِ الهجرة المؤقتة. الأول هو أنها لا تَصُون دائماً حقوقَ المهاجِرين. على سبيل المثال، يثير المدافِعون عن حقوق الإنسان بصورةٍ دورية المَخاوِفَ المتعلِّقة بمعاملةِ عاملاتِ المنازل في دول الخليج. وحتى في الحالات التي لا يُعَد فيها الاستغلالُ المباشِر مشكلة يرى بعض المعلِّقين أن الهجرة المؤقتة ستخلقُ حتماً فئتَيْن من المهاجرين: المهاجرين الدائمين، الذين يحقُّ لهم التمتُّعُ بالاندماج الكامل وجَنْي منافعه، والمهاجرين المؤقتين، الذين يجري تهميشُهم من جانب المجتمع من أجلِ ضمانِ أن يعودوا.

موضوعُ الجدل الثاني هو قضية العودة. يشير المشكِّكون إلى التجارب السابقة لبرامج الهجرة المؤقتة في أوروبا؛ حيث انتهى الحال بـ «العمَّال الضيوف» الذين اعتزموا البقاءَ لفتراتٍ قصيرة فقط إلى الاستقرار على نحوٍ دائم في بلدانٍ مثل فرنسا وبلجيكا، وخاصةً ألمانيا. وهناك قولٌ مأثور قديم يُستخدَم غالباً في هذا السياق، وهو: «لا شيءَ أكثر ديمومةً من مهاجِرٍ مؤقَّت». وهناك مقولةٌ أخرى، مُقتبَسة من الروائي السويسري ماكس فريش، تساعد في تفسير السبب وهي: «لقد طلبنا عُمَّالاً، وحصلنا على أشخاص». بعبارةٍ أخرى، بمجرد أن يكسب الناس دَخْلاً معقولاً، ويعثروا على منزل، ويُنشِئوا شبكاتٍ اجتماعيةً - باختصار، بمجرد أن يبدأ الناس في «الشعور بأنهم في وطنهم» - فقد لا يرغبون في العودة عندما يُنتظَر منهم ذلك.

من السيطرة على الهجرة
غير النظامية إلى إدارتها

يَحْدُوني الأملُ في أن يوضِّح الفصلُ الخامس أن الهجرة غير النظامية مشكلةٌ خطيرةٌ لجميع الأطراف المَعْنيَّة، لكن ليس دائماً على النحو الذي تصوِّره لنا التغطيةُ الإعلامية وبعض السياسيين. ستواصل الجهودُ الرامية إلى اجتثاثِ الهجرة غير النظامية شغْلَ مرتبةٍ عالية في أجنداتِ أعمالِ سياسات الهجرة حول

العالم. ومع ذلك فقد حدث تحوَّلٌ طفيف، لكنْ مهمٌّ، في اللغة المستخدَمة من جانبِ صانعي السياسات والأكاديميين في هذا الصدد في السنوات الأخيرة. وفي حين تحدَّث الناس في السابقِ عن السيطرة على الهجرة غير النظامية (وفي الواقع، الهجرة الدولية عموماً)، فإنهم يميلون الآن إلى الحديث عن إدارة الهجرة غير النظامية.

بالتأكيد لا يعني هذا أن الدول أضحَتْ تتعامل مع الهجرة غير النظامية بقدرٍ أقلَّ من الجدية. وتشير التقديرات، مثلاً، إلى أنه في عام 2014 وحده أنفقَتِ المملكةُ المتحدة حوالي 5 مليارات دولار أمريكي في محاوَلةٍ للاستجابة إلى مشكلة الهجرة غير النظامية. في الوقت نفسه ثَمةَ إجماعٌ متزايد على استحالةِ وقْفِ الهجرة غير النظامية تماماً. وستظل الهجرة غير النظامية عنصراً مهماً في مستقبل الهجرة الدولية.

أحدُ أسباب ذلك هو أن القوى التي تحدِّد نطاقَ الهجرة الدولية - ويشمل ذلك الهجرة غير النظامية - مؤثِّرة، ومثالٌ على ذلك التفاوتاتُ المتزايدة في مستوى الازدهار والأمن البشري الذي تتمتَّع به المجتمعات المختلفة. والسببُ الثاني أن بعض الدول تفتقر إلى الإرادة السياسية لمعالَجةِ الهجرة غير النظامية. وينطبق هذا بالأخص على بعض بلدان المنشأ التي من الممكن أن تستفيد من الهجرة غير النظامية، وتخفيف البطالة وتوفير مصادر للتحويلات والاستثمارات الخارجية. وحتى في دول المقصد، من الممكن النظر إلى الهجرة غير النظامية باعتبارها عمليةً فعَّالة من المنظور الاقتصادي. ونتيجةً لإلغاء القيود، والتحرير وزيادة المرونة، هناك طلبٌ متزايد على أشكالٍ مختلفة من العِمالة غير الماهرة وشبه الماهرة التي تعمل في ظروفٍ محفوفةٍ بالمخاطر. ويوفر المهاجرون غير النظاميين مصدراً رخيصاً للعِمالة، وغالباً ما يكونون على استعدادٍ للعمل في قطاعاتٍ لا يعمل فيها المهاجرون النظاميون والمواطنون.

السببُ الثالثُ هو أن السياساتِ الراميةَ إلى تقليصِ الهجرة غير النظامية اتَّسمتْ أحياناً بعدم الفعالية، بل كانت لها أيضاً عواقبُ غير مقصودة. وعلى الرغم من صعوبةِ إثباتِ العلاقة بصورةٍ تجريبية، يعتقد العديدُ من الخبراء الأكاديميين أن إحدى تَبِعات القيود المتزايدة المفروضة على طالبي اللجوء في أوروبا، على سبيل المثال، تمثَّلت في تأجيجِ نموِّ تهريبِ المهاجرين. وتقضي هذه الحجة، ببساطة، بأن الناسِ يريدون الاستمرارَ في دخولِ أوروبا - فراراً من الاضطهاد عند بعض الناس، ورغبةً في العملِ عند بعضهم الآخَر - وإذا عجزوا عن القيام بذلك بشكلٍ قانوني، من خلال التقدُّم بطلبٍ للحصول على اللجوء، فسوف يفعلونه بشكلٍ غير قانوني من خلال الاستعانة بمهرِّب.

وصار من الواضح أن تدابيرَ الرقابة، مثل الأسوار الحدودية، والاختبارات الحيوية، والتأشيرات، من المستبعَد أن تنجح وحْدَها في تقليلِ تدفُّقات الهجرة غير

النظامية على المدى الطويل، وربما يلزم دمْجُها مع تدابيرَ أخرى أكثرَ استباقيةً تعالِجُ أسبابَ الهجرة غير النظامية، ويشمل ذلك تحقيقَ أهداف التنمية من أجل زيادة الأمن وتحسين سُبل العيش في بلدان المنشأ، فضلاً عن توسيع فُرص الانتقال بشكل قانوني. في الوقت ذاته، من غير الواقعي أن نتوقَّع قيامَ الدول بتفكيك التدابير تماماً وفتح حدودها، كما يُنادَى أحياناً. ويُقِرُّ معظمُ المعلِّقين الآن بأن الهجرة غير النظامية ستستمرُّ في المستقبل المنظور.

إصلاح النظام الدولي لِلَّاجئين

يتعرَّض النظام الدولي للَّاجئين إلى ضغوطٍ متزايدة. وكما أوضحنا في الفصل السادس، فقد وصل عددُ اللاجئين في جميع أنحاء العالَم إلى أعلى مستوى له منذ خمسين عاماً، ولا يوجد مؤشّرٌ واضح على انخفاض الأعداد في أيِّ وقتٍ قريب. علاوةً على ذلك، ثمةَ زيادةٌ في نسبة اللاجئين الذين يعيشون في أوضاع مطولة، ولا يوجد حلٌّ مُنتظَر دائم لهم. ومن المرجَّح أن تكون أوضاعُ اللاجئين حول العالم آخِذةً في التدهور. كما وصل عددُ طالبي اللجوء إلى ذروةٍ جديدة، ويتفاقم حجمُ طلبات اللجوء في جميع أنحاء العالَم بسببِ حقيقةِ أن نسبةً متزايدة منها ليست لِلَاجئين شرعيين.

هناك أيضاً أزمةُ تمويل. وتُنفِق الدولُ المتقدمة على أنظمةِ اللجوء الخاصة بها - التي تتعامل مع أعداد صغيرة نسبياً من طالبي اللجوء - أكثرَ مما تُساهِم به في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سبيل حماية ومساعَدة الغالبية العظمى من اللاجئين المحتاجين.

أصبح تعريفُ اللاجئ بعيداً عن الواقع بشكلٍ متزايد، وتحديداً، لا تشير اتفاقيةُ عام 1951 إلى البيئة. وفي حين جرى توضيحُ الافتقار إلى الوضوح، بشأنِ تأثيرِ التغيُّر المناخي على النزوح، فلا يوجد شكٌّ في أن النازحين سيكونون في حاجةٍ إلى المساعدة. في الوقت الحالي لا يوجد أساسٌ قانوني لحمايتهم، ولا توجد منظمةٌ دولية لديها التفويض أو القدرة على حمايتهم.

خلاصةُ القول: إن النظامَ الدولي لِلَّاجئين يضع مَطالِبَ غيرَ معقولةٍ على الدول، ولم يَعُد يحمي اللاجئين. فما الذي يمكن عمله؟

كما أوضحنا في الفصل السادس، هناك أسبابٌ وجيهة تثنِينا عن محاوَلةِ إعادةِ التفاوض بشأنِ اتفاقيةِ عام 1951، مهما بدَتْ قديمة. ولكن يبدو من المرجَّح على

نحو متزايد أن النظام الدولي للآجئين سيكون في حاجةٍ إلى الإصلاح. أولاً، يحتاج نظامُ الحماية الدولي إلى السعي لتحقيق المُساءَلة وفرْضِ عقوباتٍ على الدول التي تسبِّب النزوح، بدلاً من التركيز فقط على مسؤوليات دول المقصد. ثانياً، يجب تقليلُ طلبِ اللجوء عبر مسافات بعيدة. وقد تشمل الأساليبُ تعزيزَ حمايةِ النازحين داخلياً، ومعالَجةَ طلباتِ اللجوء بشكلٍ فعَّال في البلدان المجاورة، وبذْلَ جهودٍ جادَّة لتضييق الخناق على التهريب. ثالثاً، يجب تخفيفُ أعباءِ اللجوء عن دول المقصد، من خلال وضْعِ نظامٍ عادل لتقاسُمِ الأعباء بين هذه الدول.

وأخيراً، يجب أن يُولى اهتمامٌ جادٌّ إلى الترتيبات المؤسسية الحالية الهادفة لحماية اللاجئين ومساعدتهم. تعمل المفوضية بشكلٍ متزايد مع مجموعاتٍ مثل النازحين داخلياً، الذين لا تمتلك تفويضاً رسمياً بالتعامُل معهم. وتشارك منظماتٌ أخرى، مثل المنظمة الدولية للهجرة، بشكلٍ متزايد في العمل مع طالبي اللجوء واللاجئين. وأصبح التمييزُ المفاهيمي بين المهاجرين واللاجئين غائماً بشكلٍ متزايد، وصار التمييز بين الفئتين في الممارَسةِ العملية صعباً للغاية.

احترام المهاجرين

قدَّم الفصل السابع بعضَ النقاشات الرئيسة حول التأثيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للهجرة على المجتمعات المضيفة. ولا ريْبَ في أن المجتمعات ستستمر في مواجَهة تحدِّياتِ الاندماج، مع استمرار الزيادة في نطاق الهجرة وتنوُّعها، وأيضاً مع تكيُّفها مع الحقائق الاقتصادية العالمية الجديدة، والعقيدة الأمنية الجديدة، والتغيُّرات الديموغرافية الأساسية.

ومع ذلك، يخشى كثيرٌ من المعلِّقين من طغيان الاهتمامات الاقتصادية والسياسية والأمنية الوطنية والدولية الأوسع على حقوق المهاجرين. ويبدو أن الدفاع عن حقوق المهاجرين يشكِّل على الأرجح عنصراً مهماً للغاية في سياسة الهجرة في المستقبل المنظور.

وفي حين قدَّمَ الفصل السابع أمثلةً لمهاجرين نجحوا على نطاقٍ واسع - روَّاد الأعمال العِرقيين، والمهاجرين ذوي المهارات العالية، والمهاجرين عبر الوطنيين - فإنه يذكِّرنا أيضاً بأن بعض مجموعات المهاجرين تميلُ إلى أن تكونَ عاطلةً عن العمل أو تشغلَ وظائفَ منخفضةَ المكانة، وتعيش في ظروفٍ سيئة. هناك أدلةٌ قوية على أن المهاجرين من الممكن أن يُواجِهوا ظروفاً صعبة بشكل خاص، ولا يتمتعون غالباً بحقوق قانونية، أو تكون حقوقهم القانونية محدودة، وكثيراً ما يعانون من التمييز في نظام العدالة الجنائية، كما أنهم يَجِدون صعوبةً في الحصول على خدمات التعليم والرعاية الصحية، وغالباً ما يُستبعَدون من

المشارَكة في المجتمع المدني، ومن الممكن آن يتعرَّضوا للمُضايَقة والكراهية العنصرية والدينية والعنف.

تواجه النساء تحدِّيات خاصة. بالتأكيد بعضُ النساء ناجحاتٌ للغاية، وبمقدورِ الهجرة أن تُمكِّنَ المرأة. غير أن النساء اللاتي يهاجِرْنَ من أجل الزواج أو العمل في المنازل أو العمل في صناعات الترفيه والجنس معرَّضاتٌ بشكلٍ خاص للاستغلال والعُزلة الاجتماعية. شرحنا بالفعل مشكلةَ التهريب. وتعاني المهاجرات من التمييز في سوق العمل في العديد من البلدان، ومن الممكن أن يتعرَّضْنَ إلى الفصل، بل الترحيل أيضاً، إذا حملْنَ، أو يتعرَّضْنَ إلى الوَصْم الاجتماعي إذا أُصِبْنَ بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. ويمكن أن تتعرَّض النساء المهاجرات لخطر العنف من جانبِ أزواجهن، لا سيما في المجتمعات الفقيرة والمهمَّشة. علاوةً على ذلك، من المرجَّح أن يَبْقين في المنزل أكثر من الرجال، مما يجعل من الصعب عليهن اكتسابُ المهارات اللُّغَوية وبناءُ الشبكات الاجتماعية اللازمة للاندماج في مجتمعهن الجديد.

يحتاج الأطفال أيضاً إلى اهتمامٍ خاص. وغالباً ما يتعرَّضون إلى الصدمة بدرجةٍ أكبرَ من البالغين بسببِ حقيقةِ أنهم تركوا وراءَهم طريقةَ حياتهم المألوفة، ووجدوا أنفُسَهم في مجتمعٍ تختلف فيه اللغةُ والثقافة اختلافاً تاماً. ومن الممكن أن تؤدي الهجرةُ إلى توتراتٍ بين الجنسَيْن وتوتراتٍ بين الأجيال داخل الأسرة، ويمكن أن تؤثِّرَ هذه التوتراتُ بدورها مباشَرةً على رفاهية الأعضاء الأصغر سناً. وفي أسوأ الحالات من الممكن أن تؤدي إلى العنف وإساءة المعامَلة، خاصةً ضد الفتيات والشابَّات. وعندما يكبر الأطفال المهاجرون من الممكن أيضاً أن يشعروا بإحساسِ الغربة وعدم اليقين بشأنِ هُوِيَّتهم وولاءاتهم، خاصةً إذا واجَهوا التمييزَ ورُهابَ الأجانب.

نحو نقاشٍ أكثرَ عقلانيةً

كان الهدف العام لهذه المقدمة الموجَزة هو محاوَلةَ إرساءِ الأساس لنقاشٍ أكثرَ عقلانيةً حول الهجرة الدولية. ويجب أن يتدبَّرَ هذا النقاشُ الأدلةَ عوضاً عن الاعتمادِ على التقارير الإعلامية المبالَغ فيها، وينبغي أن يضع الاهتماماتِ المحليةَ في سياقٍ عالَمي. ومن المهم أن يتناولَ النقاشُ مجملَ تحرُّكات المجموعات السكانية بدلاً من التركيز على مجموعةٍ واحدة أو مجموعتَيْن فقط، فضلاً عن شيطنتها. ويجب أن تُستخدَم كلمة «المهاجر» بطريقةٍ واضحة ومتَّسقة وغير تمييزية، ومن الضروري أن يقوم النقاش على فَهْمٍ لقيود الإحصاء. علاوة

على ذلك، ثَمةَ حاجةٌ إلى التحلِّي بنظرةٍ متوازنة حول مزايا وعيوبِ جميع جوانب الهجرة، لكل الأطراف المَعْنيَّة.

قراءات إضافية

هناك مُؤلَّفاتٌ أكاديمية عديدة تتناول الهجرةَ الدولية واللاجئين. وقد حدَّدتُ بعضَ النصوص الرئيسة هنا لمَن يريد الاستزادةَ في القراءة حول الموضوعات التي تناوَلَها كلُّ فصلٍ من هذا الكتاب، غير أن القائمة ليست شاملةً بأي حالٍ من الأحوال. استقيتُ الكثيرَ من الأبحاث التي استند إليها هذا الكتابُ من مقالاتٍ في مجلات متعددة، منها: Asia and Pacific Migration Journal (كويزون سيتي: مركز سكالابريني للهجرة)، وInternational Migration (واشنطن العاصمة: معهد دراسة الهجرة الدولية)، وInternational Migration Review (نيويورك: مركز دراسات الهجرة)، وJournal of Ethnic and Migration Studies (برايتون: مركز جامعة ساسكس لأبحاث الهجرة)، وJournal of Refugee Studies (أكسفورد: مركز دراسات اللاجئين)، وكلُّها مصادرُ مهمةٌ لمقالاتٍ بحثية حديثة. يُعَد الموقع الإلكتروني لمركز الهجرة والسياسة والمجتمع في جامعة أكسفورد، www.compas.ox.ac.uk، أيضاً نقطة انطلاق مفيدة لمزيدٍ من القراءة، وكذلك موقع (www.migrationinformation.org) التابع لمعهد سياسات الهجرة. وتُعَد مواقعُ المنظمة الدولية للهجرة (www.iom.int) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (www.unhcr.ch) على الإنترنت مصادرَ جيدةً للتقارير والبيانات المتعلقة بالهجرة الدولية واللاجئين على الترتيب.

الفصل الأول: الهجرة وأسباب أهميتها

المنظمة الدولية للهجرة،

World Migration 2013: Migrant Well-Being and Development (IOM, 2013),

هــذه أحــدث طبعة لدورية منتظمة تصدرها المنظمة الدولية للهجرة، وتقدم

استعراضاً شاملاً لقضايا الهجرة المعاصرة وبياناتها.

يعد كتاب

Stephen Castles, Hein de Haas, and Mark Miller, The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World (5th edn, Macmillan, 2013),

هو النص الأساسي عن أنماط الهجرة المعاصرة وعملياتها، ويتضمن استعرضاً شاملاً للنهج والنقاشات النظرية الرئيسة.

يضم كتاب

Robin Cohen, The Cambridge Survey of ، World Migration (Cambridge University Press, 1995)

مجموعة شاملة من المقالات القصيرة عن قضايا الهجرة المختلفة حول العالم على مدار القرون الثلاثة الماضية.

الفصل الثاني: مَن هو المهاجِر؟

يقدم كتاب

Alex Aleinikoff and Douglas Klusmeyer, Citizenship Today: Global Perspectives and Practices (Carnegie Endowment for International Peace, 2001)

نظرة مقارنة عالمية للنماذج والسياسات المختلفة للاندماج والمواطنة.

يتضمن كتاب

Paul Boyle, Keith Halfacree, and Vaughan Robinson, Exploring Contemporary Migration (Longman, 1998),

استعراضاً لمفاهيم الهجرة الدولية وتصنيفاتها.

انظر:

Global Commission on International Migration (Migration in an
.(Interconnected World GCIM, 2005

انظر:

R. Iredale, S. Hawksley, S. Castles (eds), Migration (in Asia-Pacific)Edward
.Elgar, 2003

يضم كتاب

Steven Vertovec and Robin Cohen Migration, Diasporas and
,Transnationalism (Edward Elgar,)1999

مجموعة من المقالات والفصول الأكاديمية المحورية حول الشتات والنزعة عبر
القومية على مدار العشرين عاماً الماضية.

الفصل الثالث: الهجرة والعولمة

يستكشف كتاب

Stephen Castles and Alastair Davidson, Citizenship and Migration:
،Globalisation and the Politics of) Belonging (Macmillan, 2000

تأثيرات العولمة على الأشكال الجديدة للهجرة والهوية.

يقدم كتاب

Stephen Castles, Hein de Haas, Mark Miller, The Age of Migration:
International Population Movements) in the Modern World (5th edn,
Macmillan, 2013k

تحليلاً قوياً للصلات بين العولمة والهجرة الدولية.

يتبنى كتاب

Peter Stalker, Workers without Frontiers: The Impact of Globalization on (International Migration (Lynne Rienner, 2000k

منظوراً عالمياً في تحليل الاتجاهات والسياسات في هجرة العمالة ويتدبر النقاش الدائر حول فتح الحدود أمام العمال.

الفصل الرابع: الهجرة والتنمية

يقدم تقرير

Towards the 2013 High-Level Dialogue on International Migration and ,Development (UN, IOM

(2013، استعراضاً حديثاً للأبحاث الجديدة حول تأثيرات الهجرة على التنمية في كل من بلدان المنشأ والمقصد.

يقدم كتاب

Ron Skeldon, Migration and Development: A (Global Perspective) Longman, 1997k

نظرة شاملة للعلاقة بين الهجرة والتنمية، مع التركيز تحديداً على آسيا.

يركز تقرير

UNDESA, International Migration Report

,(UNDESA, 2013) 2013

على الهجرة الدولية المعاصرة، ويضم بيانات وتحليلات متعمقة.

الفصل الخامس: الهجرة غير النظامية

يقدم كتاب

Ko-Lin Chin, Smuggled Chinese: Clandestine Immigration to the United States (Temple University Press, 1999),

تحليلاً متعمقاً لتهريب المهاجرين بين الصين والولايات المتحدة.

يضم كتاب

Bill Jordan and Franck Duvell, Irregular Migration: The Dilemmas of Transnational Mobility (Edward Elgar, 2003),

استعراضاً نظرياً للهجرة غير النظامية، وسلسلة من دراسات الحالة لتجمعات المهاجرين غير النظاميين. ويركز على المملكة المتحدة.

كتاب

David Kyle and Rey Koslowski, Global Human Smuggling (2nd edn, Johns Hopkins Press, 2011),

عبارة عن مجموعة مُحررة من الفصول التي تتناول تهريب المهاجرين والاتِّجار بالبشر حول العالم.

الفصل السادس: اللاجئون وطالبو اللجوء

انظر:

Barbara Harrell-Bond, Imposing Aid (Oxford: Oxford University Press, 1986).

يصف كتاب

Gil Loescher, The UNHCR and World Politics: A Perilous Path (Oxford University Press, 2001),

تطور المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والنظام الدولي للاجئين.

يركز كتاب

,(Susan Forbes Martin, Refugee Women (2nd edn, Lexington Books, 2003

على اللاجئات، وعلى توصيات السياسات.

يعد تقرير

UNHCR, The State of the World’s Refugees (Oxford University Press, ,(2012

أحدث مطبوعة تصدر كل عامين تستعرض قضايا اللاجئين وطالبي اللجوء وبياناتهم.

الفصل السابع: المهاجرون في المجتمع

يحلل كتاب

George Borjas, Friends or Strangers: The Impact of Immigration on the US ,(Economy (Basic Books, 1990

التأثير الاقتصادي للهجرة في الولايات المتحدة خلال القرن العشرين.

يتضمن كتاب

Robin Cohen and Zig Layton-Henry, The (Politics of Migration ,(Cheltenham: Edward Elgar, 1997

استعراضاً للتأثير السياسي للهجرة والمهاجرين.

يحلل كتاب

Alejandro Portes and Ruben Rumbaut, Immigrant America: A Portrait (3rd ,(edn, University of California Press, 2006

التأثيرات المختلفة للهجرة في الولايات المتحدة.

الفصل الثامن: مستقبل الهجرة الدولية

يقارن كتاب

Wayne Cornelius, Phil Martin, and Jim Hollifield, Controlling Immigration: A Global Perspective (2nd edn, Stanford University Press, 2003),

بين سياسات الهجرة وضوابطها وفلسفاتها الأساسية حول العالم.

يقدم كتاب

Foresight, Migration and Global Environmental Change (London: Department for Business, Innovation and Skills, 2011),

أفضل التحليلات والتوقعات حول تأثيرات التغير المناخي على الهجرة والنزوح.

يضم كتاب

Ari Zolberg and Peter Benda, Global Migrants, Global Refugees: Problems and Solutions (NewYork: Oxford University Press, 2001),

مجموعة من الفصول المُحررة حول العديد من التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه الهجرة واللاجئين.

Table of Contents